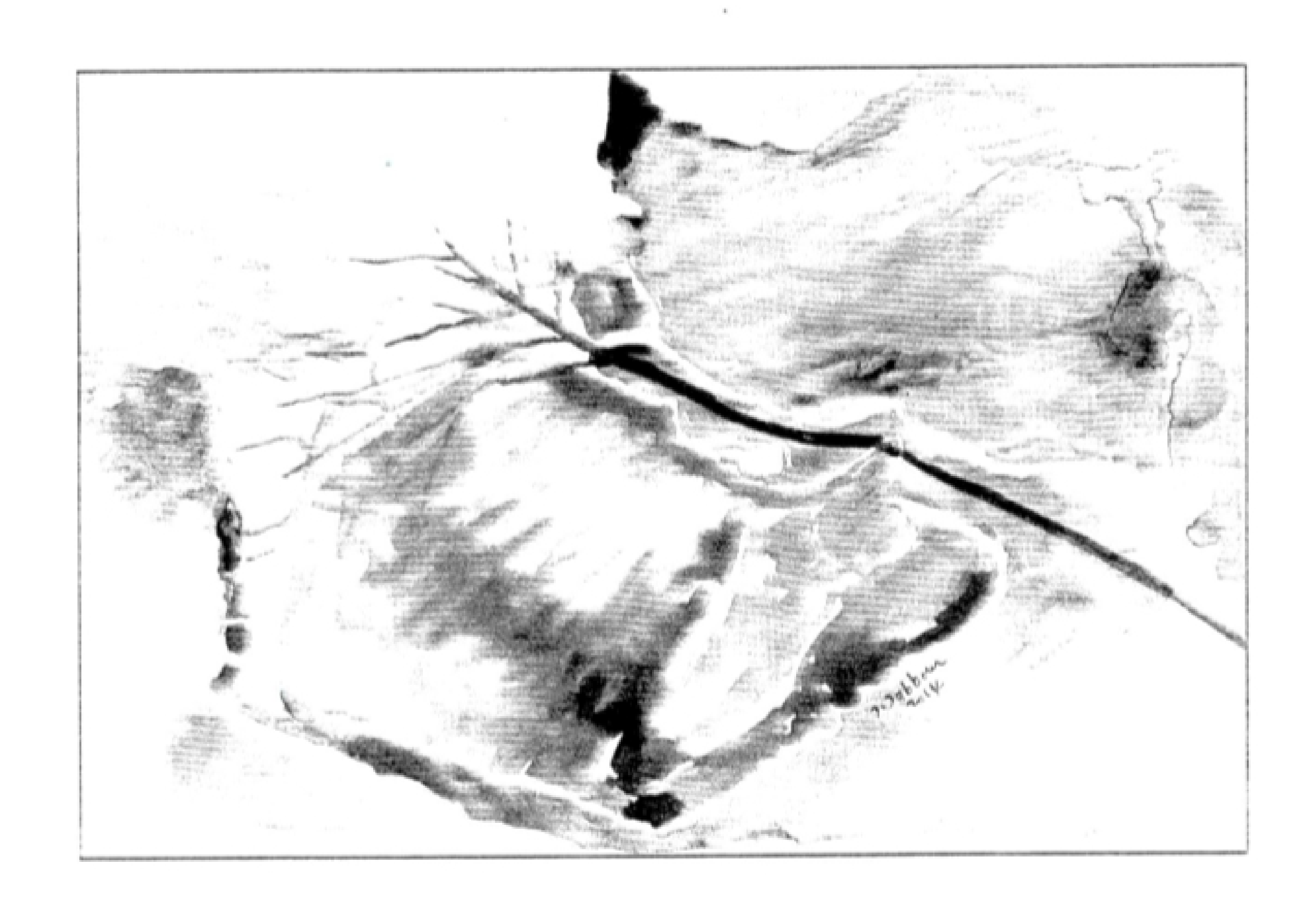
دكتور نبيل خليفة

إستهداف أهل السُنّة

مَن يتزعّم العالم العربي - الإسلامي: السعوديّة أم إيران؟

المخطّط الإستراتيجي للغرب وإسرائيل وإيران للسيطرة على الشرق الأوسط واقتلاع النفوذ السنّي منه !



مركز بيبلوس للدراسات : ٢٠١[illegible]

المحتويات

الصفحة

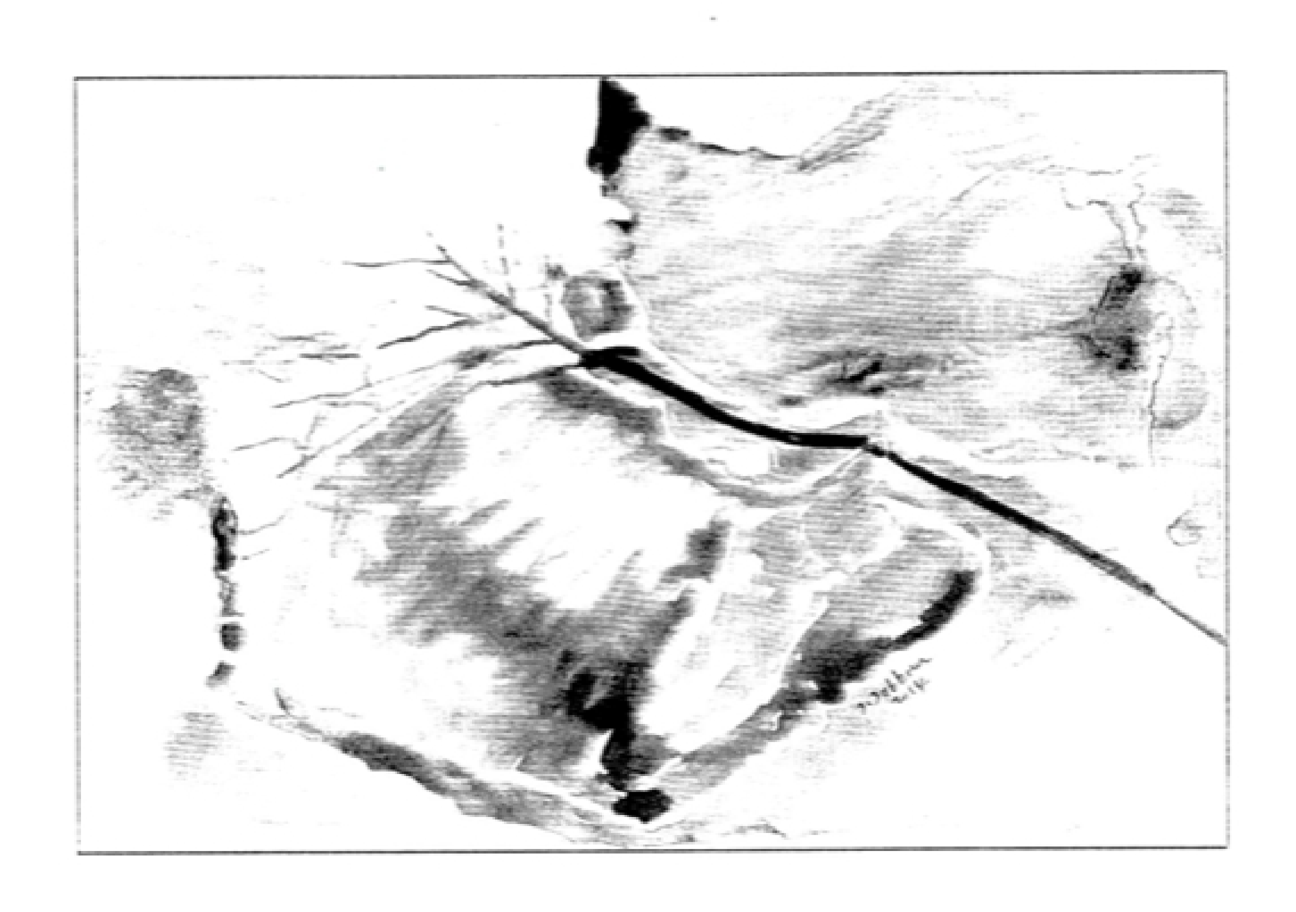
دكتور نبيل خليفة

إستهداف أهل السُنّة

مَن يتزعّم العالم العربي - الإسلامي : السعوديّة أم إيران ؟

المخطّط الإستراتيجي للغرب وإسرائيل وإيران للسيطرة على الشرق الأوسط

واقتلاع النفوذ السنّي منه !



مركز بيبلوس للدراسات : ٢٠٠



مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث

(مبدأ CBER)

تأسس بموجب علم وخبر رقم ٢٠١/أد – لعام ١٩٩٠

غايته:

نشر المقالات والكتب وإعداد الدراسات المتعلقة بالأوضاع اللبنانية وعلاقتها بالمحيط العربي

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث

منشورات

مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث

ص. ب. : ٨٣ جبيل (بيبلوس) لبنان

تيليفاكس : ٠٩/٩٤٥٠٠١

هاتف : ٠٣/٥٨١٢١٢

العنوان البريدي : nabilkhalife_cber@hotmail.com

الطبعة الأولى

جبيل (بيبلوس) ٢٠١٤

الإهـــداء

إلى أستاذَيَّ،

.. في زمن التميُّز

والذكاء والعطاء:

الشيخ عبدالله العلايلي

والشيخ الشهيد صبحي الصالح

أمانةً للتاريخ

وشهادةً للتفوُّق.

نبيل

"فأمّا الزَبدُ فيذهبُ جُفاءً،

وأمّا ما يَنفَعُ الناسَ فيَمْكُثُ في الأرضِ"

(قرآن كريم — الرعد، ١٧).

مقدّمة

أهل السنّة في مواجهة العالَم!

دكتور نبيل خليفه

١

في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، وفي صفحة "من حصاد الأسبوع" الفكريّة التي كنتُ أحرّرها في صحيفة "العمل" اللبنانيّة، كلّ أحد، كتبتُ دراسة مطوّلة في أربع حلقات[١] تحت عنوان: **"صراع سنّي-شيعي مكشوف بين المتوسّط والخليج"** والملفت فيها العنوان الفرعي للحلقة الرابعة والأخيرة، وفيه: "في ظلّ الكلام على تغييرات محتملة في خريطة المنطقة: معركة طرابلس المفتوحة تقرّر هويّة الهلال الخصيب ومصيره كلّه!"

أعترف أنّي كنت، ولا زلت، متأثّراً جداً، بفريدريتش راتزل، العالِم الألماني، في كتابه المرجعي "الجغرافيا السياسيّة"، وهو بدون منازع أبو الجيوبوليتيك المعاصر، وفيه يعرّف السياسة بأنّ **"السياسة هي التوقّع"** « La politique est la prévoyance ». فرجل الفكر السياسي مدعوّ لأن يهتمّ بالمعطيات والأحداث الموضوعيّة والموضوعة بين يديه، ولكنّه مدعوّ أيضاً لأن

---

(١) جريدة **العمل**، الآحاد: ١١، ١٨، ٢٥ نيسان ١٩٨٢، و١٦ أيار ١٩٨٢.

يحسن تحليل واستغلال هذه المعطيات والأحداث لصياغة رؤية مستقبليّة يكون له فيها دور المبادِر في صناعة وتوجيه التاريخ!

٢

لا أخفي أنّ وجودي في باريس في النصف الثاني من السبعينيات وبداية الثمانينيات (١٩٧٨-١٩٨٠): طالباً للدكتوراه في السوربون (الحضارة العربيّة – الإسلاميّة) ومساعداً لرئيس تحرير مجلة "المستقبل" (المرحوم نبيل خوري) ومسؤولاً عن المركز العربي للدراسات الدوليّة، ومذيعاً للأخبار في إذاعة "راديو مونت كارلو"، كلّها سمحت لي بالإطلالة على توجّهات الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة الصاعدة آنذاك، خاصة وأنّ قائد الثورة الإمام الخميني كان يومها مقيماً في ضواحي باريس (في نوفل لي شاتو) (Neauphle-Le-Château). وعندما طار الإمام الخميني من باريس إلى طهران (شباط/فبراير ١٩٧٩) ليستلم السلطة فيها، كتبتُ دراسةً مطوَّلة نشرتها "المستقبل"[١] على عدة صفحات، وهي بعنوان: "ثورة الإمام الخميني على ضوء تاريخ إيران المعاصر والفلسفة السياسيّة للإسلام"، وتُرجمت لأهميّتها إلى الفرنسيّة وأشاد بها دكتور جاك فيريي أمام طلاّب العلوم السياسيّة في السوربون، واتصل الصحفي الكبير محمد حسنين هيكل بسكرتير التحرير في "المستقبل" الزميل شكري نصرالله

---

(١) **المستقبل**، العدد ١٠٨، السبت ١٧ آذار ١٩٧٩، من ص ٥٧ الى ص ٦٨.

ليطلب منه أعداداً من المجلة التي نشرت الدراسة، لأنّه كان يحضّر آنذاك لوضع كتاب حول الثورة الإيرانيّة.

٣

في التسعينيّات، تابعت التحذير من وقوع الفتنة السنيّة – الشيعيّة. ففي محاضرة لي أمام بطاركة الشرق الكاثوليك في الربوة (١٩٩٤) بعنوان: "قراءة حاليّة لوضع المسيحيّين في الشرق"، قلت: "إنّ استراتيجيّة الغرب وإسرائيل اليوم في الشرق الأوسط مبنيّة على نظام إقليمي تفكيكي جديد يستجيب لمصالح الغرب وإسرائيل في المنطقة وفيه مجال واسع لضرب وتفكيك العالم الإسلامي بإدخاله في الفتنة الشيعيّة – السنيّة"، وأضفت منبِّهاً ومحذّراً: "نحن، المسيحيّين، كنائس حدوديّة ولكنّنا لسنا ولا ينبغي أن نكون حرس حدود لا لإسرائيل ولا للغرب ومن واجبنا العمل لمنع كل فتنة بين المسلمين لأنّ سلام المسلمين هو سلام لنا أيضاً. وعلى الآباء (البطاركة) العمل منذ اليوم بوعي وإصرار لإبعاد المسيحيّين ليس عن التدخل في هذه الفتنة فقط، لأنّهم سيكونون أول ضحاياها، بل عليهم عمل كلّ ما باستطاعتهم لمنع وقوعها". وأتبعت ذلك في العام ١٩٩٥ بدراسة عنوانها يعبّر عنها، وهو: "جيوبوليتيك العالم الإسلامي واستراتيجيّة الفتنة"، نُشرت في "يوميّات" (مجلد ٢، ١٩٩٥).

٤

ما ذكرته في بداية هذا التقديم، لا أقصد منه التبجّح بذاتي بل لإبراز أهميّة التنبّه والتوقّع، ذلك أن الدهشة بالاستغراب لما يحدث في المنطقة اليوم من عنف وإرهاب على يد "داعش" وسواها، يبيّن أنّ شعوب هذه المنطقة: من سياسيّين ودينيّين ومواطنين، وعلمانيّين ومذاهب وأحزاب وجماعات لم يكونوا على دراية بما يواجه المنطقة ويحدث فيها من مخطّطات واستراتيجيّات منذ ما يزيد على **ثلث قرن** من الزمن. لقد عاشوا في ظلّ التاريخ ولم يتبيّنوا وجهه الصحيح، ووجهته المرسومة

هذا الكتاب الذي رغب إليّ العديد من الأصدقاء في العالم العربي وأوربا أن أضعه بين أيديهم نظراً لأهميّة واستباقيّة الأفكار الواردة فيه، وكانوا قد قرأوا بعض دراساتي في الصحف، هو محاولة متواضعة لجلاء الأمور ووضعها في نصابها الصحيح من خلال تحليل جيوبوليتيكي يتجاوز الإيديولوجيّات والاستيهامات (fantasmes) والمذهبيّات ليكون المدخل الوحيد لصياغة الاستراتيجيّات وليطرح بجلاء ووضوح الوجه الصحيح لما يجري في المنطقة والعالم:

أولاً: القوى المتواجهة في الصراع: مَن ضدّ مَن؟

ثانياً: المحفّزات لدى كلّ منها: لماذا تشارك في الصراع؟

ثالثاً: ما هي نواياها وأهدافها عبر هذا الصراع ومنه؟
رابعاً: ما هو المجال الجغرافي الذي يسعى كلّ جانب للسيطرة عليه وعلى سكّانه.

٥

عندما نشرتُ دراستي "استهداف أهل السنّة" (اللواء، ٢٣ أكتوبر ٢٠١٣)، تفاجأ الكثيرون لأنّهم كانوا يظنّون أنّ ما يجري هو العكس تماماً! والآن أودّ أن أخرج من التخصيص إلى مزيد من التعميم لأضع هذا التقديم تحت عنوان أكثر واقعيّة وخطورة وتحدّياً وهو:

"أهل السنّة في مواجهة العالم"!

- **في مواجهة العالم المسيحي**: بفرعيه البروتستنتي (الولايات المتحدة وألمانيا)؛ وفرعه الكاثوليكي (فرنسا وإيطاليا وأوربا)؛ وفرعه الانغليكاني (بريطانيا)؛ وفرعه الأرثوذكسي (روسيا). وخلاصته أنّ الكتلة السنيّة هي في مواجهة مع الحضارة الغربيّة المسيحيّة!
- **وفي مواجهة مع العالم اليهودي**: إسرائيل وأجهزتها السياسيّة والأمنيّة والعسكريّة والاقتصاديّة... والصهيونيّة وامتداداتها في كلّ أنحاء العالم.
- **وفي مواجهة مع العالم الشيعي** – الإيراني: بكل أهدافه ومطامحه ومطامعه لتزعّم العالم الإسلامي وفرض سيطرته الكاملة على شرقي المتوسّط.

- **وفي مواجهة مع العالم الهندي**: استمراراً للصراع الهندي-الباكستاني حول الانفصال وحول كشمير وحول الكتلة السنيّة في الهند وهي في حدود ١٥٠ مليون نسمة فقط..!

- **وفي مواجهة مع العالم الصيني**: انطلاقاً من مشاكل مقاطعة كنغ-سيانغ (Xinziang) على امتداد ١.٢ مليون م٢، في غرب الصين، وما يزيد على ٥٠ مليون مسلم يشكّلون أزمة للمجتمع الصيني "الذي يخشى من امتداد العالم الإسلامي داخل الصين"[١].

٦

إذا كانت الكتلة السنيّة، التي تشكّل نسبة ٨٥% من مسلمي العالم" (نحو ١,٤ مليار نسمة – للعام ٢٠١٤) على تماس ومواجهة وصراع مع مختلف هذه الكتل العالميّة.. فماذا يبقى بعد من العالم؟! يبقى أمر مهم جدّاً، أشار إليه أكثر من باحث غربي، وهو أنّ الكتلة السنيّة كانت في منافسة مع الغرب وكان لديها "كراهيّة للغرب" كما يقول البروفسور الشهير برنار لويس، ولكنّها بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أصبحت البديل للاتحاد السوفياتي في صراع الكتلتين الدوليّتين! بناءً عليه، يجدر، بل ينبغي التوكيد على أمور أساسيّة في الوضعيّة الجيو-استراتيجيّة للمنطقة لاستيعاب ما جرى،

---

(١) إيف لاكوست، جيوبولتيك، ص ١٨٣

وما يجري حالياً، وما سوف يجري من تحوّلات وتطوّرات جذريّة ودراماتيكيّة وذلك في سياق استراتيجيّة إقليميّة-كونيّة في آن (ماكرو-استراتيجيّة) وفيها ثلاثة أهداف أساسيّة كبرى يُراد تحقيقها: أوّلها **إزاحة النفوذ السنّي** عن دول شرقي المتوسّط **واستبداله بالنفوذ الإيراني الشيعي**، وثانيها **إدماج إسرائيل** كجسم طبيعي في المنطقة ضمن دولة كونفدراليّة، وثالثها **السيطرة على نفط العراق**: أفضل وأغزر نفط في العالم (٣٨٠ مليار برميل بحسب آخر التقديرات) (احتياط السعوديّة ٢٦٥ مليار برميل). وبهذا تُفهم سياسة أميركا في المنطقة: مصير إسرائيل، واحتواء الأنظمة والنفط ببُعدَيهما السنّي والشيعي على السواء: باليد اليمنى السعوديّة ودول الخليج، وباليد اليسرى إيران وتوابعها الإقليميّة! "ولا فضل لعربيّ على أعجميّ إلاّ بالإستسلام".

إنّ بروز الحركات الإسلامويّة (Islamisme) لا يهدف إلى تطبيق الشريعة فقط بل إلى مواجهة الغرب وإلغاء الحدود داخل العالم الإسلامي التي رسمها الاستعمار الغربي وقسّم المسلمين إلى عشرات الدول "وهم أمّة واحدة". "إنّهم، كما يقول عنهم إيف لاكوست، مؤمنون فخورون بعظمة ديانتهم وهم يرون أن وحدة أمّتهم ستجعل منها واحة التقدّم ومركزاً جيوبولتيكيّاً سوف يؤثر على البشريّة كلّها" (جيوبوليتيك، ص ٣١٢). من هنا تجهد فئات كثيرة لخلق التناقضات بين العالمين المسيحي والاسلامي وخاصة على يد الأنظمة الديكتاتوريّة الأقلّويّة في العالم العربيّ خاصةً والإسلامي عامّة. ولذا تتبنّى هذه الفئات استراتيجية تشويه العالم الإسلامي السنّوي أو ما أسميناه في

دراساتنا "أبلسة السنّة" (diabolisation du Sunnisme) لكي تبرّر هذه الأنظمة الديكتاتوريّة بقاءها في السلطة ولكي تمنع الغرب من التعاون مع السنّة، ولكي تشدّ من أزر الأنظمة والجماعات الشيعيّة في المنطقة.

٧

إنّ ظاهرة داعش، التي يُراد منها أن تكون نموذجاً للإسلام الأصولي السنّي هي بحاجة إلى شرح علميّ سوسيولوجي تاريخي وليس إلى تبرير أو مجرّد تنديد بظاهرة بربريّة إرهابيّة أصوليّة. إنّها في الأساس، التعبير عن طرح فكريّ شرحه الأب بولس نويا اليسوعي، وتبنّاه أدونيس. "في الثابت والمتحوّل"، وهو "**أن الماضي لدى الأصولي هو الكمال**": ماضي الدين والشريعة والحياة والأخلاق والقيم والتاريخ، والمأكل والملبس والمسكن والمشرب في زمن الجهاد. "فالتمرّد لا يكون إلى الأمام نحو إبداع جديد، بل ليعود إلى الوراء وعودة النهاية إلى البداية". فالبداية خزانة كلّ كمال وكل خير لأنّ كل حقيقة وكلّ معرفة وكل خبرة صالحة إنّما أعطيت للأوّلين. وبقدر ما يبتعد التاريخ عن منبعه، تنضب فيه المياه الحيّة وتزداد جراثيم الموت. كلّ إبداع بدعة وكلّ بدعة ضلال. فلا نجاة إلاّ بالعودة لما كان عليه الآباء في سالف الزمان"[١]. إنّ داعش، بكل بساطة، تحاول أن تحتذي (Imiter) هذا الماضي الجهادي بكل تفاصيله، رابطةً لأوّل مرة مشروعها بالأرض (العراق

(١) بولس نويا، **مواقف**، السنة الأولى، نيسان ١٩٦٩، ص ١٥١.

والشام) ثم عدّلته إلى الدولة الإسلاميّة لتفسح في المجال لإعلان الخلافة على كل بقاع المسلمين: الشريعة والسيف والخنجر والجَلْد والعبوديّة والمرأة والحجاب، والرجم وأهل الذمّة. وكل تفاصيل الحياة العامّة والخاصّة بما فيها من إشراقات إيجابيّة وممارسات سلبيّة.. وهو ما نراه بربريّةً وتوحّشاً. ففي الزمن الماضي.. كانوا يستعملون السيف والخنجر وليس الرشاش إلخ... ذلك أنّ الحركات الإسلاميّة الأصوليّة الإرهابيّة أخرجت الدين الإسلامي من روحيّته التاريخيّة السمحة وأدخلت مكانها روحيّة العنف على حساب حياة الإنسان وحريّته وكرامته. في ضوء هذه الرؤية، يكون التاريخ لدى هؤلاء يسير في خط دائري (circulaire) أي بالعودة إلى الماضي، ماضيهم الخاص المشوَّه والمشوِّه، إلى القرون الوسطى، وليس في خط طولاني (linéaire) أي بالاتجاه إلى الحاضر والمستقبل! ومثل هذا التوجّه أثّر بشكل سلبيّ على الحضارة العربيّة – الإسلاميّة عبر التاريخ!

٨

إنّ الاستراتيجيّة الإيرانيّة الهجوميّة ومعها النظام السوري وحزب الله والقوى الشيعيّة، النابعة من اضطهاد تاريخي هي استراتيجيّة مبنيّة على الألم ولذا فهي تستخدم كل أساليب الذكاء والدهاء والرياء، مدعومةً من قوى دوليّة، ومستخدمةً كلّ إمكانات وإمكانيّات الطاقات الشيعيّة للسيطرة على الهلال الخصيب كمدخل للسيطرة على العالم العربو-إسلامي، ومتّخذةً القضيّة الفلسطينيّة كرافعة تاريخيّة لتحقيق هذه السيطرة. بالمقابل، فإنّ المسلمين السنّة، ككتلة دوليّة كبرى (Bloc) وكجماعات إقليميّة، وكدول، ليس لديهم حتى

الآن استراتيجيّة دفاعيّة مناسبة بل مجرّد مواقف وبيانات سياسيّة. فالسنّة الذين كانوا بشكل شبه دائم هم حكام الدولة الإسلاميّة: من زمن الخلفاء الراشدين إلى زمن الأمبراطوريّة العثمانيّة، ولم يعانوا الاضطهاد إلاّ نادراً، زمن الفاطميّين، يرون ربّما (ولكن بأسف) أنّهم ليسوا بحاجة لأن يفكّروا في صياغة استراتيجيّة تقيهم المخاطر التي يتعرّضون لها في المرحلة الراهنة بفعل التحدّي العالمي لهم. ولأنّه لا مرجعيّة "بابويّة" دينيّة في الإسلام، إذ لا كهنوت في الإسلام، فإنّ كلّ أزمة يمرّ فيها الفكر الديني – السياسي الإسلامي تفتح الباب واسعاً أمام اجتهادات كثيرة، أمام إمارات يعلنها بعض المجتهدين والمتعصّبين والطامحين في تحقيق سلطة دينيّة-زمنيّة متأثّرين بمفهوم سنّي تاريخي هو "ولاية المتغلّب". وبمفهوم شيعي تاريخي هو "ولاية الفقيه". هذا مع التأكيد على حقيقة يجهلها أو يتجاهلها الكثيرون من محلّلي الفكر الديني-السياسي لدى السنّة والشيعة على السواء وهي:

أنّ الإسلام السنّي ينطلق من طرح سياسي ومن ثمّ يشرعنه دينيّاً!

وأنّ الإسلام الشيعيّ ينطلق من طرح ديني ومن ثمّ يبرّره سياسيّاً!

٩

إنّ الهدف الأكبر، من الحراك القائم في العالمين العربي والإسلامي اليوم هو التوصّل إلى بلورة رؤية للدولة الإسلاميّة الحداثيّة في القرن الحادي والعشرين: دولة المواطنيّة والمساواة وحقوق الإنسان. ولقد كان لجامعة

الأزهر، بشخص رئيسها المتنوّر الشيخ أحمد الطيّب السوربوني الحامل قضايا ومشاكل وآلام الإنسان العربي / المسلم في القرن الحادي والعشرين، كان له فضل السبق والرؤية في الوثائق التي أصدرها الأزهر حتى الآن والتي تعتبر قفزةً نوعيّة في الفكر الإسلامي الديني والسياسي (ببُعده السنّي) على حدّ سواء، وذلك بهدف الاستفادة من مساهمات كبار المفكرين المسلمين (محمد أركون وسواه مثلاً) لصياغة مثل هذه الرؤية. من هنا تعمّدت أن أضع هذه الوثائق كملاحق في الكتاب ليطّلع عليها القرّاء العرب كي يدركوا أهميّة دور الأزهر والأفكار الحداثيّة التي طرحها وتبنّاها ودافع عنها في وجه قوى الرجعيّة والأصوليّة في مصر وخارج مصر. ولعلّ أولى ثمار هذه القفزة كانت في انتخابات تونس النيابيّة الأخيرة (أوكتوبر ٢٠١٤) لأنّها أكدت أنّ الإسلام يمكن أن يتوافق ويتصالح مع الديمقراطيّة رغم وجود اختلافات أساسيّة بينهما.

* * *

ختاماً، "إنّ الخليج هو المنطقة الأقلّ استقراراً على الكرة الأرضيّة". "والشرق الأوسط هو بؤرة تفجير العالم"، وما ذلك إلا لاحتوائه ثروات نفطيّة هائلة، وتواجد قوى كبرى فيه وحوله، وتشابك النزعات القوميّة والدينيّة فيه وحوله. إنّ حرب الثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨) بين العراق وإيران لم تكن كما يقول إيف لاكوست على "عشرة أمتار في شطّ العرب"، بل على حدود تاريخيّة بين عالمين: عربي وفارسي، وحدود دينيّة بين مذهبين: السنّة والشيعة. وهو صراع يأخذ اليوم معاني جديدة وأبعاداً جديدة في ظلّ

المعطيات الجديدة التي تواجهها المنطقة والعالم. إنّ أهل السنّة، وعلى رأسهم السعوديّة، لم يتبيّنوا من قبل، أن الغرب، وعلى رأسه أميركا، يعمل على إضعاف السنّة خدمةً لإسرائيل ولنفسه على الأقلّ وخدمةً لإيران بشكل ربّما غير مباشر. ومأزق السعوديّة ودول الخليج أنّها في العمق، لا تثق بأميركا، ولكنّها لا تجد قوّةً بديلة قادرة على حماية الخليج خارج أميركا.. وهذا هو مأزقها الحقيقي!

أمّا النظرة إلى الإمام الخميني ولثورته الإيرانيّة، فقد أكّد أستاذي الشهيد الشيخ صبحي الصالح (في مقابلة مع صحيفة "لوموند" الفرنسيّة: "أنّها ليست ثورة إسلاميّة، بل هي في حقيقتها ثورة إيرانيّة – شيعيّة"، كما عبّرت عنها موسوعة أونيفرساليس (Encyclopedie Universalis) (ملحق العام ١٩٩٠، ص ٦٠) بالقول إنّ الخميني هو "**رجل من الماضي ويريد إحياء الماضي بالاختباء خلف ثورة يستغلّها المحافظون (الملالي والرأسماليون) وتعبّر عن إسلام متطرّف، بديل أن تكون ثورة لإنشاء دولة يمكن أن يتعايش فيها الدين والتقدّم والديمقراطيّة**".

.. ويبقى السؤال الأساسي الذي يختصر معظم الأسئلة ويدور حوله الصراع، ويؤرّق المسلمين في القرن الحادي والعشرين: مَن يتزعّم العالم العربي – الإسلامي: السعوديّة أم إيران؟

جبيل في ٢٩/١٠/٢٠١٤

د. نبيل خليفه

الفصل الأوّل

إستهداف أهل السنّة

هذه الدراسة هي تحليل لأوضاع الشرق الأوسط يتقاطع فيه جيوبوليتيك الأديان وجيوبوليتيك الأمم، وهو في الوقت عينه دعوة للتأمّل في واقعنا ومصيرنا على ضوء ما يحدث عندنا وحولنا من تحوّلات جيو - سياسيّة كبرى. هدفنا الأساس هو إخراج الجميع من سجن الاستيهامات (fantasmes) أي التصوّرات التخييليّة الخادعة التي تلفّ الشرق الأوسط بدوله وأنظمته وشعوبه وأحداثه ونموذجها ما يجري في جارتنا العزيزة سوريا. إن فلسفة البروبغندا التي برعت بها جهات وأجهزة معروفة، محليّة وإقليميّة ودوليّة، يُراد منها تضليل الرأي العام عندنا حول: من يصارع مَن في الشرق الأوسط؟ وما هي محفّزات هذا الصراع؟ وما هي نوايا المتصارعين؟ وما هي أهدافهم؟ وبالتالي، ما هي استراتيجيّاتهم؟ ومَن هو المستهدَف الأساسي في مجمل هذا الصراع؟

إنّ واجبنا الأخلاقي والفكري والوطني تجاه شعوب هذه المنطقة يلزمنا بأن نشرح هذه الرؤية الجيوبوليتيكيّة للأحداث بعناوينها العامة، مذكّرين بحقيقتين لا ينبغي أن تغربا عن بال أحد:

الأولى: إنّ التحليل الصحيح للأمور هو حلّها.

الثانية: كما ان للدول جيوبوليتيك تعمل فيه للتنافس أو التنازع أو التصارع للسيطرة على حيّزات جغرافيّة وسكانها، كذلك للأديان جيوبوليتيك تتنافس فيه للسيطرة على العالم.

وعليه، فإنّ التحليل الصحيح وبالتالي الفهم الصحيح لما يجري الآن في منطقتنا يندرج ضمن صراع جيوبوليتيكي عالمي أشمل بدأ يتبلور منذ الربع الأخير من القرن العشرين، ولا ينفع تجاهله أو التستّر عليه ولا بدّ من كشفه وتظهيره لفهم ما يحدث الآن:

١ - إنّ المواجهة الكبرى في عالم اليوم تقوم بين الحضارة الغربيّة المسيحيّة بفروعها الثلاثة: البروتستانتية (أميركا) والكاثوليكيّة (أوربا) والأرثوذكسيّة (روسيا) ومعها الفرع العبري **وتعبيره في إسرائيل والحركة الصهيونيّة** من جانب، وبين الحضارة الإسلاميّة (صراع الحضارات) ببعدها السنّي على قاعدة الإطلاقيّة والشموليّة والنهائيّة، أي: الحيّز (بحيث يشمل الكون كلّه) والناس (بحيث يشمل الخليقة كلّها)، والتاريخ (بحيث يعتبر كلّ دين أنّه كلمة الله النهائيّة), السبب في ذلك أنّ الإسلامويّة السنّويّة (Sunnisme) بالمعنى السياسي (وهو ما نعنيه في هذه الدراسة، أي المضمون السياسي وليس المضمون الديني)، تتميّز بثلاثة: النواة الإيديولوجيّة الصلبة، وامتلاك معظم الطاقة في العالم، والسيطرة على عالم الوسط (من اندونيسيا إلى المغرب) على قاعدة كلام لهنري كيسينجر "أن مَن يسيطر على عالم الوسط يسيطر على

العالم". ومع نبوءة لأرنولد توينبي، المؤرّخ البريطاني الشهير، تقول "**بأن الإسلام سيعود ليلعب دوراً جديداً على مسرح التاريخ**".

٢ - إن مقاربة جيوبوليتيكية لأوضاع الشرق الأوسط وخاصة للخليج والهلال الخصيب، أي لنقطة العبور بين المتوسط وآسيا، ولأهمّ خزان نفطي في العالم، **تؤكد أنها منطقة طالما أثارت شهيّات القوى الكبرى.** وتبدو تلك القوى، ومثلها القوى الإقليميّة، مستعدّة لعمل أي شيء بهدف السيطرة عليها. كان ذلك قبل قيام إسرائيل. فكيف به بعد قيام الدولة العبريّة؟ "غير أن أحداث ١١ أيلول / سبتمبر في الولايات المتحدة غيّرت المعطى الجيوبوليتيكي للمنطقة **بحيث أخذت الإسلامويّة مكان روسيا كعدو جديد للولايات المتحدة**" على ما يقول الاستراتيجيون الغربيّون!

٣ - إنّ هذا الغرب (وفيه روسيا بوتين) يحمل في الحقيقة همّين أساسيّين وهما المحفّزان (motivations) المهمّان لصياغة استراتيجيّته الكونيّة والشرق أوسطيّة، وهما اللذان يتحكّمان دائماً بسياسته وقراراته في المنطقة:

الهمّ الأول: هو همّ التوسّع للسيطرة على العالم بشراً وأرضاً وثروات، وهذا ما يجري التنافس بشأنه بين هذه القوى الكبرى على ساحات العالم، ومنها ساحة الشرق الأوسط المعروفة ببرميل البارود.

الهمّ الثاني: **هو همّ وجود ومصير وأمن الشعب اليهودي، وبالتالي مصير دولة إسرائيل** وهي مسألة وجوديّة تاريخيّة لا تحتمل التأجيل، وتزداد خطورة وضرورة بمرور الزمن ومبارزة بطون النساء الحوامل (**الحروب الديمغرافيّة**).

وواضح **أن هذين الهمّين هما على تماس مع الحضارة الإسلاميّة السنّيّة وتمددها الديمغرافي** / الجغرافي المتسارع. وفي إحصاءات صحيفة « Le Monde » "لو موند" للعام ٢٠١٣، أن عدد المسلمين في العالم هو ١.٥٧٠ ملياراً، منهم ١.٣٥٠ مليار سنّي (٨٥ %) و٢٢٠ مليون شيعي (١٥ %). ولقد بات واضحاً (بعد العام ١٩٧٨)، أن لدى الغرب كما لدىٰ الإسرائيليّين واليهود شعوراً بأن السلام الذي أقيم مع دولتين سنّيتين مجاورتين لإسرائيل (هما مصر والأردن) والسلام الذي يجري التفاوض بشأنه مع الفلسطينيّين، **هو سلام شكليّ وهش. وانّ كل مسلم سنّي في وعيه ولا وعيه ليس مستعداً لا اليوم ولا غداً ولا بعد غد، للإعتراف بشرعيّة وجود إسرائيل الدولة والكيان في قلب "الأمّة"**. إذن ملامح أهداف الغرب واضحة: لا **بدّ من إضعاف المدّ الإسلامويّ بجناحيه السنّي والشيعي**، وخصوصاً السنّي لأنّه الأكثر خطورة على إسرائيل من جانب، **والعمل لإيجاد حلّ جيو-استراتيجي يسمح بإدماج إسرائيل في محيطها، وذلك بدفع جيرانها إلى الاعتراف الصريح بها بحيث تتحوّل الدولة العبريّة إلى جسم "طبيعي" في المنطقة ولا تبقى جسماً غريباً مهدَّداً بالزوال بعد فترة من الزمن!**

٤ - منذ الربع الأخير من القرن العشرين يعمل الغرب والصهيونيّة على مايكرو استراتيجيّة لتحقيق أهدافهم تلك في المنطقة. وفي هذه الفترة قامت ثورة الإمام الخميني بهويّتها الإيرانيّة وانتمائها الشيعي / الإسلامي وشكّلت منعطفاً في تاريخ الإسلام المعاصر: شيعياً: باعتمادها نظريّة ولاية الفقيه، وإسلامياً بجرأتها لاعتبار نفسها الممثّل الصحيح للإسلام بعقيدته ومصالحه ضد الأنظمة والقيادات السنيّة التقليديّة القائمة في دول المنطقة والعالم. ولأنّها أقليّة ديمغرافيّة/جغرافيّة داخل العالم الإسلامي اعتمدت **استراتيجيّة هجوميّة** وأساليب البروبغندا الموجّهة لتأكيد وجودها وفعاليّتها ومصداقيّتها **كحركة إسلاميّة جذريّة في مواجهة السنّويّة التقليديّة:**

- **باستغلال الحج** للاعتراض على الزعامة السعوديّة (أحداث المسجد الحرام).
- **استغلال القضيّة الفلسطينيّة**، القضيّة الإسلاميّة بامتياز (كرافعة تاريخيّة للإسلام الشيعي بواسطة حزب الله ورفع شعار القدس في مواجهة مكّة المكرّمة).
- بالتلويح بالسلاح (وخاصة البرنامج النووي والصاروخي) كقوّة فعليّة للمسلمين وباب مقايضة لعقد صفقات سياسيّة مع الغرب.
- **بالتهجم اللفظوي** على الغرب حليف إسرائيل.

- **باختراق الأنظمة والدول السنيّة** بواسطة الأقليّات الشيعيّة.

- **باعتماد مبدأ التشييع** في الأوساط السنيّة.

- **بإبراز قوّتها الجيو – سياسيّة** من خلال تحكّمها **بمضيق هرمز** الشهير، وقد لوّحت بذلك أكثر من مرّة.

- في المحصّلة، **بالسعي لتأكيد استراتيجيّتها بإقامة الهلال الشيعي بين الخليج والمتوسط وهو مشروع يحظى بدعم الغرب وإسرائيل في المنطقة لأسباب موضوعيّة على علاقة بالمصالح المشتركة.**

٥ – وليس من قبيل الصدف، أن يكون **الهلال الشيعي** هو المعادل جغرافياً **للهلال الخصيب** (أي لمفهوم سوريا الكبرى التي تشمل لبنان وسوريا والعراق وفلسطين والأردن. وللمفارقة، وعلى عكس عقيدة أنطون سعاده المعروفة، وهو مؤسّس الحزب السوري القومي الاجتماعي، بمبادئه الأساسيّة والإصلاحيّة، وأكثر العقائديّين حساسيّةً حيال كل ما هو يهودي، **ليس أمام الغرب وإسرائيل وإيران**، وعلى امتداد العالم الإسلامي، سوى هذا المجال (Espace) بالذات (أي سوريا الكبرى)، ما يسمح باختراق الكتلة السنيّة: **جغرافيّاً وديمغرافياً وسياسياً، ومذهبياً، وعقائدياً** لإزاحة، بل لاقتلاع النفوذ السنّي – العربي: **حكّاماً وأنظمة وهويّة وانتماءً، واستبداله بدولة الأقليّات الكونفدراليّة بزواياها الأربع الأساسيّة المفترضة: اليهود والشيعة والأكراد والمسيحيّون.**

فهذا الحيّز، الذي يحلو لبقايا الأجهزة عندنا أن تشدّد على سمته المشرقيّة إغراءً للمسيحيّين، هو قلب الشرق الأوسط، وموقع دولة إسرائيل، وامتداد إيران باتجاه المتوسط ومعقل لأكبر حشد أقلّوي في العالم (٥٩ أقليّة) والإمكانيّة الوحيدة المتاحة لتحقيق **توازن ديمغرافي بين الأكثريّة العربية السنية ومجموع الأقليات المتواجدة فيه.** وبالتالي، فهو يشكّل، كما سمّاه الغربيّون الحظ الكبير (La grande chance) **لإحداث تغيير جذري في المعادلة الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط** تكون في مصلحة الغرب وإسرائيل وإيران على السواء، عبر استغلالهم لحلف الأقليّات!

٦ - بالعودة إلى الوقائع التاريخيّة، فإن الأكثريّة السنيّة، من زمن الخلافة إلى زمن العثمانيّين، إلى زمن الأنظمة العربيّة المعاصرة، قد أذاقت معظم الأقليّات الاضطهاد والاستبعاد ونكاد اليوم أن نشهد زمن الثأر الأقلّوي ولاسيّما من جانب الشيعة. وهو ما يشجعه الغرب وإسرائيل بإذكاء نار الفتنة السنيّة - الشيعيّة لإضعاف الإسلام بجناحيه وتحديداً القدرات السنيّة الأكثر خطورة عليهما وتحويل الصراع إلى صراع دينيّ وأنتر-ديني، وليس قوميّاً، وهو هدف أساسي لدى إسرائيل. فالشيعة هم خصوم إسرائيل ولكنّهم أقلّويّون مثل الإسرائيليّين، أما السنّة فهم أعداء إسرائيل لأنّهم أكثرويّون، ولذا **بنت الدولة العبرية الحائط حولها كي**

لا تبتلعها الديمغرافيا العربيّة السنيّة. وهذا هو الخطر الداهم والمباشر عليها خلال السنوات المعدودات القادمة[١]. يرافق ذلك تقليص للنفوذ السنّي في المنطقة وعلامته البارزة إخراج السنّة من الحكم أو تهميشهم فيه تباعاً في ثلاث من دوله حتى الآن: في سوريا بواسطة العلويّين، وفي العراق بإسقاط نظام صدام حسين بفخ غربي / إسرائيلي على دفعتين: الأولى إغراؤه باحتلال الكويت وضربه، والثانية اتّهامه بذرائع حيازة سلاح الدمار الشامل وعلاقته بأحداث ١١ أيلول وضربه وإسقاطه. وفي لبنان على يد حزب الله والقمصان السود، إذ بعد محاصرة السراي لأكثر من عام ونصف، أسقطت حكومة الرئيس سعد الحريري وتمّ استيلاء حزب الله على السلطة في لبنان بالقوة أو بفرض السيطرة المباشرة أو غير المباشرة على أجهزة الدولة. وفي الأردن اعتمدوا الترهيب وفي فلسطين حيث لا شيعة، "استأجر" الإيرانيّون "حماس" فرس رهان لهم! وفي اليمن درّبوا وخطّطوا ونسّقوا للحوثيّين وسلّحوهم وساعدوهم.. **إنّ وضع السلطات في المشرق بيد الشيعة أو تحت نفوذهم هو أمر أساسي في الاستراتيجيّة الإيرانيّة – الأقلّويّة**.. وهو أمر، على ما يبدو، لم يصل بعد إلى مسامع الرئيس المكلّف تشكيل

---

(١) نشرت مجلة **شؤون فلسطينيّة**، أيلول ٢٠١٤، أن عدد الفلسطينيّين في فلسطين التاريخيّة أصبح ٥١,٥ %، وأن عدد اليهود فيها انخفض إلى ٤٨.٥ %.

الحكومة في لبنان السيّد تمام سلام[١]، بحيث لا يزال يقف تحت شرفة الانتظار... انتظار الحلّ من الذين أيّدوه لفظيّاً لكي "يفركشوه" عمليّاً بهدف إبقاء السلطة في يدهم! بعد أن انتزعوها في سياق خطة إقليميّة واضحة المعالم! وهي خطة سيسعون إلى تعزيزها وليس إلى التخلّي عنها!

٧ - في ضوء ما ذكرنا أصبحت ملامح مشروع الآخرين واضحة: **إقامة شرق أدنوي أقلّوي خالٍ من النفوذ السنّي ومحكوم بالنفوذ الشيعي / الإيراني برضى إسرائيلي ودعم غربيّ-روسيّ**، وهو ما يكشف خفاياه مسار الأزمة السوريّة. وما يحصل في المنطقة ليس فيه شيء من تصوّرات "المؤامرة" التي يتحدث عنها البعض إخفاءً لعجزهم. إنّه التقاء المصالح الموضوعيّة لجهات مختلفة وحتى متباينة عاشت الاستبعاد عن السلطة. فعندما قيل لكيسنجر: كيف تفسّر أن الإسرائيليّين طردوا ياسر عرفات من بيروت والسوريين طردوه بعدها من طرابلس، أجاب: "هناك التقاء للمصالح الموضوعيّة بين إسرائيل وسوريا في لبنان". فكل دولة طردته لأسباب خاصة بها.. ولكن السبب المشترك هو إضعاف النفوذ السني (العسكري / السياسي) في لبنان بفضل ما سُمّي آنذاك "جيش المسلمين" أي المقاومة الفلسطينيّة!

---

(١) إشارة إلى الأزمة الحكوميّة في لبنان حين كتابة هذه الدراسة.

باختصار، إنّ أهل السنّة في المشرق مستهدفون سياسيّاً وعسكريّاً وإيديولوجيّاً وسوسيولوجيّاً وثقافيّاً.. وبالامكان شرح كل ذلك، ولكن ليس مجاله الآن لأنّه يشكّل أطروحة بذاته، وإنّما يمكن تبيّنه على الأرض في مختلف أصقاع المنطقة حيث العنوان العريض واحد: "**أبلسة أهل السنّة**".

٨ - إذا كان هذا هو مشروع الآخرين الذي يجري العمل عليه وتنفيذه، ترغيباً وترهيباً، فما هو **مشروع أهل السنّة**: في لبنان، والخليج والشرق الأوسط والعالم العربي.. والعالم؟ والجواب بكل أسف: ليس لأهل السنّة مشروع على امتداد العالم السنّي: لا وطنيّاً ولا إقليمياً ولا دولياً. وأسارع إلى القول: لديهم بعض الأفكار والتصوّرات، ولكن ليس لديهم مشروع متكامل **يقوم على فكر حداثي سياسي معاصر ويرفق باستراتيجيّة فاعلة ومناسبة للمرحلة التي يمرّ بها العالم الإسلامي في بداية القرن الحادي والعشرين**. فالداعية الإسلامي الحقيقي ليس من يقصر مشروعه على لفظة: "الجهاد" أو جملة "الإسلام هو الحل". بل إن مشروعه يستوجب استيحاء الفكر الإسلامي التاريخي الحداثي في آن ليحدد (على سبيل المثال لا الحصر) **الموقف الإسلامي السنّوي من الدولة المعاصرة، من الإنسان والمجتمع والتاريخ، والآخر والتعدّديّة، وخصوصاً الديمقراطيّة، ومن الأقليّات ومعنى الشرعيّة وحقوق الإنسان... ومعنى الأمّة والسلطة وفلسفة الحكم..! وتحديد نظرته**

إلى القضيّة اللبنانيّة والقضيّة الفلسطينيّة والقضايا العربيّة والعالميّة ومستقبل الشرق الأوسط ودولة المواطنيّة والمساواة والديمقراطيّة وحريّة الضمير لجميع مكوّناتها المذهبيّة والإتنيّة واللغويّة. وهذا يفترض بداية الخروج من إيديولوجيّة الوحدنة (Unicité) إلى إيديولوجيا التعدّدية في الفكر والسلطة والمجتمع والثقافة، بعيداً عن الامتثاليّة (le conformisme) والتماثليّة (l'uniformisme) وأنه في غياب مثل هذا المشروع الحداثي سينبري أشخاص لإطلاق آراء تعصّبيّة وتكفيريّة باسم السنّة، وهو ما تريده وتتمناه وتسعى إليه القوى المضادة للسنّة لأنه مضرّ بأهل السنّة أكثر مما هو مفيد لهم! ولأنه المدخل إلى "أبلسة" السنّة في عيون الغرب تحت ستار: الإرهاب! في حين أن فلسفة الفكر الإسلامي السنّوي قامت منذ البداية على عمادين ولا تزال بحاجة إليهما: الاعتدال والوسطيّة!

وأخيراً، لا بدّ من الإشارة إلى خمس حقائق ودعوة جميع أهل المنطقة، سنّةً وشيعة ومسيحيّين، إلى التأمّل فيها:

الأولى: ما ذهب إليه المفكّر الألماني تيودور هانف من أن سياسة إسرائيل وسوريا، ككل نظام أقلّوي مرعوب، هي **سياسة الخوف**. وهي سياسة خطرة لأنّها تقوم على المجازفة بكل شيء خارج العقلانيّة، والموضوعيّة.

الثانية: إنّ كل العالم يظنّ ويعتقد أن ما يلعب في سوريا، هذه الأيام، من كافة الأطراف، هو **مصير نظام الرئيس الأسد**، في حين أن التحليل في العمق يظهر أن ما يلعب عبر الأحداث في سوريا هو فعلاً أبعد من مصير النظام السوري، إنّه مصير إسرائيل / المستقبل بمعنى مدى قدرة الأنظمة الأقلّويّة على المقاومة والاستمرار في مواجهة القدرات الجيواستراتيجيّة السنويّة. إنّ مقاومة النظام الأقلّوي السوري لطاقات وإمكانات العالم الإسلامي السنّوي بثقله الجغرافي والديمغرافي والسياسي هو أمثولة لما يمكن أن يطاول إسرائيل في مواجهة هذه الطاقات ذاها.

الثالثة: إنّ الربيع العربي كان انتفاضة سنيّة باتجاه المستقبل أطلقتها شبيبة عربيّة صادقة تؤمن بالمستقبل وبمصير شعوبها الذي تقرّره الديمقراطيّة في بهاء الحريّة، لذا استخدموا، ولا زالوا يستخدمون، كافة الأساليب والوسائل لتشويه مضمون هذا الربيع وصورته. وقد نجحوا إلى حدّ كبير في ذلك بسبب ضعف المناعة في الجسم السنّي، وهو ضعف عائد لافتقارهم إلى مشروع سياسيّ عصريّ، وفي غياب مثل هذا المشروع تصبح كلّ مجموعة سنيّة "تغنّي على ليلاها" (أو إمارها أو تنظيمها). وقد عمدوا إلى سلاح استباقي لضرب القوى المركزيّة السنيّة: إشغال السعوديّة (بالأقليّة الشيعيّة في المملكة والحوثيّين في اليمن) وتفتيت مصر، وإشغالها بصراعاها الداخليّة، كما يحصل الآن، فلا تكون سنداً وظهيراً لسنّة المشرق!

الرابعة: إنّنا نمرّ في مرحلة الصراع الدامي بين القوى المتواجهة.. وهو **صراع وجودي كياني / إيديولوجي** لا يمكن معرفة نتائجه مسبقاً. ولعلّ تصريح وزير الخارجيّة البريطاني وليم هيغ للــ(Orient 20- B.B.C. 8-2013) هو الأكثر تعبيراً عن واقع الحال، حين قال: "**إن ما يحدث حالياً في الشرق الأوسط هو الحدث الأهم في القرن الحادي والعشرين. وقد يستمرّ سنوات وربّما عقوداً حتى نرى نهايته**". هذا الكلام يعني بشكل غير مباشر أن ما يحدث هو أكثر من حرب.. إنّه **عمليّة "اقتلاع" مذهبي/ مجتمعي، متبادل بين قوى مذهبيّة ودينيّة إقليميّة ودوليّة** للسيطرة على الشرق الأوسط وإسقاط حدود جديدة فيه وعليه "تكون نابعة من عقولنا وقلوبنا" وليس من "سايكس-بيكو"، كما قال الرئيس بشّار الأسد!

الخامسة: إنّ الرؤية الصحيحة لهذا الصراع بين الأكثرية والأقليّات وبالتالي الحلّ الصحيح له، لا يمكن أن يكون **بقيام تحالف أقلّويّ في مواجهة السنّة**، حتى ولو كان تاريخ هذه الأقليّات وما عانته من مظالم، يبرّر مثل هذا التحالف. إنّ القاعدة للحل هي قاعدة فلسفيّة سوسيولوجيّة عالميّة وليست سياسيّة محليّة وهي القائلة: "**إن مشكلة الأقليّات هي قبل كلّ شيء مشكلة الأكثريّة**"، كما عبّر عنها المفكّر السوري ياسين الحافظ. معنى هذا بوضوح أن الأقليّات، كل الأقليّات، لا

تستطيع، ولا تقدر أن تحلّ مشاكلها بنفسها وبين بعضها البعض، ولا بالصدام مع الأكثريّة السنيّة. فلو كان للشيعة القدرة على حلّ مشاكلهم أو مشاكل غيرهم، كالمسيحيّين مثلاً، لكانوا بدأوا بحلّ مشكلتهم هم. إن الحلّ لا يكون إلاّ مع الأكثريّة العربيّة السنيّة لسبب سوسيولوجي جوهري وحاسم وهو كونها **الأكثريّة العربيّة الإسلاميّة** التي تمثّل في المنطقة ٧٠ بالمئة من المسلمين، ولديها المشكلة والحلّ في آن. **هذا لا يعني الانحياز للسنّة**، بل يعني الانحياز للحقيقة السوسيولوجيّة الموضوعيّة التاريخيّة التي تفرض نفسها على الجميع. فلو كان الشيعة هم الأكثريّة لقلنا إنّ الحلّ يكون مع العرب الشيعة. ولكن هذا التحديد لا يعني الحلّ مع أية سنّويّة أكثرويّة كانت. **فالسنّويّة المرشحة للوصول إلى حلّ مع الأقليّات ليست سنّويّة التعصّب والتكفير والأصوليّة و"الداعشيّة"، بل هي السنويّة العربيّة العصريّة الحداثيّة الطليعيّة التي يمثّلها مفكّرون حداثيّون سنّة وشيعة نعرفهم بأسمائهم وإنجازاتهم ومؤلّفاتهم وآرائهم، منهم على سبيل المثال لا الحصر الدكتور محمد أركون وتجربة عقلنة الفكر الإسلامي وأبو الحسن بني صدر. وتجربة إسلام الحوارات والحريات والأنتي-استبداديّة وتوليتاريّة وتجربة طارق رمضان وإسلام الديمقراطيّة الأوروبيّة. كما نعرف شخصيّات سنيّة أرست النظام الليبرالي الحرّ في الفكر السنّي وبينها الرئيس الشهيد رفيق**

الحريري... وصولاً إلى وثائق الأزهر الأخيرة بمبادرة سماحة الشيخ أحمد الطيّب التي تُعدّ سابقة في تاريخ الفكر الإسلامي المعاصر، الإسلام والدولة والديمقراطيّة والحقوق العامّة. إنّ الوصول إلى مألفة (Synthèse) فكريّة لطروحات هؤلاء المجتهدين السنّة تشكّل ملامح المشروع السنّوي المرتجى والمطلوب من الجميع النضال من أجل صياغته ومن ثمّ إنجاحه، وهي مألفة لا يمكن أن يقوم بها إلا الباحثون الاستراتيجيّون المبدعون الدارسون لجيوبولتيك المنطقة ولتاريخها وللقوى المتواجدة والمتواجهة والمتنافسة فيها، وللقوى الإسلاميّة الفكريّة الحداثيّة..

.. يبدو أنّ الأنظمة والمؤسّسات والفعاليّات والشخصيّات العربو – سنيّة، ومَن يستهدفها، مشغولة بأمور كثيرة..

.. والمطلوب واحد!

الفصل الثاني

السنّويّة في مواجهة التحدّيات

إنّ لفظة "السنّويّة" التي تقابلها في اللغات الأجنبيّة لفظة « Le Sunnisme » تعني المضمون السياسي وليس المضمون الديني لدى أهل السنّة. وبالتالي فإنّ المطروح للبحث والتحليل في هذه الدراسة هو التحدّيات السياسيّة التي تواجه أهل السنّة: جماعاتٍ أو دولاً أو جامعات دول أو اتّحادات أو مؤتمرات، إن على المستوى الدولي العام أم على مستوى الشرق الأوسط بشكل خاص، أم على مستوى المشرق العربيّ بشكل أخصّ.

فالشرق الأوسط عُرف تاريخيّاً بأنه بؤرة التفجير في العالم (La poudrière du monde) لأسباب عديدة سنعود إليها. وبما أنّ سكان هذه المنطقة هم في غالبيّتهم من أهل السنّة (في حدود ٧٠ %)، فإنّ الأحداث والتحدّيات في أبعادها السياسيّة والجيو – سياسيّة تطاول، أول ما تطاول، أهل السنّة: إن في داخل الدول أم في ما بين الدول، أم في الصراع الإقليميّ بين قوى المحاور الإقليميّة.. وامتداداتها الدوليّة!

والملفت في الأمر هو التضليل المتعمَّد الذي تمارسه عدة جهات لتشويه طبيعة الصراع، وبالتالي تضليل الرأي العام. إنّ جلاء الأمور لا يتمّ إلاّ بإجراء تحليل جيو-سياسي يتناول في العمق: أطراف الصراع والنّزاع، والمحفّزات التي تدفعها إلى التنافس، وضرورة اكتشاف نواياها وأهدافها وطبيعة ومدى المجال الجغرافي الذي تسعى للسيطرة عليه وعلى سكانه. وهذا ما يكشفه التحليل الجيوبوليتيكي الذي هو الأسلوب الأفضل وربّما الوحيد لدراسة قضايانا المعاصرة بشكل علميّ.

أولاً: الشرق الأوسط في واقعه الدولاتي والجغرافي والسكاني.

يشمل الشرق الأوسط، بالمفهوم الغربي (الأنجلو-سكسوني) ثماني عشرة دولة، منها ثلاث عشرة من داخل العالم العربي، وهي: العربيّة السعوديّة، الكويت، الإمارات العربيّة، قطر، العراق، الأردن، مصر، لبنان، اليمن، سوريا، البحرين، فلسطين + (إسرائيل). وخمس دول من خارج العالم العربي هي: إيران، تركيا، قبرص، باكستان، وأفغانستان. وبحسب آخر إحصاءات للعام الحالي (٢٠١٤) (راجع الجدول رقم ١ حول مساحة وسكّان الشرق الأوسط)، فإنّ مساحة دول الشرق الأوسط تبلغ ٨.٧ مليون كلم٢. ويبلغ عدد سكانه ٦١٢ مليون نسمة، منهم ١٦.٥ مليوناً من غير المسلمين، و٥٩٥.٥ مليوناً من المسلمين، موزعين هكذا:

٤١٦.٨٥ مليوناً من المسلمين السنّة، أي ٧٠ %،

١٧٨.٦٥ مليوناً من المسلمين الشيعة، أي ٣٠ %.

أمّا على صعيد المسلمين في العالم، فقد أوردت صحيفة اللوموند، في العام ٢٠١٣، أن عددهم هو ١.٥٧٠ مليار مسلم،

منهم: ١.٣٥٠ مليار مسلم سنّي، أي ٨٥ %

٢٢٠ مليون مسلم شيعي، أي ١٥ %.

وبحسب الأطلس الجيو-إستراتيجي للعام ٢٠١٤، فإنّ عدد السنّة سيرتفع في العام ٢٠٢٥ إلى ١.٤٦٠ مليار وعدد الشيعة إلى ٢٨٠ مليوناً.

جدول رقم ١: التوزّع السكاني في دول الشرق الأوسط للعام ٢٠١٤

الدولة	المساحة (كلم٢)	عدد السكان (مليون)
العربيّة السعوديّة	٢١٥٠٠٠٠	٣٠.١
البحرين	٧٠٠	١.١
مصر	١٠٠١٠٠٠	٨٤.٧
الإمارات	٨٤٠٠٠	٩.٣
العراق	٤٣٨٠٠٠	٣٥.١
الأردن	٨٩٠٠٠	٧.٣
الكويت	١٨٠٠٠	٣.٥
لبنان	١٠٤٥٢	٤.٨
عُمان	٣١٠٠٠٠	٤.٠٠
قطر	١١٠٠٠	٢.٢٠
سوريا	١٨٥٠٠٠	٢١.٩٠
اليمن	٥٢٨٠٠٠	٢٥.٢٠
فلسطين	٢٢٠٠٠	٨.١٠
إيران	١٦٤٨٠٠٠	٧٦.٥٠
تركيا	٧٨٤٠٠٠	٧٦.١٠
قبرص	٩٠٠٠	١.١٠
باكستان	٧٩٦٠٠٠	١٩٠.٧٠
أفغانستان	٦٥٢٠٠٠	٣٠.٦٠
	٨.٧٣٦١٥٢	**٦١٢.٣**
غير مسلمين	١٦.٥٠	
مسلمون	٥٩٥.٥٠	
مسلمون سنّة	٤١٦.٨٥ ٧٠%	
مسلمون شيعة	١٧٨.٦٥ ٣٠%	

المرجع: « Bilan du Monde 2014 » : *Le Monde* (أطلس لـ ١٩٣ بلداً للعام ٢٠١٤).

إنّ التأمّل في هذه الأرقام مسألة جوهريّة لفهم أيّة دراسة جيو-سياسيّة، ذلك أنّ الواقع الديمغرافي بأبعاده المحليّة والإقليميّة والدوليّة هو عامل أساسي في موضوع الصراع بين القوى المتواجهة في المنطقة وفي العالم.

ثانياً: الأهميّة الاستراتيجيّة للعالم الإسلامي عامةً والشرق الأوسط خاصة.

إنّ الشرق الأوسط هو قلب العالم الإسلامي الممتد من إندونيسيا في الشرق إلى المغرب في الغرب. وتعود أهميّة العالم الإسلامي إلى ستة عوامل أشار إليها الباحثون الإستراتيجيّون:

١ - إن القارة الإسلاميّة هي قارة الوسط (Continent intermédiaire)، إذ هي واقعة بين الشمال والجنوب وحول خطّ الاستواء. ولطالما ردّد هنري كيسنجر، كبير الاستراتيجيّين الغربيّين: "إن من يسيطر على العالم الإسلامي، عالم الوسط، يسيطر على العالم".

٢ - إنّ الشرق الأوسط هو نقطة الارتطام الأساسيّة بين القوى العظمى في التاريخ: بين أمبراطوريّات البر (روسيا، ثم الاتحاد السوفياتي، ثم الاتحاد الروسي...) من جانب، وأمبراطوريّات البحر (بريطانيا ثم أميركا) من جانب آخر (وعلامته الحاضرة الأزمة السوريّة والأزمة الأوكرانيّة..). ويختصر الباحثون هذا الوضع بصورة رمزيّة ولكنّها معبّرة، إذ يقولون: "إنّ مفاتيح العالم موجودة في الشرقين الأدنى والأوسط بسبب موقعهما وثرواتهما".

٣ - النسبة المرتفعة للنموّ الديمغرافي.

في الوقت الذي يجري فيه تجميد مفاعيل أسلحة الدمار الشامل لدى القوى الدوليّة من ضمن ميزان القوى الدولي، يبقى هناك سلاح فعّال غير خاضع لهذه المعادلة وهو "القنبلة الديمغرافيّة" التي تؤرّق جهات عدّة ولاسيّما إسرائيل التي تعيش في هاجس "إغراقها" بالديمغرافيا العربيّة السنيّة. وبحسب أطلس الديانات للعام ٢٠١١، فإنّ النموّ الديمغرافي الأبرز في العالم سيكون لدى المسلمين بمعدّل ٢.٢ % سنوياً بين العامين ١٩٩٠ – ٢٠٥٠، بحيث سينتقل عددهم من ٩٦٢ مليوناً إلى ٢.٢٢٩ ملياراً. في حين أن معدّل النموّ الديمغرافي لدى المسيحيّين سيكون ١.٢ % في الفترة ذاتها. ومن نتائج مثل هذه الزيادة أن معدل الشبيبة في المجتمعات الإسلاميّة سيتخطّى نسبة ٥٠ % مع ما لذلك من نتائج ومفاعيل جيو-سياسيّة واجتماعيّة.

٤ – احتواؤه أهم شبكة مواصلات دوليّة.

وتشمل هذه الشبكة الممرّات المائيّة والمضائق وأهمّها: مضيق هرمز الأشهر في العالم حيث يمرّ ٤٠ % من النفط المصدّر إلى العالم، ومضيقي البوسفور والدردنيل، ومضيق جبل طارق، ومضيق باب المندب وممرّ قناة السويس.

٥ – امتلاكه نحو ٢/٣ ثلثي الثروة النفطيّة العالميّة.

أحد الأسباب الرئيسة لأهمّيّة الشرق الأوسط الاستراتيجيّة هي امتلاك دوله نحو ثلثي الثروة النفطيّة في العالم. فمن أصل الاحتياط العالمي المؤكّد للنفط والبالغ ١٦٨٨.٩ مليار برميل للعام ٢٠١٢، فإنّ منظمة أوبك التي هي في معظمها من دول الشرق الأوسط تسيطر على ٧٢.٦% من احتياطي النفط العالمي (بحسب الأطلس الجيو-إسراتيجي للعام ٢٠١٤). ومن المعروف مدى تأثير الطاقة على مسار الحضارات في العالم. فهي عنصر أساسي، بل العنصر الأساسي، من عناصر الإستراتيجيّة الدوليّة لكافة القوى.

٦ – وجود إسرائيل في المنطقة.

إنّ وجود الدولة العبريّة في المنطقة جذب انتباه واهتمام القوى الغربيّة ولاسيّما أميركا وأوربا. وتحوّلت قضية الشرق الأوسط، أي قضيّة الصراع العربي – الإسرائيلي، منذ الأربعينات، إلى قضيّة دوليّة تنعكس مجرياتها ومفاعيلها على الكثير من دول الشرق الأوسط، وصارت جزءاً من إستراتيجيّات الدول الكبرى وعلاقتها بالمنطقة وبدولها ونظرتها إليها وتعاطيها معها.

ثالثاً: القوى المتواجهة... ومحدّدات الجيوبوليتيك!

إنّ القوى الأساسيّة (الإقليميّة والدوليّة) المتواجهة في الشرق الأوسط هي أربعة:

١ - القوى السنويّة (المسلمون السنّة بالمعنى السياسي): دولاً وأنظمة وجماعات وما لديها من سيطرة تاريخيّة على معظم العالم الإسلامي، وبينها الدولة المركزيّة للسنويّة، وهي المملكة العربيّة السعوديّة.

٢ – إيران بما لديها من مطامع ومطامح إقليميّة ودوليّة في ظلّ الثورة الإيرانيّة. "فهي، كما يقول طوني بلير، تهديد استراتيجي للمنطقة"[١].

٣ - إسرائيل ومعها قوى الصهيونيّة العالميّة تأكيداً لوجودها ونفوذها.

٤ - قوى الغرب بفروعه الثلاثة: أميركا وأوربا والاتحاد الروسي بمخطّطاتها وإستراتيجيّاتها الدوليّة والإقليميّة.

إنّ تحليل المنافسات بين هذه القوى هو هدف الدراسة الجيوبوليتيكيّة.

ماذا يعني الجيوبوليتيك؟ "**الجيوبوليتيك، كما عرّفه إيف لاكوست، هو تحليل المنافسات بين القوى التي تسعى للسيطرة على حيّز جغرافي معيّن (صغيراً أو كبيراً) وعلى سكانه من أجل فرض النفوذ عليه. وهذه القوى**

(١) طوني بلير (رئيس الحكومة البريطانيّة)، **النهار**، ٢٠٠٦/١٢/١٣.

يمكن أن تكون دولاً أو جماعات مسلّحة أو الاثنين معاً. ونتائج هذه المنافسة تعود لميزان القوى بين المتنافسين".

بناءً عليه، فإنّ محدّدات القراءة الجيوبوليتيكيّة هي ستة: المحفّزات، والنوايا، والأهداف، والسلطة، والسيطرة، والحيّز.

١ — المحفّزات (Motivations): وهي تعني المبرّرات والدوافع التي تحرّك قوة سياسيّة معيّنة للعمل والنضال السياسي والفكري والعسكري (دولة أو أكثر أو مجموعة مسلّحة)، وقد تكون هذه المحفّزات مصلحيّة ماديّة، أو نفسيّة أو سياسيّة أو إيديولوجيّة أو اقتصاديّة. المهم أنّها تعبّر عن همّ يشغل بال هذه القوّة السياسيّة. وما يشغل بال السنويّة هو الاحتفاظ بنفوذها التاريخي على خريطة العالم الإسلامي من ضمن فلسفتها السياسيّة القائمة رسمياً على الاحتكام إلى الكتاب والسنّة كقاعدة لعملها السياسي. وما يشغل بال إيران هو تعميم إيديولوجيّتها وبالتالي ثورتها ببُعدَيها القومي (الفارسي) والمذهبي (الشيعي: ولاية الفقيه) على أوسع نطاق ممكن من ديار الإسلام وتخصيصاً على منطقة المشرق العربي (بين المتوسط والخليج). أمّا إسرائيل ومؤسّساتها فهي معنيّة بوجود وأمن ومصير الشعب اليهودي والدولة اليهوديّة (إسرائيل)، في حين أن القوى الكبرى (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوربي، الاتحاد الروسي) لديها همّ تأكيد وضمان وتوسيع سيطرتها الدوليّة، بالرغم من تنافس فروعها الثلاثة في المنطقة خدمة لأهدافها الإستراتيجيّة سياسيّاً

وعسكريّاً واقتصاديّاً. إلاّ أن لديها محفزاً مشتركاً: الحفاظ على وجود وأمن دولة إسرائيل.

٢ - النوايا (Intentions): ومعناها: ما الذي تنوي هذه القوى أن تحققّه من خلال منافستها ونشاطها بالمعنى النفسي الداخلي، أي بمعنى التمنّي؟ بعضها يتمنّى التمديد لسلطته وبعضها يسعى لفرض قواعد جديدة في العمل السياسي. بعضها يسعى لتوسيع نفوذه والآخر للدفاع عنه. في حين يخطّط البعض لامتلاك أكبر كميّة من الثروات، ومواجهة صدام الحضارات. ولعلّ النيّة الأكثر بروزاً وخطورةً هي السعي لإيجاد حلّ "معقول" و"مقبول" لدولة إسرائيل في محيطها العربي – الإسلامي، فلا تبقى "جسماً غريباً" في الشرق الأوسط بل تصبح جسماً مندمجاً بالمنطقة قبل أن تغرق في الديمغرافيا العربيّة السنيّة، كما حذّر الاستراتيجيّون اليهود في مؤتمرات هرتزيليا!

٣ – الأهداف (Objectifs):

تحقيقاً لمثل هذه النوايا التي ذُكرت، تقوم كل واحدة من القوى برسم أهداف تعمل على تحقيقها من ضمن استراتيجيّتها الخاصة. من هذه الأهداف:

- خلق بلبلة أمنيّة وسياسيّة داخل المنطقة والعالم الإسلامي لإضعاف دور السنّة.

- تغيير وتحوير دور ونفوذ القوى السنيّة الإقليميّة (Puissances Régionales) وخصوصاً تلك التي لها نفوذ داخل العالم الإسلامي وفي مقدمتها المملكة العربيّة السعوديّة، وذلك بالعمل على إشغالها داخليّاً (شيعة الاحساء وظاهرة الشيخ الشيعي نمر النمر ودعوته الانفصاليّة) وحدوديّاً (الحوثيّون والسيطرة على اليمن والاتجاه منه للسيطرة على ممرّ باب المندب على البحر الأحمر) وفي الأطراف (الأقليّة الشيعيّة)، وداخل مجلس التعاون الخليجيّ (قطر وعُمان)، ومن جهة ثانية إشغال مصر كقوّة سنويّة عربيّة إستراتيجيّة بصراعاتها الداخليّة ومشاكلها (تفجيرات سيناء) كي لا تكون ظهيراً لعرب المشرق والخليج (الإخوان المسلمون والسلطة والإرهاب).
- مصاحبة ومراقبة التمدّد الإيراني (سياسياً وذريّاً) باتجاه شبه الجزيرة العربيّة والمتوسط.
- العمل لقيام قوى عسكريّة (ميليشيات) في موازاة الجيوش النظاميّة (العراق، لبنان، سوريا، اليمن..) والتنسيق فيما بينها دعماً للإستراتجيّة الإيرانيّة (نموذجها دور حزب الله في سوريا والحوثيّين في اليمن).
- تشجيع قيام حلف للأقليّات في إطار الحيّز الجغرافي بين المتوسط والخليج لأسباب موضوعيّة، مما يسمح تالياً بدمج إسرائيل في محيطها باعتبارها زعيمة التوجّه الأقلّويّ في مواجهة الأكثريّة الإسلاميّة السنيّة (العربيّة خاصة).

- تشجيع وإذكاء الفتنة بين السنّة والشيعة في المنطقة والعالم إضعافاً للكتلة السنّويّة (Bloc) في مواجهة الغرب وإشغالاً للمسلمين بأنفسهم. ولذا تقوم إسرائيل والدول الغربيّة بإذكاء هذه الفتنة!

٤ — السلطة (Pouvoir):

السلطة بالتعريف، "هي إرادة آمرة عن حق، أي عن تفويض حقيقي من قبل الشعب بوسائل متعدّدة: البيعة أو الشورى أو الانتخاب.. ولكن هذه السلطة تفقد صفتها إذا لم تكن إرادة قادرة. "القدرة هي إذن شرط السلطة الأصلي بقدر الحق". من هنا سعي القوى لأن تكون لديها الإمرة والقدرة لكي تحكم على مجال جغرافيّ معيّن هو في الحقيقة المجال الذي يجري صراع بين هذه القوى لإقامة سلطتها فيه كليّاً أو جزئيّاً بحيث يتمّ لها السيطرة عليه واستغلال الثروات الموجودة فيه. وهذا المجال ينطبق على ما يُعرف بالهلال الخصيب.

٥ — السيطرة (Contrôle):

السيطرة على حيّز جغرافي محدّد تعني: "الإشراف عليه وتعهّد أموره" فيما إذا تمّ ذلك بشكل ديمقراطي وشرعي. أما إذا تمّت السيطرة بالقوة والعنف فمعناها عندئذٍ يكون التسلّط والهيمنة. وفي الحالتين، تسعى القوى المتصارعة على الحيّز الجغرافي لكي تؤكد سيطرتها عليه كي تتمكن من تحقيق أهدافها فيه، وعلى العموم تستخدم هذه القوى

النزعة البرغماتيّة لتأمين ذلك انطلاقاً من إستراتيجيّة محدّدة وتكتيكات متنوّعة.

٦ – الحيّز الجغرافيّ: المشرق العربي.

- إن الجغرافيا السياسيّة هي التفسير الجغرافي للتاريخ. وسيكون من الصعب، إذا لم نقل من المستحيل، تفسير العديد من الأمور والأحداث التاريخيّة من دون العودة إلى الجغرافيا. إن القاعدة في كل ما ذكرنا حتى الآن من محدّدات الجيوبوليتيك هي: الحيّز أو المجال، أو الإقليم الجغرافي الذي يجري التنافس للسيطرة عليه. فصراع القوى لا يتمّ في الهواء أو حول أمور نظريّة، بل حول حقيقة معيّنة، حول واقع جغرافيّ معيّن تطمح كل جهة للسيطرة عليها. وهذا الحيّز (Espace) يمكن أن يكون صغيراً أو وسطاً أو كبيراً، أي إقليماً في دولة، أو دولة أو منطقة (الشرق الأدنى، أو الأوسط...) وبالنسبة للقوى العظمى قد يشمل العالم وحتى الكون في التنافس عليه عبر الصواريخ والمركبات الفضائيّة.

من الضروري إذن تحديد المجال الجغرافي الذي يجري الصراع للسيطرة عليه بين القوى الأربع التي ذكرنا. صحيح أن المنافسة تكون مفتوحة على مجالات واسعة في العالم ولها أبعاد وخلفيّات جيو-إستراتيجيّة ودينيّة ومصلحيّة، ولكن هناك منطقة جغرافيّة معيّنة هي الأكثر استهدافاً والأكثر أهميّة واهتماماً لدى المتنافسين لارتباطها بالأهداف الكبرى لكل منهم

ولتأثيرها عليهم: وجودياً وسياسياً واقتصاديّاً وإيديولوجيّاً. هذه المنطقة هي (حتى تاريخه وقد تتغيّر مركزيّة الاهتمام في المستقبل) **قلب الشرق الأوسط أي ما يُعرف "بالمشرق العربي" من شرقي المتوسط إلى الخليج العربي — الفارسي**، وهو يشمل دول المنطقة: لبنان، سوريا، العراق، الأردن، فلسطين (وإسرائيل).

لماذا المشرق العربي؟ إنّ اختيار هذا الحيّز ميداناً للصراع بين القوى الداخليّة والإقليميّة والدوليّة يعود إلى جملة اعتبارات:

أ – **استراتيجيّاً**: هو قلب الشرق الأوسط ومركز الثقل فيه ونقطة التقاطع الأساسيّة بين المتوسط والخليج وآسيا وأوربا وإفريقيا.

ب – **جغرافيّاً**: لوقوع هذه المنطقة بين الدولة المركزيّة لقيادة العالم العربو – إسلامي أي المملكة العربيّة السعوديّة من جانب، وبين محور القيادة الإيرانيّة، أي الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة من جانب آخر كمنافس للسعوديّة على هذه المركزيّة. وإنّ الدولتين تقعان في الجوار الجغرافي المباشر لهذا المشرق: السعوديّة من الجنوب وإيران من الشرق، ولديهما علاقات تاريخيّة ودينيّة ومذهبيّة مع شعوبه ودوله.

ج – **سوسيولوجيّاً**: لأنّ هذا المشرق يحوي أكبر حشد من الأقليّات في العالم، إذ فيه ٥٩ أقليّة: منها ٢٦ أقليّة مذهبيّة، و١٧ أقليّة إتنيّة، و١٦ أقليّة لغويّة.

د – **ديمغرافياً**: لأنّه المنطقة الوحيدة في العالم الإسلامي التي يمكن فيها إيجاد شبه توازن ديمغرافي بين الأكثريّة السنيّة (العربيّة) وبقية الأقليّات، بما فيها: الشيعيّة والمسيحيّة واليهوديّة (بنسبة ٥٢٪ سنّة إلى ٤٨٪ أقليّات).

(راجع الجدول رقم ٢ عن الأكثريّة السنيّة والأقليّات في المشرق العربي ٢٠١١).

جدول رقم ٢: الأكثريّة السنيّة والأقليّات في المشرق العربي (٢٠١١)

الدولة	عدد السنّة (مليون)	عدد الشيعة (مليون)	بقيّة الأقليّات (مليون)	المجموع (مليون)
العراق	١٣.٠٠٠	١٨.١٥٨	١.٨٤٢	٣٣.٠٠٠
سوريا	١٧.٠٠٠	٣.٦٨	٢.٣٢٠	٢٣.٠٠٠
لبنان	١.٢٠٠	١.٢٠٠	١.٨٨٥	٤.٢٨٥
الأردن	٥.٩٣٢	٠.١٠٩	٠.١٨٦	٦.١١٨
فلسطين	١.١٥٥	–	٦.٥٤٥ (يهود)	٧.٧٠٠
المجموع	**٣٨.٢٨٧**	**٢٣.١٤٧**	**١٢.٧٧٨**	**٧٤,٢١٢**
النسبة %	**٥٢**	**٣١**	**١٧**	**١٠٠**

مصادر الأرقام متعدّدة:

١) فرنسوا تويال: **الشيعة في العالم** (مترجم)

٢) مجلة **السياسة الدوليّة**، عدد ١٩٣، يوليو ٢٠١٣: "عدد الشيعة في الدول العربية".

3) *Atlaseco 2013*
4) *L'Atlas des Religions 2011* (Le Monde)
5) *Moyen-Orient, Syrie*, Septembre – Octobre 2011.
6) *L'histoire*, *La Syrie*, N° 375, Mai 2012.
7) L'Atlas des Minorités 2011 - *Le Monde*.
8) *Le Monde*, 25 octobre 2006, « Les Chiites dans le monde ».

هـ - اقتصاديّاً:

لأنّ ما يُطرح حديثاً حول تقدير احتياطات العراق من النفط يشكّل انقلاباً في الثروة النفطيّة على مستوى أوبك والعالم. ففي مؤتمر لندن حول الدراسات الدوليّة الخاصة بالعراق الذي عُقد بين ١٦-١٧ تموز (يوليو) ٢٠٠٨، ذكر خبراء النفط أن تقدير احتياط العراق من النفط، ليس فقط ١٥٠ مليار برميل (أي الرابع بعد السعوديّة (احتياطها ٢٦٥ مليار برميل)، وفنزويلا وإيران)، بل هو مقدّر بـِ ٣٨٠ مليار برميل (ما يعادل احتياط السعوديّة والكويت مجتمعتين) وبإمكانيّة استخراج ١٣ مليون برميل يومياً في العام ٢٠٢٠، مما يجعله (نظرياً) الأول في العالم من حيث الاحتياط والاستخراج معاً (مجلة Diplomatie الفرنسيّة، رقم ١٩، لشهرَي شباط وآذار ٢٠١٤، ص ٥٨، وهو عدد خاص عن العراق عنوانه: "جيوبوليتيك العراق: التاريخ، المجتمع، السياسة، الاقتصاد والإستراتيجيّة)

(Géopolitique de l'Irak: Histoire, société, politique, économie, stratégie)

و - سياسياً:

وبشكل استثنائي، لأنّ المشرق يستوعب مسألتين كبريين:

أولاهما وجود إسرائيل فيه وما تثيره من إشكاليّات جيو-سياسيّة، وثانيتهما القضيّة الفلسطينيّة التي هي القضيّة الأولى والأكثر أهميّةً وتأثيراً لدى

المسلمين في مختلف أصقاع العالم.

ز – **إيديولوجيّاً**: بحيث تتمكن إيران من استغلال القضيّة الفلسطينيّة (القدس وحزب الله والمقاومة) واعتبار ذلك بمثابة رافعة تاريخيّة للثورة الإيرانيّة لإحراج الأنظمة العربيّة (السنويّة) مصر والأردن ودعاة المشروع العربي للسلام مع إسرائيل، وفيه تريد إيران أن تبدو كأنّها الجهة الحريصة أكثر من سواها على الحقوق العربيّة والإسلاميّة في فلسطين!

ح – **مذهبيّاً/دولاتيّاً (Confessionnel-Étatique)**: ومعناه أن القوى الثلاث (الغرب وإسرائيل وإيران) تدرك أنّها غير قادرة على اختراق الكتلة السنويّة جغرافيّاً وديمغرافيّاً إلا في نقطة الضعف هذه: نقطة المشرق العربي كما بيّنا: حيث تتوجد إسرائيل ويترسّخ التواجد الإيراني المباشر أو عبر الأقليّات الشيعيّة، وبشكل خاص عبر الميليشيات الشيعيّة المسلّحة، وعبر السيطرة على السلطة في ثلاث دول أساسيّة في المشرق حتى الآن بطرد القيادات السنيّة أو تهميشها أو إلغائها: بدءاً من سوريا (في السبعينات) مروراً بعراق صدام حسين وصولاً إلى لبنان الحريري.. ومن ثمّ إلى اليمن! وفي ذلك مؤشر واضح على وضع اليد على السلطة ومن ثمّ العمل للسيطرة على المجال الجغرافي للمشرق العربي كلّه، وتغيير حدوده كما صرّح مسؤولون شيعة كبار، وقيام دولة كونفدراليّة الطوائف من الأقليات وعلى رأسها الأقليّات الأربع: الشيعة والمسيحيّون

واليهود والأكراد الواقعين في انفصام بين انتمائهم المذهبي (السنّي) وانتمائهم الإتني (الكردي غير العربي). ومن هنا حيرتهم وتردّدهم والتنافس عليهم، والإغراءات المتناقضة المقدّمة لهم والاختبارات المأساويّة التي يتعرّضون لها حاليّاً في سوريا والعراق! إنّ الخطّة كما يبدو يجري تنفيذها منذ سبعينات القرن الماضي بحيث تسيطر القوى الأقلويّة على المشرق فتصبح هذه المنطقة خارج السيطرة التاريخيّة – الجغرافيّة – الديمغرافيّة – السياسيّة للأكثريّة العربيّة السنيّة.. وهي خطة يتمّ العمل عليها ولها بتصميم صهيوني واستغلال إيراني وضياع مسيحي مشرقي ورهان كردي وموافقة غربيّة، وتردّد بل ضياع سنّي، والهدف الأكبر فيها: **إنقاذ دولة إسرائيل من أن تغرق وتبتلعها الديمغرافيا العربيّة السنيّة** في فترة زمنيّة لا تتجاوز عشرات السنين، كما حذّر أكثر من خبير ديمغرافي إسرائيلي في مؤتمرات هرتزيليا السنويّة التي تُعقد قرب تلّ أبيب لبحث مصير الدولة العبريّة. ولقد دقّ هذا النفير فعلاً وبأسرع ممّا يتصوّر الكثيرون حول الصراع الديمغرافي العربي – اليهودي في فلسطين التاريخيّة بين النهر والبحر. مؤكّداً لأوّل مرّة منذ ٦٦ عاماً على نشوء إسرائيل عام ١٩٤٨، تجاوز العرب السنّة وعددهم ٦,٠٧٠,٠٠٠ ملايين عدد اليهود البالغ ٥,٧٨٠,٠٠٠ ملايين، بفارق ٢٩٠.٠٠٠ ألفاً، فتكون نسبة العرب ٥١,٥ % ونسبة اليهود ٤٨,٥%. وهذا الرقم

يمثّل أكبر وأخطر تحدّ يواجه الدولة العبريّة ومعها حلفاؤها في العالم وعلى رأسهم الدول الغربيّة[١].

خلاصة

هذه هي باختصار ووضوح ملامح المشروع الإستراتيجي المعدّ لمنطقة المشرق العربي، وهو في أبعاده الجيو-سياسيّة والحضاريّة يستهدف بشكل مباشر أهل السنّة، وبالتحديد السنويّة السياسيّة ووجودها ونفوذها ودورها في المشرق العربي والشرق الأوسط والعالم الإسلامي. وطبيعي أن تكون المملكة العربيّة السعوديّة أكثر الدول اهتماماً بهذا الأمر لأنّها المعنيّة الأولى به بفعل دورها التاريخي في قيادة العالم العربو – إسلامي.

في إزاء هذه التحدّيات المطروحة على السنّوية:

ما هي مقوّمات وآفاق الردود عليها؟

ما هو المطلوب؟

وما العمل؟

٢٠١٤/٣/١٥

د. نبيل خليفه

---

(١) الأرقام من مجلّة **شؤون فلسطينيّة**، العدد ٢٥٧، صيف ٢١٤، ص ٢٤٥.

الفصل الثالث

مَن يتزعّم العالم العربي الإسلامي: السعوديّة أم إيران؟

مقدّمة

لا بدّ من قراءة جيوبوليتيكيّة لفهم ما يجري في عالم اليوم على الصعيد العام، وما يجري في المشرق على صعيد خاص.

ونقصد بالمشرق: منطقة شرقيّ البحر المتوسط المعروفة تاريخيّاً بسوريا الجغرافية أو الشرق الأدنى، وهي تشمل: لبنان وسوريا وفلسطين والأردن والعراق:

مَن ينافس مَن؟ ولماذا؟

مَن ينازع مَن؟ ولماذا؟

مَن يصارع مَن؟ ولماذا؟

في ضوء ذلك يمكن فهم وتفسير ما حدث في العراق (والخليج) وما يحدث الآن في سوريا وما يمكن أن يواجهه لبنان في مستقبل قريب وبعيد.

وعليه، لا بدّ من إعادة التذكير بالعناصر الأساسيّة للتحليل الجيوبوليتيكي للشرق الأوسط، "ففي الإعادة إفادة..!

أولاً: الجهات المتواجهة (تنافساً أو تنازعاً أو تصارعاً).

هناك اختلافات داخل الجهات نفسها، ولكن المواجهة الرئيسيّة تقوم بين جهتين:

الأولى: الحضارة الغربيّة ببعدها المسيحي—اليهودي، وفيها ثلاثة فروع: البروتستانتية (الولايات المتحدة)، الكاثوليكيّة (أوروبا الغربيّة)، الأرثوذكسيّة (روسيّا)، يُضاف إليها الفرع العبري وتعبيره في إسرائيل والحركة الصهيونيّة. وهذه الفروع الأربعة تلتقي موضوعيّاً مع أقليّات المشرق لتحقيق أهداف مشتركة سنعود إليها (كما تلتقي مع دولتين كبريين فيهما أقليّتان مسلمتان وازنتان هما الصين والهند):

الثانية: الحضارة الإسلاميّة ببعدها السنّي العربي كبديل للاتحاد السوفياتي في مواجهة الغرب باعتبارها المعطى الجيوبوليتكي الأبرز والمباشر لقيام هذه المواجهة، مع الإشارة إلى إسلام المركز وإسلام الأطراف (لاكوست).

هذه المواجهة تأتي في سياق ما أطلق عليه "جيوبوليتيك الأديان"، إذ انّ كل ديانة توحيديّة، انطلاقاً من مفاهيم الإطلاقيّة والشموليّة والنهائيّة، تسعى بواسطة التبشير بثقافتها وإيمانها إلى السيطرة على الحيّزات الجغرافيّة وسكانها في العالم. ومن هنا بروز العامل الديني والثورات الدينية في ما عُرف بثأر الله (بولندا — إيران..).

ثانياً: المحفّزات (Motivations)

١ – همّ تأكيد وضمان وتوسيع سيطرة الحضارة الغربيّة المسيحيّة بفروعها الثلاثة على العالم "التغريب": دينيّاً وثقافيّاً وسياسيّاً وعسكريّاً واقتصاديّاً.

٢ – همّ وجود وأمن ومصير الشعب اليهودي والدولة اليهوديّة (إسرائيل)، وهو همّ مشترك بين اليهود والأنظمة الغربيّة.

ثالثاً: النوايا (Intentions)

١ – مواجهة المدّ الإسلامويّ كمنافس أول للحضارة الغربيّة.

٢ – السعي لإيجاد حلّ لإسرائيل في محيطها العربي – الإسلامي.

رابعاً: الأهداف (Objectifs)

١ – العمل على إضعاف الإسلامويّة (L'Islamisme) بخلق وتشجيع الفتنة داخل المسلمين بين السنّة والشيعة، وهو ما يستنفد طاقات الإسلام الجهاديّ في حروب انتر-إسلامويّة.

٢ – خلق البلبلة الأمنيّة والسياسيّة داخل العالم الإسلامي.

٣ – تحديد نفوذ القوى السنيّة الإقليميّة: السعوديّة – مصر – تركيا.

- مصاحبة التمدّد الإيراني ومراقبته ليبقى ضمن حدود معيّنة (سياسيّاً وذرياً).

- العمل لحيّز جغرافيّ يسمح بدمج إسرائيل في محيطها.

- هذا الحيّز المختار هو بالتحديد المشرق، أو الشرق الأدنى، أو سوريا الجغرافيّة وفيه: لبنان وسوريا وفلسطين والأردن والعراق.

وإن اختيار هذا الحيّز يعود إلى عدة اعتبارات:

- استراتيجياً: هو قلب الشرق الأوسط ومركز الثقل فيه.
- دولاتيّاً: فيه دولة إسرائيل.
- جغرافيّاً: هو الأقرب إلى إيران والثورة الإيرانيّة والرابط بين المتوسّط والخليج.
- سوسيولوجيّاً: فيه أكبر حشد من الأقليّات في العالم (٥٩ أقليّة).
- ديموغرافيّاً: فيه شبه توازن بين مجموع الأقليّات والأكثريّة العربيّة السنيّة.
- إيديولوجياً: فيه إمكانيّة استغلال إيران للقضيّة الفلسطينيّة كرافعة تاريخيّة للثورة الإيرانيّة وباب إحراج لأهل السنّة!
- مذهبيّاً: الإفساح في المجال لرهان كبير وغير مؤكّد تقوم به أربع أقليّات أساسيّة: الشيعة واليهود والأكراد والمسيحيّون كي

يسيطروا على المشرق ويصبحوا خارج الهيمنة التاريخيّة الجغرافيّة الديمغرافيّة والسياسيّة للسنّة العرب في سياق: تخطيط صهيوني واستغلال إيراني و"طربوش" غربي (بمعنى الموافقة)!

خامساً: في الاستراتيجيّة والتكتيك.

كان هنري كيسنجر من أوائل الساسة والاستراتيجيّين الغربيّين واليهود في آن الذي عمل على صياغة استراتيجيّة تؤمّن مصالح الغرب من جهة وتضمن لليهود دولةً "معترفاً بها من جيرانها وذات حدود يمكن الدفاع عنها". فكان "نظام الخطوط الحمر" عبر لبنان بين إسرائيل وسوريا عام ١٩٧٦. وإذ تبيّن أن السلام مع مصر والأردن هو هش وبارد، قرّرت إسرائيل بناء الحائط الشهير استبعاداً لمخاطر الديمغرافيا العربيّة السنيّة عليها. سبق ذلك ورافقه منذ ما يزيد على عقدين، تكتيك واضح وهو استدراج أهل السنّة (شعوباً وأنظمة) إلى فخاخ ومطبّات لفرملة اندفاعهم كونياً، ومن ثمّ لتقسيمهم واتهامهم (أبلستهم) وخلق هوّة بينهم وبين الغرب، وضربهم وإضعافهم وخاصة ضمن حيّز المشرق:

١ - إذكاء الحرب العراقيّة (العربيّة) – الإيرانيّة (الفارسيّة) ١٩٨٠-١٩٨٨.

٢ - تشجيع صدّام حسين على احتلال الكويت تمهيداً لضربه (الدور المعروف لسفيرة الولايات المتحدة في بغداد).

٣ – ذريعة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل استجراراً للحرب عليه وتدميره بجيشه ونظامه وقيادته ورداً على ثلاث كبائر:

- سعي صدّام لفرض سعر للنفط في منظمة أوبك.
- إدخال الخليج والنفط كعنصر في الصراع العربي – الإسرائيلي.
- التدخّل في المسألة اللبنانيّة لإزاحة الهيمنة التوافقيّة الثلاثيّة (من زمن كيسنجر): لأميركا وإسرائيل وسوريا.

٤ – شطب الزعامات السنيّة المؤثرة في عرب المشرق تسهيلاً للسيطرة الأقلويّة عليه من صدام حسين.. إلى رفيق الحريري.. إلى ياسر عرفات والعمل على إضعاف نفوذ القوى والدول السنيّة الفاعلة، ومن هنا استهداف السعوديّة ومصر كقاعدتين للقوس السنّي في مواجهة الهلال الشيعي!

٥ – إنّ التركيز على العراق ذو مغزى جيو-استراتيجي كبير ليس فقط لأنّه الواجهة الشرقيّة للعالم العربي والحاجز أمام الثورة الإيرانيّة، بل لأنّ مشروع المشرق يبدأ تنفيذه بإسقاط السلطة السنيّة في بغداد (صدام حسين) حيث الأكثريّة الشيعيّة بمعنى آخر إسقاط العراق كدولة عربيّة سنيّة ونقله وانتقاله إلى السيطرة الشيعيّة على السلطة. وهذا في رأي الاستراتيجيّين أهم تغيير جيو-استراتيجي في المنطقة لأنّه المدخل إلى تغيير ثلاثة أمور أساسيّة:

أولها: تغيير وجه الشرق الأدنى من دول الأكثريّة العربيّة السنيّة (كما كان) إلى دول تحالف الأقليّات الكونفدراليّة بحدودها الجديدة وبأعمدتها الأساسيّة الأربعة: الشيعة (وفيهم العلويّون) واليهود والأكراد والمسيحيّون.

ثانيها: تغيير هويّة المشرق من هويّة عربيّة إلى هويّة إيرانيّة.. ومزيج!

ثالثها: تغيير انتماء المشرق، من انتماء إلى العالم السنّوي إلى انتماء إلى العالم الشيعويّ.

٧ - لتحقيق هذا التغيير (هذا التحوّل)، يتمّ استخدام فكر استراتيجي متفوّق تنظيماً وتخطيطاً وتسلّحاً في الجانب الأقلويّ وعلى يد داعميه الأقليميّين والدوليّين (نموذجه ما يجري في سوريا) لأنّه الوسيلة الوحيدة لكسر التفوّق التاريخي - الديمغرافي - الجغرافي - السلطوي لأهل السنّة، الذين يعانون من أمرين:

الأول: الافتقار إلى استراتيجيّة فاعلة ومناسبة للمرحلة التي يمرّ بها العالم الإسلامي والشعوب الإسلاميّة.

الثاني: الافتقار إلى فكر سياسي حداثي ومعاصر، إذ يقوم الطرح السنّوي على واحد من ثلاثة طروحات مستهلكة:

- على كلمة: الجهاد،

- على جملة: الإسلام هو الحلّ،
- على مفهوم قرن – أوسطي انتي-ديمقراطي: ولاية المتغلّب.

.. وهذا ما يفسح في المجال لقيام شخصيّات وحركات تعصبيّة وتكفيريّة داخل الجماهير السنيّة، وهو ما تريده وتتمنّاه وتسعى إليه القوى المضادّة. وهو مضرّ بأهل السنّة بأكثر ممّا هو مفيد لهم!

خلاصة

في الخلاصة، إنّ الانضمام إلى مشروع المشرق الأقلّويّ يبدو محسوماً لدى الشيعة واليهود لأسباب موضوعيّة، ولا تزال المعركة قائمة على إقناع وإغراء وجرّ المسيحيّين والأكراد إليه مع ما لديهم من اعتبارات خاصة. هذا يتطلّب أن يكون لدى المسيحيّين الوعي لكي تكون لديهم المناعة لأنّهم أمام واحد من أصعب وأخطر الخيارات المصيريّة التي واجهتهم طوال تاريخهم في الشرق. وإنّ ما تشهده دول الربيع العربي هو بالضبط تعبير عن الأزمة العميقة للفكر السياسي لأهل السنّة بمختلف أبعاده، وهو ما تسعى القوى المضادّة لاستغلاله والاستفادة منه. فلقد أكّد الرئيس السوري بشار الأسد منذ العام ٢٠١٠ في مؤتمر صحفي مع الرئيس الإيراني أحمدي نجاد (وهو أمر له مغزاه) "أنّ ما طرح من مشاريع لتقسيم المنطقة لن يبدأ من الخرائط أو الحدود بل سيبدأ من العقول ومن القلوب. ولاحقاً، بعد أن تكتمل هذه الخرائط في قلوبنا

وعقولنا سنقوم بعمليّة إسقاط لها على الخرائط وعلى الأرض"[١]. وعنده "أن خريطة المنطقة ستكون أفضل بكثير بعد عشر سنوات"[٢].

إنّ هذه التحوّلات والخرائط والحدود الجديدة، "النابعة من العقول والقلوب" تؤكّد جديّة مشروع المشرق، وستؤدي في حال حصولها أو نجاحها إلى نقل المركزيّة الإقليميّة المعبّرة عن الزعامة الإقليميّة العربيّة والإسلاميّة من السعوديّة إلى إيران.. وهذا هو الهدف الأول والأساسي في استراتيجيّة طهران الدينيّة والسياسيّة. ذلك أنّ السؤال الأهمّ المطروح هو: مَن يتزعّم العالم العربي – الاسلامي السعوديّة أم إيران؟

١٨/٨/٢٠١٣.

---

(١) الحياة والأخبار ٢٦/٢/٢٠١٠.

(٢) الأخبار، ١٠/٥/٢٠١٠ (في مؤتمر مع أردوغان).

الفصل الرابع

قراءة في الربيع العربي
وانعكاساته على لبنان

مقدّمة

تمرّ بعض الشعوب، في مراحل معيّنة من التاريخ، بتحوّلات بارزة تطال مختلف نواحي حياتها ولاسيّما جدول القيم لديها. ويختلف مدى عمق هذه التحوّلات وشموليّتها وجذريّتها بين دولة وأخرى تبعاً لكل بلدٍ وكل شعب، من حيث وضعيّته الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة وواقعه الجيوبوليتيكي ونوعيّة السلطة التي تحكمه وطبيعة الصراعات (أو المنازعات أو المنافسات) التي تجري على أرضه للسيطرة عليها وعلى سكانها سواءً كان المجال (Espace) المعنيّ بهذه التحوّلات دولةً وطنيّةً أم إقليماً قاريّاً (كالعالم العربي أو الشرق الأوسط أو أوربا الغربيّة أو الشرقيّة).

لقد كان هذا هو وضع أوربا الغربيّة بالنسبة إلى النهضة بدءاً من القرن السادس عشر، ووضع العالم العربي إبّان نهضته الأولى بدءاً من القرن التاسع عشر ووضع أوربا الشرقيّة بعد انهيار الشيوعيّة في الربع الأخير من القرن العشرين، ووضع العالم العربي اليوم بما يشهده من تحوّلات تكاد تصيب، بشكل أو بآخر، وبنسب أو بأخرى، معظم دوله من المغرب إلى المشرق وما بينهما.

ومن الطبيعي أن يكون لمثل هذه التحوّلات تأثيراتها على دول المنطقة ومنها، بل في مقدّمها، لبنان. وهي تأثيرات سيكون لها، حتماً، انعكاساتها

(الإيجابية والسلبيّة) على وطن الأرز. وفي سياق الزمن التاريخي، ستكون مفاعيلها وتجلّياتها على مدَيَين: المدى القريب والمدى البعيد.

أربعة أقسام للإجابة على موضوع الدراسة:

القسم الأول: في طبيعة التحوّلات الجارية في المنطقة العربية.

القسم الثاني: تقويم أوليّ للربيع العربي: ما له.. وما عليه!

القسم الثالث: انعكاسات الربيع العربي على لبنان باعتباره نقطة التقاطع في الصراع السنّي – الشيعي للسيطرة على العالم الإسلامي.

القسم الرابع: سنتان من عمر الربيع العربي.

القسم الأول: في التحوّلات الجارية في المنطقة العربيّة

أولاً: في معنى التحوّلات

يُجمع المحلّلون على حصول تحوّلات داخل العالم العربي وأنها لا تزال مستمرّة، متنقلةً من بلد إلى آخر، إلى حدّ وصفها البعض بأنها أشبه "بتسونامي سياسي": من تونس إلى مصر إلى اليمن إلى البحرين ومن ثمّ إلى سوريا... وربّما إلى دول أخرى مرشّحة لمواجهة هذه الموجة في المستقبل.

بدايةً، من المفيد التذكير ببعض الملاحظات المنهجيّة:

١ - إن هذه التحوّلات داخل العالم العربي لم تكتمل دورتها بعد. ومع أن التطوّرات التي حدثت حتى الآن تشكّل مادةً مهمة للتحليل والبحث والتفكّر، فإن الرؤية الشاملة والمتكاملة "للربيع العربي" ستبقى مجزوءة ما لم يَطَلْ التغيير كافة الأقطار العربية. فلكل قطر عربي أوضاعه وخصوصيّته وقابليّته للاستجابة للتغيير وله أمثولاته الذاتيّة في مجرى المسار العام.

٢ - العائق الثاني هو محدوديّة الزمن التاريخي للحكم على الأحداث. نحن أمام أحداث مرّ عليها أكثر من سنتين فقط. إنّ أحداثاً بمثل هذا الحجم وهذه الخطورة تكون بحاجة إلى زمن أطول لتقويمها واستخلاص ما لها وما عليها.

٣ - ولعلّ الدليل على ذلك، هو التنوّع والاختلاف، وحتى التناقض، في النظر إلى طبيعة هذه التحوّلات وإلى جوهرها وإلى نتائجها على المجتمعات العربيّة وعلى الكيانات العربيّة أيضاً.

٤ - إن المؤشّر على هذا الاختلاف في التحليل والتقويم يظهر جلياً في المفردات المستعملة لتوصيف هذه الأحداث في العالم العربي. فهي لدى البعض "ثورة" (Révolution) أو تمرّد (Révolte) (وهي الأكثر استعمالاً في الإعلام الفرنسي)، أو عدم طاعة (Désobéissance) أو عصيان (Rébellion) أو هيجان (Soulèvement) أو عصيان مسلّح (Insurrection) أو عمليّة احتجاج (Protestation) أو عمليّة تحرّر (Acte de.libération) أو يقظة عربيّة (Réveil arabe) أوانتفاضة عربيّة (Sursaut arabe) وبمعنى أدقّ "انتفاضة المدن العربيّة" أو انفجار الغضب (Eclatement de colère) أو الأحداث (Les événements) أو المفترق الكبير (Le grand tournant) أو "التسونامي السياسي" أو "الثورة الهادئة السلميّة أو الهياج الشعبي Emeute) (populaire أو النهضة الجديدة (Nouvelle Renaissance) أو الولادة الجديدة (La nouvelle naissance) أو "نهاية عالم" (La fin d'un Monde). ولعلّ التوصيف الأكثر شيوعاً في العالم العربي وأوربا، والأكثر ابتعاداً عن تدقيق طبيعة ما يحدث هو اختصاره بتعبير "الربيع العربي" (Le Printemps .(Arabe

وعلى تعدّد هذه المفردات والتعبيرات، واختلاف مداها الفكري والمعنوي واللغوي، يمكن نظرياً جعلها في ثلاثة مستويات:

أ – **المستوى الجذري (الراديكالي)** يمثّله مفهوم الثورة كونها تعني تحولاً كاملاً وتغييراً شاملاً في النظام الاجتماعي – الخلقي – السياسي – الثقافي لدى مجتمع معيّن (باعتبار أن لفظة Révolution تعني أساساً المدار الكامل للجرم السماوي، بما يعني حدوث انقلاب يؤدي إلى تغيّر كامل في الوضعيّة المجتمعيّة).

ب– **المستوى الوسطي** الذي يعبر عنه التمرّد. فهو ثورة غير شاملة (Révolte) تصيب بعضاً من مكوّنات المجتمع، ولكن ليس كلّها. فهي تحقق تغييرات على مستوى العمل السياسي والنظام السياسي السلطة والأوضاع الاجتماعيّة، ولكنّها لا تصل إلى حدّ إعادة النظر في جدول القيم بحيث "لم تحقق القطيعة مع سياقنا التاريخي – السلطوي – الاجتماعي ومع ثقافة هذا السياق" كما يقول أدونيس[1]. ومع ذلك فهي تعبير عن "عمل جماعي مصحوب عادةً بأعمال عنف تكون مفروضة وليست مقصودة وتكون دفاعاً عن الذات في وجه السلطة السياسية – الأمنيّة القائمة والجائرة والنظام الاجتماعي السائد"، ومن ثمّ تتطور هذه المواجهة فتتهيّأ الجماعة

---

(١) أدونيس: "مدارات"، **الحياة**، بيروت، ٢٠١١/٤/٢٨.

المتمرّدة وتشرع في مهاجمة السلطة بمختلف الوسائل تمهيداً لإسقاطها وتدميرها وإقامة البديل منها!

ج – **المستوى العادي** وهو الذي يتمّ التعبير من خلاله عن اعتراض واحتجاج الجماعة وتكون فيه أهداف وتطلّعات المعترضين عاديّة ومحدودة بحيث تطاول شكل النظام القائم وليس فلسفته وأسسه أو إيديولوجيّته. وهي في هذا مجرّد حركة "إصلاحيّة" وليست حركة تحوّل أو تغيير بالمعنى العلميّ للكلمة. وعادةً ما يكون الإصلاح مطلوباً من سلطة هي بطبيعتها غير إصلاحيّة لسبب جوهري وهو أن الإصلاح الحقيقي سيؤدي حتماً إلى فقدانها السلطة. لذلك ينادي أهل النظام بالإصلاح كلامياً، لذرّ الرّماد في العيون، ولا ينفّذونه عملياً. وهذا واضح لدى الأنظمة الديكتاتوريّة في العالم العربيّ.

٥ – في ضوء "الربيع العربي" تمكن قسمة الدول العربية إلى أربع فئات:

- فئة تمّ فيها إسقاط السلطة: تونس ومصر وليبيا.
- فئة شهدت تظاهرات اعتراضية بآفاق ظاهرة أو مضمرة: الجزائر، البحرين، الأردن، والعراق.
- فئة لا تزال تشهد صراعاً عنفياً مريراً بين السلطة والمتمرّدين: سوريا واليمن.

- فئة لم تصلها بعد مفاعيل "التسونامي" وتشمل بقية الدول العربيّة ومنها لبنان.

على أنّ الثابت والأكيد في كل ما يجري، وما سيجري، هو التالي:

- أنّ هذه الموجة ستطاول بشكل أو بآخر، مختلف الدول العربيّة، ولن يبقى أحد بمنأى عنها.
- أنّ عمليّة التحوّل، هي على علاقة جدليّة بأوضاع كل دولة، وبالتالي لن يكون هناك معيار واحد لمدى شموليّة وجذريّة ونوعيّة التحوّل الحاصل.
- وحتّى الدول التي لن يطالها مشروع قلب السلطة، ستتأثر حكماً بالوضعيّة الجديدة. فالتغيير لا يعني قلب السلطة الاستبدادية فقط، بل ما هو أهم منه، قلب الأفكار والسائد والتقليد وثقافة التسلّط.

ثانياً: التحوّلات من منظور جيوبوليتيكي

إنّ الدول العربيّة، وإلى حدّ ما بعض دول الجوار الجغرافي (تركيا وإيران) هي أشبه ما تكون بالأوعية المتصلة إذ توجد بينها تقاطعات جيو-سياسيّة لا بدّ من تحليلها، ذلك أنّ الجيوبوليتيك يعني (بحسب إيف لا كوست (Yves Lacoste) "تحليل النّزاعات بين قوى مجتمعيّة تسعى كلّ منها للسيطرة على مجال جغرافي معيّن (Espace) وعلى سكانه، في إطار موازين قوى

معيّنة"[١].. وهذا هو وضع الدول العربيّة: منفردةً ومجتمعة. وفي ضوء ميزان القوى هذا، بمكوّناته الداخليّة، وأبعاده الخارجيّة، يمكن فهم وتفسير مدى قدرة كل قوة مجتمعيّة (سياسيّة / عسكريّة) تحقيق الربح في نزاعها مع قوى القمع والتسلّط وفرض سيطرتها على الدولة.

في حمّى هذا الفيض من الكلام الإنشائي حول "الربيع العربي"، يفرض العلم الموضوعي الجيوبوليتيكي أن يتمّ تصنيف (Classification) الأفكار والطروحات في سياق ستة عناوين تشكّل المعالم الأساسيّة للتحليل الجيو-سياسي وهي: المحفّزات (Motivations)، والنوايا (Intentions)، والأهداف (Objectifs)، والسلطة (Pouvoir)، والمجال أو الحيّز (Espace)، والسيطرة (Contrôle).

١ – المحفّزات:

أي العوامل والمسبّبات التي تدفع إنساناً أو جماعة للقيام بعمل ما هو هنا العصيان والتمرّد على السلطات. وهذه لائحة، بالتأكيد غير كاملة، لبعض هذه المسبّبات، نكتفي بإيرادها كعناوين، تعبّر عن نفسها، من دون الدخول في شرح لها:

- الاضطهاد والقمع: الفرديّان والجماعيّان.

---

(١) Yves LACOSTE : «Géopolitique», Paris, *Larousse*, 2006, p. 8.

- الفجور وهو أهمّها: حين يصل الأمر بالحكّام إلى اعتبار ثروات الدولة ملكاً خاصاً لهم ولعائلاتهم وأقربائهم وزبانيتهم!
- الفساد في مختلف مرافق الدولة والمؤسّسات.
- الاستبداد.
- الإفقار.
- التهجير.
- دولة الشخص والعائلة والحزب والفئويّة، لا دولة القانون.
- تغييب الحريات العامة.
- استخدام الخوف والإرهاب والترهيب.
- الأنظمة وشرعنة العنف.
- احتقار الحكام للشعوب: إسقاط الكرامة الفرديّة والجمعيّة.
- فقدان العدالة والديمقراطية.
- استبعاد وتهميش دور المرأة في المجتمع.
- نقص المعارف وتفشّي الأميّة.
- ازدهار الاستغلال الاقتصادي والمالي من خارج القانون.

.. نحن إذن في مجتمع اللاعدالة... واللاقانون..! مجتمع الاستغلال والاستبداد!

٢ – النوايا:

أي المقاصد، بمعنى "عزم القلب على أمر من الأمور" أو غاية من الغايات. فعندما يتعرّض الفرد، أو تتعرّض الجماعة لهذا الحجم من المظالم، كما عبّرت عنه لائحة المحفزات، فإنّها تدفع بالمظلومين إلى تصوّر وضع آخر مختلف يكون هو المقصد والغاية، أي يكون البديل. ومن الطبيعي أن تكون مقاصد الجماعة المتمرّدة هي التجسيد لكل ما هو نقيض لوضعها البائس الذي تعيش فيه والذي تتمرّد للخروج منه وعليه. ولعلّ أبرز العناوين التي تأمل في تحقيقها:

- الحرية.
- الديمقراطية وتبادل السلطة.
- إقامة دولة القانون: دولة العدالة والمساواة والحقيقة.. والشرعيّة.
- احترام الكرامة البشريّة.
- استثمار ثروات الأمّة لخدمة الصالح العام.
- تأكيد الوجود والحضور في عالم اليوم، عالم القرن الحادي والعشرين، بحيث يدخل العرب إلى التاريخ والحضارة بعد أن أخرجهم الاستبداد منهما.
- استعادة الإحساس بالوطن والانتماء والهويّة.
- تأكيد ولادة جديدة للإنسان العربي يستعيد فيها كرامته وحقوقه وقوّته وتستعيد فيه المرأة دورها المحوري في صناعة إنسان المستقبل.
- تمرّد الشعب للتحرّر من الوصايتين: الخارجية والداخلية: ثورة الحرية وثورة التحرّر في آن.

- التمسّك بالقيم العليا: السيادة والحرية والاستقلال في دول ذات حدود مرسَّمة ومُعترَف بها وخاصّة من جيرانها، ونهائيّة (définitives).
- تأكيد حق الشعوب في اكتساب شرعيّتها في وجه أنظمة فقدت شرعيّتها.
- الاعتراف بالتعدّدية الفكريّة والتنوّع الثقافي.

٣ – الأهداف:

ومعناها "الأغراض التي يُرمى إليها". فالجماعة المظلومة المتمرّدة تحمل في ضميرها شحنةً من العذابات والمآسي وتودّ أن تخرج من واقعها المؤلم هذا إلى واقعها الجديد كما رسمته وارتسمته نواياها. إلاّ أن الانتقال من الحالة الأولى إلى الحالة الثانية بحاجة ماسّة كي تحدّد الجماعة أهدافها التي بواسطتها يمكنها بل تمكّنها من الانتقال من وضعيّة إلى أخرى، ومن واقع قديم إلى واقع جديد. فالسؤال المركزي هنا هو: ما العمل؟.. ذلك أن ما هو أهم وأخطر من شرعيّة الثورة هو اتجاه الثورة: إلى أين؟.. وإلى ماذا؟ .. وكيف؟

أجل، المطلوب هو معرفة طبيعة التغيير وحدوده ومساره، وهي أمور لا تُرتجل بل عادةً ما تكون مركوزة في كل حركة تغييريّة تاريخيّة من ضمن تمثّلات إيديولوجيّة مسبقة (Représentations idéologiques) ومن نماذجها:

- جان جاك روسّو و"العقد الاجتماعي": (في الثورة الفرنسيّة).
- كارل ماركس و"المانيفست الشيوعي": (في الثورة البولشفية).

- ميشال عفلق والمانيفست القومي (في الوحدة العربيّة).
- الإمام الخميني والحكومة الإسلاميّة (نظريّة ولاية الفقيه في الثورة الإيرانيّة).

.. أمّا في الحالة العربية الحاليّة، فنحن في إزاء حركات شعبيّة ذات آفاق مفتوحة على كل الاحتمالات: من أدناها.. إلى أعلاها، أي من أقلّها تغييراً إلى أكثرها جذريّة.. وما بينهما. إنّها حركات لديها مانيفست واحد وجامع عنوانه "**الشعب يريد إسقاط النظام**"، مصحوب ببيان إلى الحاكم تختصره كلمة واحدة: "**إرحل**". وفيهما تحدّد الجماعة هدفها الشامل: **إسقاط النظام ورحيل الحاكم**.

ومع ذلك، إذا حاولنا أن نستقرئ أهداف التغيير على ضوء الممارسات (في الشارع) أكثر منها على ضوء البيانات والكتابات، لأمكن الوصول إلى تصوّر تقريبـــيّ لأهداف حركات التمرّد في العالم العربي ضدّ الأنظمة الفاسدة والحكام المستبدين، نختصرها كما يلي:

- على مستوى **فلسفة الحكم**: الديمقراطيّة أي السلطة بديلاً للتسلّط.
- على مستوى **فلسفة التاريخ**: الرهان على أحد الاتجاهين: الدائري (circulaire) أو الطولاني (linéaire) للتاريخ، وذلك بحسب إيديولوجيّة الجهات المتمرّدة. الدائري فيه عودة إلى المثال، إلى القرون الوسطى، إلى الأصوليّة والطولاني فيه اتجاه نحو المستقبل، نحو الحداثة!

- على مستوى الجغرافيا: الخروج من تنوّعيّة (Diversité) المجتمع إلى وحدانيّة (unicité) الأرض: لاهوت الأرض، معانقاً لاهوت الدين، أرض الوطن والأمّة بحدودها المرسّمة تأكيداً لسيادتها واستقلالها ومعانقتها لكلّ شعبها.

- على المستوى السوسيو-اقتصادي (Socio-économique)، وفيه خيارات نمط الحياة، باعتماد فلسفة الليبراليّة (Libéralisme) أو فلسفة التوجيهيّة (Dirigisme) بآفاقها الاشتراكيّة.

- على المستوى السياسو-ثقافي (politico-culturel): وفيه دولة القانون والمواطنة ومعنى الإنسان الحرّ والمجتمع الحرّ والوطن الحرّ والانفتاح على الآخر وعلى العالم من أجل قيام "مجتمع المعرفة".

- على المستوى الديني – اللاهوتي: السعي لإيجاد حدّ من التوافق بين التقليد والتجديد، بين الثابت والمتحوّل. وهو ما يعكسه انطلاق الكثير من التحرّكات من الجوامع بعد صلاة الجمعة!

ويختصر أدونيس أهداف الحركة بالقول: **"هو شعب يعلن بصوت واحد انتماءه إلى الحرية!.. إنّها حركة الانتماء إلى الحياة قبل الخبز والعمل"**.

٤ – السلطة:

"السلطة بمعناها العام هي الحق في الأمر: آمر له الحق في إصدار الأمر ومأمور عليه واجب الطاعة والتنفيذ. السلطة تتحدد بالرضا والاقتناع، وأما السيطرة فتكون بالإرغام والإكراه"(١).

وواضح أنّ السلطة هي التعبير الأبرز عن الديمقراطيّة: انتخابات حرّة ودوريّة وتبادل للسلطة. إنّ صراع القوى قد يفضي إمّا إلى سلطة وإمّا إلى سيطرة تبعاً لميزان القوى، علماً أن علاقات القوة تبقى في تغيّر مستمرّ، وعلماً أيضاً أن السلطة قد تنقلب إلى سيطرة والسيطرة إلى سلطة.

٥ – الحيّز (أو المجال) Espace:

وهو المجال الجغرافي الذي تسعى القوى المتنازعة للسيطرة عليه: بلداً كان (لبنان مثلاً) أو إقليماً (الشرق الأدنى أو الأوسط). ويكون في أساس هذا السعي ما لهذا الحيّز من أهميّة استراتيجيّة أو من معانٍ تراثيّة رمزيّة، أو من ثروات طبيعيّة (مياه ونفط وغاز...) أو من قيم سياسيّة (معقل الديمقراطية)، أو من دور في إنجاح إيديولوجيّة دينيّة / سياسيّة (إنجاح الثورة الإسلاميّة / الإيرانيّة عبر حزب الله في لبنان)، أو من كونه مجالاً / حاجزاً بين دولتين إقليميّتين لديهما مطامع ومطامح (لبنان بين مفهوم إسرائيل الكبرى ومفهوم سورية الكبرى).

---

(١) ناصيف نصّار: **منطق السلطة**، دار أمواج، بيروت، ١٩٩٥، ص ٧-٩.

٦ – السيطرة (Contrôle)

إنّ هدف كل جماعة تناضل وكل حزب سياسي أو عسكري، وكل حركة دينيّة / اجتماعيّة.. إنّما هو السيطرة على المجال الذي جعلته هدفاً لها. وهذه السيطرة (امتلاك الأمر) قد تكون بواسطة السلطة أو قد تكون بواسطة الهيمنة (Domination). ومعروف أن أهداف السلطة هي: الأمن والنظام والخير العام، وهو ما يحقّق السعادة للإنسان بتأمين غاياته، وفي مقدمها: "الثروة والحرية واللذة والمعرفة والفضيلة والشهرة والإبداع"... فكل حكم هو قوة وشرعيّة وسلطة!

القسم الثاني: تقويم أوّلي للربيع العربي: ما له.. وما عليه

أولاً: الربيع العربي: وما له

إذا كان علينا أن نقارب موضوع هذه الدراسة بشكل علميّ، فإنّ إجراء تقييم أولي للأحداث العربيّة (للربيع العربي) هو ضرورة فكريّة / سياسيّة يمكن عبرها تصوّر مدى الانعكاسات على الوضع العربي بشكل عام، وعلى الوضعيّة اللبنانية بشكل خاص. وطبيعي أن تتناول عمليّة التقويم الوجهين الإيجابي والسلبي لهذه الأحداث في حدود ما بلغته حتى الآن.. وفي حدود ما يتوقّع أن تبلغه في المستقبلين القريب والبعيد.

وعليه، يمكن إيجاز المعطيات الإيجابيّة للربيع العربي بالأمور التالية:

١ - إن اختيار لفظة "الربيع" للتعبير عمّا يحدث داخل العالم العربي اليوم هو اختيار مناسب لغويّاً من وجهين: قاموسي ومجازي.

- قاموسياً: الربيع هو المطر والجدول والكلأ والماء للأرض العطشى وعرس النباتات، والحرارة الملطفة وخصوصاً هو الإقامة (الربع والمربّع) بمعنى استقرار الجماعة في المكان.. عكس مأساة الرحيل الدائم الذي شكّل قلقاً في ضمير الإنسان العربي. ولدى العرب: الربيع ربيعان: ربيع الشهور وفيه يأتي النور، وربيع الأزمنة وفيه تنمو الثمار.

- مجازيّاً: الربيع هو رمز الشباب لأنّه المرادف لعمر الشباب، لعزّ الشباب في الحياة، وهي مرحلة من العمر تنمو فيها آمال الإنسان بالتقدّم الاقتصادي والاجتماعي.. وهي آمال سوف تتحقق لأن وراءها أربعة: الثقة والديناميّة والأمل والرؤية المستقبليّة. فكيف إذا كانت الشبيبة هي القوّة المحرّكة والفاعلة في كلّ ما يجري اليوم في الدول العربيّة؟!

وانطلاقاً من طبيعة الربيع الهادئة حياتياً ومناخياً، جرى التركيز على البعد السلمي للحركات العربيّة بحيث أطلقت عليها تسمية "ثورات القوة الناعمة في العالم العربي"[(١)]، أي الخروج من مفهوم "البطولات الدموية إلى مفهوم الثورات السلميّة"، بهدف واضح وهو "تفكيك الديكتاتوريات والأصوليّات" مدخلاً لبناء مجتمع جديد!

٢ - نداء الحرية: وهو أعمق وأشمل ما يسم هذا الربيع، إذ هو موجّه إلى كلّ الفئات والجماعات والأجيال، وخصوصاً إلى الشبيبة. إنّه المحرّك الأكثر إثارةً وجاذبيّةً في نفوس "المتمرّدين".

٣ - العمل على إسقاط أنظمة الظلم والقهر والاستبداد، أنظمة القمع والتسلّط، تمهيداً لبناء نظام جديد: ديمقراطي إنساني منفتح على الإنسان والحرية والتاريخ.

---

(١) علي حرب: **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: نحو تفكيك الديكتاتوريّات والأصوليّات**، بيروت، الدار العربيّة للعلوم، ٢٠١١.

٤ - الخروج من دولة الفجور السلطوي حيث يعتبر الحاكم وحاشيته العائليّة والاستغلاليّة بأن الدولة هي ملكيّة خاصة له يتصرّف بثرواتها على هواه، والدخول في زمن دولة القانون بكل ما تعنيه هذه التسمية من التزامات على الحاكم والمواطن في آن، وهو ما يضع الأخلاقيّة في مواجهة الانتهازيّة. من هنا القول إن الصفة الجامعة للحركات العربيّة هي الخروج من المأزق الأخلاقي للأنظمة العربيّة.

٥ - من هنا أهميّة بروز قوى جديدة في المجتمع هي قوى الشبيبة التي لم تنغمس في مستنقع الفساد والانتهازية. وهي ما أعطى هذه الشبيبة مصداقيّتها لدى الرأي العام الشعبي، فاستجاب لنداءاتها بالملايين ولديه ملء الثقة بها... بعيداً عن الشعارات والانتماءات الإيديولوجيّة!

٦ - إن هذا التوجّه الذي قادته الشبيبة العربيّة خلق إمكانيّة فعليّة لتجديد الثقافة السياسيّة إلى الحد الذي وصفه البعض بأنه صناعة للتاريخ، إذ يتمّ فيه تشكيل عالم مختلف: تفكيراً ومعرفة وعقليات وحساسيات وإدارة وسلطة. وبالتالي، نحن أمام حركة تنوير "وولادة جديدة للعالم العربي"[١].

إنّها "أكبر من ثورة، إنّها انبعاث شعوب وولادة جديدة". تخوض فيها الشعوب العربيّة "معركة مصيرها، وقد اكتشفت نفسها وقدراتها وحقوقها"[٢].

---

(١) برهان غليون، **الدراسات الفلسطينيّة**، ٨٦، ربيع ٢٠١١، ص ٨.

(٢) المصدر السابق.

٧ - قيادة مشروع إصلاحي بنيوي عميق ذي هدف مزدوج: التحرّر من الخارج، من الارتهان للقوى الكبرى، وتحرير الداخل من الاستبداد والفساد. وبهذا تتمّ استعادة السيادة الوطنيّة بالقوة الذاتية وإرساء التغيير والديمقراطيّة داخل المجتمع.

٨ - عدم الاكتفاء، لدى الشبيبة، بالشعارات الخمسة للتغيير والإصلاح وهي: الحرية والكرامة والديمقراطيّة والعدالة وحقوق الإنسان، بل تجاوزها بتطويرها وإغنائها وإعادة بنائها بما يشكّل قيمة مضافة في الرصيد البشري للشباب العربي ويعطي وجهاً جديداً للعالم العربي.

٩ - مشاركة النساء على قدم المساواة مع الرجال في عمليّة التغيير وهو ما أعطى المرأة العربيّة فعلياً، لا كلامياً، دوراً أساسياً وفاعلاً في صنع المصير العربي من خلال مشاركتها الفاعلة والجريئة في التظاهرات!

١٠- قيام نظام تعدّدي يعكس واقعاً اجتماعياً تعددياً، وتعدّديّةً ثقافيّة. ولطالما شدّد المفكّرون على أنه "في البدء كان التعدّد" وليس "الوحدنة"! مع الأخذ في الاعتبار خصوصيّة كل حركة تمرّد في كل بلد عربي!

١١- الإستخدام الناجح لثورة الأرقام والمعلومات التي منحت الشبيبة العربيّة إمكانات هائلة للتواصل والتفكير والعمل على تغيير الواقع وخاصة في مسألتين مركزيّتين: تفكيك الأنظمة الديكتاتوريّة وخلخلة المنظومات الأصوليّة (علي حرب).. وهو ما قاد إلى قيام انتفاضات متعدّدة الأبعاد:

مدنيّة / سياسيّة / اقتصاديّة / تقنيّة / عقليّة / خلقيّة / بحيث أصبحت ذات أبعاد عالميّة بقدر ما هي عربيّة!

١٢- امتلاك الانتفاضة حصانةً شرعيّة ناتجة عن اجتماع خمس قيم لديها: الإيمان بالقضية، والثقة بالنفس، والتسلّح بالحريّة، والتعبير عن نبض الشعب، والسير الصحيح في مجرى التاريخ الإنساني: تاريخ تحرير الإنسان. وهذه الحصانة الشرعيّة كسرت حاجز الخوف لديها وصار على الأنظمة تبرير شرعيّتها وليس على الشعوب فعل ذلك!

١٣- أخيراً.. وليس آخراً، الشروع في رسم خريطة جديدة للمنطقة بفعل التغيير الكبير للمعطيات الجيو-استراتيجيّة في المنطقة العربيّة والشرق أوسطيّة من ملامحها قيام شرق أوسط ديمقراطي ومزدهر يشارك في القيم العالميّة ويدفع بالعالم العربي إلى دائرة الضوء عالمياً.

ثانياً: الربيع العربي.. وما عليه!

أمّا المعطيات السلبيّة التي نشأت، والتي يمكن أن تنشأ عن الانتفاضات العربيّة، فيمكن إيجازها كما يلي:

١ - أوّلها وأخطرها **مأزق الشرعيّة** التي تقوم عليها وتستند إليها "الدولة الجديدة"، حتى ولو ساعد الجيش على قيامها، فكيف به إذا كان ضدّها (مع النظام) أو محايداً في الصراع. وفي كلّ الأحوال، فإنّ هذا المأزق

الجوهري يضع الانتفاضات العربيّة في شبه ضياع بما يخص الدولة "الجديدة". فهي أمام أربعة مصادر للشرعيّة: التقليد (أو الدين) والزعامة الملهمة (الكاريسما) والعقلانيّة القانونيّة (الدولة المدنيّة الدستوريّة) والإيديولوجيّة (العقائديّة الحزبية). وهذا الضياع لدى الانتفاضات عائد إلى عدم وجود أي من هذه المصادر لديها، بل لوجود قناعات، أو أمنيات، وسعي للتوفيق بين مصادر الشرعيّة أو بعضها... من دون إهمال الحقيقة القائلة إن مصدر التقليد أو الدين (الإسلامي) يبقى المصدر الأكثر تأثيراً وفاعليّة في أذهان الجمهور العربي – الإسلامي مع تمايز في مدى "تقدّميّة" أو "أصوليّة" هذا المصدر!

٢ – **خطر التجزئة.** فإذا كان "الشعب يريد إسقاط النظام" واستطاع القيام بذلك فعلاً، فأي نظام سيقوم مقامه؟ وإلى أيّ حدّ تغيب عن أذهان دعاة الربيع العربي ضرورة الوعي لاستيعاب إشكاليّة الأقليّات في النسيج الاجتماعي العربي؟ فهذا النسيج مليء بالإنشطارات (clivages) الدينية والمذهبيّة والإتنيّة والقبليّة، الأمر الذي يسهّل للأنظمة ولجهات خارجيّة ذات مصلحة، استغلال هذه الوضعيّة للدفع بالفئات الأقلّويّة إلى طلب الاستقلاليّة أو إلى طلب الحماية الأجنبيّة، وهما على العموم حلاّن انتحاريّان. إن اضطهاد الأقليّات وإحراق دور العبادة لديها لدليل واضح على قصور في الوعي السياسي. ذلك أن القاعدة الفكريّة هي القائلة: إن مشكلة الأقليّة هي قبل كلّ شيء مشكلة الأكثريّة، والحلّ لا

يكون إلا بوجود وعي تاريخي لدى قادة الأكثرية والأقليّات على السواء، وهذا غير متوفّر، وبأسف، على ضفّتَي الصراع.

٣ - المخاطر الناجمة عن **عدم توظيف الطاقات الشبابيّة** التي اندفعت إلى الساحات العامة وانخرطت في العمل السياسي. هذه الطاقات بحاجة لأن تتجسّد وتترجم على صعيد الدولة المدنيّة والمؤسّسات الرسميّة والممارسات الديمقراطية (الانتخابات) وتحمّل المسؤوليّات العامّة.. والأهم في كل هذا تأكيد وتحقيق أحلامها بمساءلة أهل النظام من جانب وبإرساء الأسس للنظام الذي تحلم به من جانب آخر. وهو ما يضع علامات استفهام أحياناً بالنسبة لعلاقتها بالجيش (السلطة في مصر)، فتجد نفسها مضطرة للعودة إلى ساحة التحرير كي تذكّر بموقفها ونظرتها ومطلبها من الأمور. وهو أسلوب مشروع ديمقراطياً ولكنّه مضرّ عملياً بمسار الحياة العامّة ومصالح الوطن الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياحيّة.

٤ - إذا كانت التظاهرات الشعبيّة تمثّل إرادة في التغيير، فإنّها في ظروف إسقاط النظام تولّد لدى البعض **حساسيّات مفرطة ومغرضة** يتغلّب فيها اللاوعي المركوز على الوعي العقلاني المكتسب، الأمر الذي يؤدي في حالات معيّنة إلى الاحتقان الطائفي والمذهبي، وبالتالي إلى فتن طائفيّة عادةً ما تكون مبنيّة على خطّة مقصودة وضعها النظام، أم على مجرد إشاعة محورها: إشكالية الانتماء الديني وتغيير المعتقد!.. ولكن خلفيّتها

الجيو-سياسيّة عادةً ما ترجع إلى سعي القوى الأقلويّة للارتباط بل الاحتماء بالسلطة، وهو ما يخلق شعوراً من المرارة قد يتحوّل إلى حقد عليها لدى الأكثريّة.. وينفجر في ظروف معيّنة! (وهو ما شهدته التجربتان المصريّة والسوريّة).

٥ - إذا كانت الانتفاضات تمثّل "الربيع العربيّ"، فإن هذا الربيع، وكل ربيع، حقيقي أو مجازي، له مستلزماته ومقوّماته، في الجغرافيا والتاريخ ولدى الطبيعة والإنسان في آن. فلكل ربيع إطاره المكاني والزماني، وموقعه ومعناه في مدار فصول السنة، وله خصوصيّاته المرتبطة بالمناخ والتربة والرطوبة والإرواء والخضرة والكلأ والزهر والعطر وله موقعه على خطوط الطول والعرض. نقول هذا لنؤكّد على مسألة أساسيّة وهي أن الربيع الطبيعي، الذي يشبَّه به ربيع الانتفاضات العربيّة، هو ربيع له مرجعيّته الطبيعيّة والبشريّة: يُقاس بها ويُحسب عليها، ويُحكم عليه من خلالها.

والمؤسف أن الربيع العربي يكاد يكون ربيعاً مجازياً فقط، أفقه وطبيعته ومرجعيّته عنوان رمزيّ عريض مهم، بل وجودي، وهو مطلب الحرية. بمعنى آخر، يتجنّب الباحثون إطلاق صفة الثورة، لأنّه لا يمكن الحديث عن ثورة بلا دليل لها أو كتاب أو مانيفستو لرسم صورة المستقبل، بل أمامهم دعوة على "الفايس بوك" لإسقاط النظام. وماذا

بعد؟ مشاكل تنفجر في وجه "الثوّار" وليس بين أيديهم كتاب أو نظريّة يسترشدون بها، وليس أمامهم "زعيم" يأخذون برأيه.. سوى "غوغل""[١]!

٦ – من التحدّيات التي تواجه "الربيع العربي" أيضاً، **اختلاف جدول القيم** الذي يحكم المجتمعات العربيّة:

إتجاه الأصوليين أم اتجاه الديمقراطيين.

اتجاه القوانين الموحاة أم اتجاه القوانين الموضوعة.

اتجاه الحفاظ على التراث أم اتجاه الدخول في الحداثة.

وهو ما تمّ وصفه بالقول: "إن عربة التغيير يقودها حصانان: كل في اتجاه: واحد نحو المجتمع الديني والآخر نحو المجتمع المدني"[٢].

٧ – الاحتمال الدقيق الآخر الذي يجب أخذه بعين الاعتبار هو "**الثورة المضادة**". إن الجدليّة قائمة دائماً بين الثورة والثورة المضادة، وهي هنا ثورة الأنظمة العربيّة المتسلّحة بأجهزة الأمن والمعتمدة على سياسة القتل وترهيب المجتمع المدني، أي استخدام شرعيّة العنف في مواجهة الإرادة الشعبيّة، أي شرعيّة الناس. إن خطر الثورة المضادة يظلّ قائماً لأنّ الطغاة لا يرحلون بسهولة حتى ولو كلّفهم ذلك إعلان الحرب على

---

(١) عبد المنعم سعيد، **الشرق الأوسط**، بيروت، ٢٠١١/٤/٢٧.

(٢) سجعان القزي، **السفير**، بيروت، ٢٠١١/٤/٣٠.

شعوبهم وقصف مدنهم وقراهم بالمدفعيّة والطائرات والبراميل. وعادةً ما يعمد هؤلاء الطغاة إلى اختلاق الذرائع لكي يغطوا فعلتهم، ومنها: وجود مؤامرة على البلاد، وجود عصابات مسلّحة داخل المتظاهرين، وإطلاق النار على قوى الأمن ... ووجود قوى "ظلاميّة". ووصلت مع العقيد القذافي إلى التخويف من أمرين:

- من الحرب الصليبيّة (لإثارة الحساسيّات الدينيّة).
- من وضع اليد على نفط البلاد وثرواتها.

... يُضاف إليهما وبشكل واسع التحذير من الحركات الإسلاميّة المتطرّفة بالمعروفة "بالتكفيريّة" و"الارهابيّة".

٨ - **مضادات الثورة داخل السلطة**. إن السلطة الجديدة البديلة يمكن أن تشكّل، في بعض الأحيان، ولدى بعض القائمين بها، خطراً مضاداً عليها ومن الداخل هذه المرة. وهذا عائد إلى الانفراد بالأمر ومؤثرات العهود السابقة، وتأثيرات الواقع الجديد عليها وشبق السلطة وجنون العظمة. "إن منازع الانفراد والاستئثار والاستبداد هي أقوى من مبادئ العدالة والمساواة والحرية التي هي مجرد قشرة خلقية.. وإلا كيف نفسّر أن يتحوّل الضحيّة إلى جلاّد؟"[١] وأخشى ما يُخشى أن تنقلب الثورة على نفسها فتأكل أبناءها، لهذا فإن أفضل ما يُعمل للثورة هو تأييدها عقلانياً

---

(١) علي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢.

وليس تقديسها ولا تقديس زعمائها. ففي هذا مقتل للثورة لأنّه يؤدي إلى شرود بوجهين:

- شرود الثورة عن مبادئها.
- وشرود الزعماء عن دورهم التاريخي.

ومن هنا أهميّة دور الجيش في مسير ومصير الثورة بأن يكون ضمانة الشعب لا أداة بيد الحاكم لقتل الشعب، كما يحدث في بعض الدول العربيّة!

باختصار، مع أن الوقت لا يزال مبكراً لإجراء تقويم صحيح وشامل "للربيع العربي"، فإن المعطيات الحالية تؤكد أن الربيع العربي قد اقتحم قلوب الشعوب العربية في مختلف أقطارها منذ أيامه الأولى ووضع العالم العربي على مفترق كبير ووضع كل الأنظمة العربيّة الاستبداديّة في موقع الدفاع تجاه شعوبها، وجعل منها أنظمةً ساقطة حتى ولو لم تسقط لأنّها فقدت مصداقيّتها وشرعيّتها الداخليّة والخارجيّة. لكن الذين يودّون أن يظلّ العالم العربي يعيش في خريف دائم وأكثر، في شتاء دائم، هؤلاء سيحاولون بكل الوسائل أن يستغلّوا جميع الثغرات الدينية والنفسيّة والسياسيّة لتفشيل تجربة الربيع وإبقاء العرب على هامش التاريخ. فعلى قادة الانتفاضات، أياً كانوا، أن يتسلّحوا بالوعي الكافي والواقعيّة التاريخيّة بعيداً عن التصوّرات التخييليّة لخادعة (fantasmes) لأنّ الدول تبنى على الأفكار وليس على الأوهام!

القسم الثالث: انعكاسات الربيع العربي على لبنان

نقطة التقاطع في الصراع السنّي – الشيعي للسيطرة على العالم الإسلاميّ

إنّ التحوّلات التي تجري في العالم العربي هي، بنسبة أو بأخرى، أفقيّة وعاموديّة في آن:

- أفقيّة بحيث تشمل انعكاساتها (وستشمل)، بشكل أو بآخر، مختلف البلدان العربيّة.
- عاموديّة بحيث تطاول هذه الانعكاسات في العمق، الكثير من الأوضاع والمسلّمات العربيّة.

على أنّ هذا لا يعني وجود محاكاة (similitude) بين مختلف البلدان العربيّة بحيث أن ما يصيب إحداها يصيب الأخرى بمثله. فلكلّ بلد عربي خصوصيّته الجيو – سياسيّة وبالتالي فإنّ تأثّره بالتحولات (بالانعكاسات) يرتبط بوضعيّته الخاصة. فهناك ما هو مشترك بين الدول العربية في إطار الربيع العربي، وهناك ما هو خاص بكل دولة عربيّة.

فما هي انعكاسات الربيع العربي على لبنان؟

قبل الشروع في هذا التحليل لا بدّ من توضيح معنى الكلمة المفتاح في هذا السؤال، وهي: "الانعكاسات". فماذا تعني هذه اللفظة؟

في فقه اللغة العربيّة، فإن الثلاثي "ع ك س" (العين والكاف والسين) تعني: القلب والانقلاب أي ردّ تالي الشيء إلى أوّله الحقيقي ومنها "عكس" المرآة للصورة الحقيقيّة. وعكس ذلك: أي ضدّ ذلك بمعنى: غير ما كان عليه الأمر. وعليه، فإنّ انعكاسات الربيع العربي على لبنان تعني ما يصيبه من تأثير التحوّلات والتغييرات الحاصلة في محيطه إلى الحدّ الذي يؤثّر على مسار الوضع اللبناني كما هو قائم حالياً، وبالتالي **يجعل هذا الوضع في اتجاه جديد** بفعل ضغط الأحداث عليه.

أولاً: مجالات الانعكاسات

يمكن القول، بل التأكيد، أنّ للربيع العربي انعكاسات متفاوتة على كافة المجالات والصعد اللبنانية: الروحية-الثقافية، والفكريّة، والسياسيّة، والأمنيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة.

- فعلى الصعيد الروحي – الثقافي، سيكون للتجربة العربية الجديدة تأثير مباشر على مفهوم شرعيّة الدولة الحديثة: ومدى كونها دولةً دينيّة أو مدنيّة، ومدى علاقة الدين بتركيبة المجتمع والدولة والثقافة. ومسائل الحكم الإلهي كما تطرحه الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة بآفاقها الشيعيّة

(وامتداداتها في لبنان والمنطقة) ودولة الأمّة كما تطرحها الحركات الأصوليّة السنيّة، ومن ثمّ علاقة كل ذلك بقضايا: التخوين والحوار والنظرة إلى الآخر والعلاقة بالحداثة، وبشكل أساسي النظرة إلى التاريخ. وجميع هذه الأمور على صلة عضويّة بالوضعيّة اللبنانيّة (والوضعيّة العربيّة).

- على الصعيد الفكري، فإن الربيع العربي يطرح بشكل مباشر وجاد المنظومة الإيديولوجية (والعقائدية) بكل أبعادها وأنواعها واستهدافاتها، بما يعني ضرورة إعادة نظر أساسيّة بمنظومات الفكر العقائدي الذي تكوّن في النصف الأول من القرن العشرين واستمرّ وقوي في النصف الثاني منه، وفيه الإيديولوجيّات المعروفة: القوميّة، العروبويّة، الماركسيّة، الإسلامويّة، الأصوليّة، الليبراليّة، التوجيهيّة (Dirigisme)، والوحدوية، وهاجس الأمّة بطبعاتها المختلفة (اللبنانية، والسورية، والعربية، والإسلاميّة..).. وصولاً إلى القلق الوجودي المتمثّل "بتأكيد الذات أوّلاً عبر الهويّة".

- على الصعيد السياسي، الانطلاق من أولويّة تأكيد الذات هذه، المجتمعيّة والوطنيّة والعمل في خط سياسي ديمقراطي تحرّري ذي وجهين:

– التحرّر من التبعيّة السياسيّة للقوى الإقليميّة ذات المطامع والمطامح الجيو-سياسيّة.

– التحرّر من التبعيّة للقوى الدوليّة التي لها أهداف استراتيجيّة في المنطقة (الغرب وروسيا خاصة).

- على الصعيد الإتني: الخروج من الأمن الخاص المعني بقوى السلطة إلى الأمن العام المعني بأمن المجتمع ككل في إطار الاحترام الكامل للقوانين والأنظمة التي يفترض أن تكون واضحة وشفّافة. وفي هذا الإطار يتمّ تحديد الموقف من إسرائيل خارج الاستغلال الشوفيني للشعارات الفارغة والتي تشكّل عامل استقرار لبعض الأنظمة وخاصة على خط الأنظمة ذات القواعد الأقلّوية.

- على الصعيد الاجتماعي، أطلق الربيع العربي روحاً تحرّريّة جديدة على امتداد العالم العربي، والشرق أوسطي، روحاً تدعو وتعمل وتجهد لقيام دولة العدالة والحرية والمساواة والكرامة. بما يعني عملياً إسقاط مفهوم دولة الفجور (Débauche) التي تعني أن السلطة فيها تعتبر نفسها المالكة للدولة وثرواتها، توزعها على العائلة والمقرّبين!.. وفي هذا أكبر انتهاك لمفهوم دولة القانون وللكرامة البشريّة في آن!

- على الصعيد الاقتصادي: ساهم الربيع العربي في كسر حلقة الاستغلال المنظم داخل الدولة، بل خارجها وعلى حسابها، والمتمثّل بوجود ميليشيات وأجهزة أمنيّة مموّلة من خارج الميزانيّات ومؤسّسات جديدة (خلوية وعقارية) مدعومة من السلطة وممولة من المصارف، ومداخيل إلى جيوب المسؤولين وليس إلى خزينة الدولة، وتلزيم مشاريع دون رقابة ومحاسبة بما يشجع الفساد.. وفي مقابل "الكلام على النمو الاستثنائي، كان قفا العملة يعني بإضعاف الدولة والقطاع العام.. وضرب الكرامة

البشرية.. بحيث أن المطلوب في العالم العربي هو بناء دولة القانون"[١] قبل أيّ شيء آخر!

إنّ الاقتصاد العربي، في مختلف الدول، سيتعرّض خلال زمن الاضطراب السياسي، إلى جمود وربّما إلى نكسات (الخوف والتهريب وعدم التثمير.. وهجرة الاختصاصيّين والمتموّلين ورؤوس الأموال..). ولكن هذا الأمر سيكون مرحليّاً في زمن الانتقال، بحيث يعود بعدها إلى النموّ، وخاصة في ظلّ خيار.صار واضحاً وشاملاً للجميع، ألا وهو خيار الليبرالية (العودة إلى المفكّر اللبناني ميشال شيحا ورؤيته السياسيّة (الاقتصادية) منذ أربعينات القرن العشرين، وخلاصتها الفلسفيّة: إنسان حرّ، مجتمع حرّ، فكر حرّ، شعب حرّ، واقتصاد حرّ!

ثانياً: جيوبوليتيك لبنان.. والمشاريع الإقليميّة!

إذا كان معنى الجيوبوليتيك المبسّط هو التنافس بين قوى سياسيّة / وعسكريّة للسيطرة (Contrôle) على مجال جغرافي معيّن (Espace)، هو هنا لبنان بكيانه الجغرافي، فإنّ وطن الأرز يكاد يختزن كافة المكوّنات والعناصر والمبرّرات التي تدفع بالقوى الإقليميّة والدوليّة للتنافس من أجل السيطرة على منطقة الشرق الأوسط عامة وعلى لبنان خاصّة في سياق استراتيجيّات

---

(١) Samir AITA : « Abattre le pouvoir pour libérer l'Etat », *Le Monde Diplomatique*, Paris, 2011.

موضوعة لهذه الغاية. وأهمّية وخطورة هذه المشاريع أنّها **تتواجه** في لبنان **وتتقاطع** في سوريا، وهذا ما يعطيها طابعاً مصيرياً وحتى دمويّاً!

عشرة مشاريع تتقاطع وتتواجه في المنطقة وتنعكس في قليل أو كثير على أوضاع دول المنطقة والقوى الدينيّة والإيديولوجيّة والسياسية المتواجدة فيها، وذلك بعد الحرب العالميّة الأولى إلى الآن:

١ – مشروع النظام العربي التقليدي "وطربوشه" جامعة الدول العربيّة.

٢ – مشروع سوريا الكبرى كما ارتسمه أنطون سعاده ويعمل له النظام الحالي في سوريا.

٣ – مشروع إسرائيل الكبرى كما ارتسمته الحركة الصهيونيّة، وهو في تمثّلاته الثلاثة التوراتيّة وفي تَمَثُّلَيه الاثنين الوضعيَّين يضع حدود إسرائيل الشماليّة على حوض الليطاني"[١].

٤ – مشروع الوطن العربي الكبير (من المحيط إلى الخليج) بحسب الإيديولوجيّتين البعثيّة والناصريّة.

٥ – مشروع الشرق الأوسط الإسلامي (أو الشيعي) كما تطرحه الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة الشيعيّة مع امتداداته الإقليميّة إلى المتوسط بواسطة حزب الله في لبنان.

---

(١) Frédéric ENCEL : *Atlas géopolitique d'Israël*, Autrement, Paris, 2008, p. 11.

٦ - مشروع الأمّة الإسلاميّة كما تطرحه الحركات الأصوليّة السنيّة (من حسن البنّا.. إلى القاعدة) وهو مشروع تكفيري جهادي قائم على مبدأ الحاكميّة: الشريعة + الحاكم.

٧ - مشروع الشرق الأوسط الكبير كما طرحته الولايات المتحدة بآفاقه الديمقراطيّة (الرئيس بوش والمحافظون الجدد) بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ واحتلال العراق.

٨ - مشروع لبنان الكبير كما طرحته الجهات المسيحيّة والوطنيّة (المفكر يوسف السودا والبطريرك الياس الحويك، وتُرجم بإعلان لبنان الكبير عام ١٩٢٠).

٩ - المشروع الإسلامي الإصلاحي التركي "العدالة والتنمية" الجامع بين الإسلامويّة والحداثويّة (تكتيك التوفيق) بما يعني إنقاذ الحركات الإسلاميّة العربية من تاريخها الإيديولوجي والوصول ديمقراطيّاً إلى السلطة والاهتمام بالتنمية الاقتصادية والتعامل بواقعية وبراغماتية مع القوى الإقليميّة والدوليّة إلى حدّ القول: "إن النموذج التركي ينقذ الحركات الإسلامية من حرجها التاريخي"[١].

---

(١) صادق جلال العظم: "الحركات الإسلاميّة والنموذج التركي"، **السفير**، بيروت، ٢٠١١/٥/١٦.

١٠- مشروع الربيع العربي بطابعه السنّوي القائم والمستمرّ بأهدافه المعلنة وحركة مناضليه على مختلف الساحات العربيّة للوصول إلى: الحقيقة والحرية والعدالة والكرامة في إطار دولة القانون في كافة البلدان العربيّة. فهي أكثر بكثير من كونها حركةً سياسيّة، إنّها حركة **وجوديّة** تعمل على بناء الإنسان العربي الجديد والمجتمع العربي الجديد وإعطاء العالم العربي **وجوداً** داخل العالم المتحضر وداخل الحضارة الإنسانيّة.

من مميّزات هذه المشاريع الجيو – سياسيّة:

١ – أنها في معظمها تهدف إلى قيام كيانات جغرافية / سياسيّة (وطنيّة أو إقليميّة أو أمميّة).

٢ – ولذا فهي مبنيّة على تمثّلات إيديولوجيّة (عقائديّة).

٣ – بعضها تحقق وبعضها سقط (أو اسقط) وبعضها حقق نصف نجاح.. ومع ذلك يبقى البناء العقائدي حاضراً في أذهان دعاتها والمؤمنين بها.

٤ – لا تزال هذه المشاريع منبع الفكر النضالي لمختلف القوى السياسيّة في المنطقة: قديماً وحديثاً.

٥ – أنّ أهم وأخطر ما يحدث بينها الآن هو بكل تأكيد الصراع السني / الشيعي، أي الصراع القائم بين الهلال الشيعي (Croissant chiite) (إيران – العراق – سوريا – لبنان (حزب الله)، وبين القوس السنّي

(Arc sunnite) (تركيا – مصر – السعودية – الخليج العربي وباكستان)، وهو صراع يهدف بدايةً إلى السيطرة على المنطقة الواقعة بين الخليج والمتوسط.. ومن ثمّ على العالم الإسلامي. وهذا ما يفسّر الدعوة الأخيرة التي وجّهها مجلس التعاون الخليجي إلى كلّ من الأردن والمغرب للإنضمام إلى المجلس، أي لتقوية الوجود السنّي ولحسم الأمور لصالح القوس السنّي في المنطقة بإيجاد معادلة عسكرية على جانبَي الخليج لمواجهة قدرات إيران البشرية والعسكرية والجيو-استراتيجيّة.. وهو فراغ كانت مصر تملأه عربيّاً من قبل... والولايات المتّحدة تملأه عسكريّاً!

٦ – الأمر الملفت الآخر هو ما يجري الآن في سوريا من أحداث ذات خطورة قصوى. ويبدو أن القوى السنيّة (وخاصة الخليجية) قد حسمت أمرها رداً على التهديدات الإيرانية ودخلت في معركة حاسمة بين الجانبين يعمل فيها القوس السني (بواسطة الغالبيّة السنيّة الكاسحة في سوريا ووسائل الإعلام كالجزيرة والعربيّة) على قطع الهلال الشيعي عند وسطه (أي عبر سوريا) مستنداً إلى أكثريتها: ١٧ مليون سنّي، أي ٧٥ ٪ من السكان في مواجهة أقليّتها العلويّة (١٢ ٪ من السكان) الممسكة بالسلطة. من هنا الطابع العنفي للمواجهة.

٧ - هذه المواجهة بين القوس السنّي والهلال الشيعي، يأمل منها الربيع العربي للسنّة تحقيق أربعة أهداف:

أولها: حسم الأمر نهائياً لمصلحة السنّة بين المتوسط والخليج.

ثانيها: وضع عائق أساسي أمام تمدّد النفوذ الإيراني في المنطقة وأقلّه الفصل بين سوريا وإيران.

ثالثها: إضعاف دور إيران عامة وحزب الله خاصة (بسبب القدرات المالية والاعلامية) من التأثير على الشارع السنّي في الدول العربيّة انطلاقاً من استخدام القضيّة الفلسطينية كرافعة تاريخية للدور الشيعي في مواجهة المسؤولين السنّة والتأثير على الشارع السنّي.

مع الإشارة هنا إلى أنه ليس في فلسطين شيعة. فالشيعة عامة، بمن فيهم حزب الله، يناصرون القضيّة الفلسطينيّة، ولكن السنّة هم القضيّة الفلسطينيّة!... وهذا فارق أساسي بين الجانبين.

رابعها: العمل على وقف عمليّة "التشييع" الجارية لدى بعض أهل السنّة العرب بفعل التقديمات الماليّة والبروبغندا الإعلاميّة والمواقف الإعلاميّة المتصلّبة في إزاء إسرائيل التي يتخذها حزب الله خاصة والإيرانيّون عامة.

ثالثاً: لبنان الدولة – الحاجز: بين مطامع إسرائيل (Visées).. ومطامح سوريا (Ambitions)!

١ – يشكّل مفهوم الدولة – الحاجز (État-Tampon) جزءاً من علم الجغرافيا السياسيّة، كما تشكّل "مطامح القوى الإقليميّة" (Les ambitions des puissances régionales) جزءاً من علم الجيوبولتيك. الدولة – الحاجز هي دولة عازلة بين قوى إقليميّة (لبنان بين سوريا وإسرائيل) أو قوى دوليّة (أفغانستان بين الأمبراطوريّتين البريطانيّة والروسيّة، وسويسرا بين فرنسا والمانيا..). هذه الدول الوسيطة (intermédiaires) تمنع الاحتكاك المباشر بين القوى المتواجهة. ولقد اعتبر جان غوتمان هذه الصيغة بمثابة "أسلوب انكليزي" في آسيا وأوربا على السواء لإراحة الحدود الأمبراطوريّة[١]. وكان فريدريتش راتزل، أبو الجغرافيا السياسيّة المعاصرة، قد أكّد أن هذه الدول الحاجزة تتعرّض لضغوط الدول المجاورة ذات المطامح التوسّعيّة بما يهدّد مصير هذه الدول كلياً أو جزئياً، وبالتالي لن يكون لها من خلاص إلا بحيادها أولاً أو بفعالية القانون الدولي ثانياً. وعليه "ليس من المستحب أن تكون إلى جوارك دولة قويّة"[٢].. وفي الظروف الحالية "تسعى دول ذات مطامح

---

(١) Jean GOTTMANN: *La politique des Etats et leur géographie*, Paris, Armand Colin, 1952, p. 138-139.

(٢) Friedrich RATZEL : *Géographie politique*. Paris, Economica, 1988, p. 265.

إقليمية كي تتدخل في النزاعات لتؤكد قوتها ونفوذها في المنطقة.. "إنّ الهيمنة الإقليميّة (لدولة ما) تقوم على بناء ثلاثة تفوّقات متكاملة والاحتفاظ بها وتنميتها: وهي تفوّقات اقتصادية وسياسيّة وعسكريّة. وبعض الأحيان من المناسب أن يُضاف إليها البُعد الثقافي"[١]. وليس من باب الصدف التاريخيّة (بل من باب الوقائع الجغرافية / السياسية) أن تكون بريطانيا قد طالبت "بتحييد لبنان" عام ١٩١٩ أي عشيّة إعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠!

٢ - إن تأثير ونفوذ وهيمنة كل من إسرائيل وسوريا على لبنان، وفيه وعليه، لا تتوقف عند حدود "الجمارك السياسية". إذ هناك عدة مستويات من الحدود. فبالإضافة إلى الحدود السياسية، هناك الحدود "القومية" والحدود "الإيديولوجية" والحدود "الاستراتيجية" وحدود المصالح وحدود النفوذ. وفي كل واحدة من هذه الحدود تبقى الأرض اللبنانيّة هي المسرح الأكبر، والأهم للصراع الجيو-سياسي بين القوى المتواجهة في لبنان.. وعليه! وهو صراع يستند إلى تمثّلات إيديولوجيّة مختلفة ومتناقضة: دينيّة وقوميّة وجيو-سياسيّة! ولبنان الكيان والدولة واقع على تقاطع المشاريع الإقليميّة:

- اجتماعو – دينياً: لأنه مختبر الأقليات في المنطقة.

---

(١) Patrice GOURDIN: *Géopolitiques*, Paris, Choiseul, 2010, p. 496.

- جغرافياً: لأهمية موقعه الجغرافي في منتصف الواجهة الشرقية للمتوسط.
- فكرياً: لأنه مركز إنتاج للفكر وضمان له في آن!

٣ - يقول ميشال شيحا إنّ إسرائيل "هي مشروع دولة حلم حققتها الصهيونيّة بروح دولة امبراطوريّة"[١]. ومثل هذا المشروع يلقي بثقله حتماً على مصير لبنان الجغرافيا والتاريخ، ولذا يحذّر شيحا بالقول: "نحن اللبنانيّين مدعوون إلى رؤية هذه القدرة تنمو على حدودنا وإلى تحمّل العبء الساحق لحضورها"[٢].. وهذا لن يتمّ إلا إذا تغلبنا على ثلاثة أمراض تفتك بمجتمعاتنا: "تخلّف العقل، وغياب الرأي، وإفلاس العدالة"[٣].

صحيح أن إسرائيل ترحّب ظاهرياً بالربيع العربي، ولكن إسرائيل تعاني فعلياً من قلق حول المتغيّرات في الدول العربيّة ولاسيّما حالة عدم الاستقرار! وهي إذ تذهب باتجاه الدولة اليهوديّة (الصفاء الديني)، فإنّ لديها أربعة تحفّظات على التجربة اللبنانية:

- كونها منبعاً للفكر القومي العربي والسوري واللبناني (أكثر المخاطر على إسرائيل).

---

(١) ميشال شيحا: **فلسطين**، الترجمة العربيّة (نبيل خليفه)، مؤسّسة شيحا ودار النّهار، بيروت، ٢٠٠٣، ص١.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢٦.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٣٩.

- كونها نموذجاً للحياة المشتركة بين عدة جماعات دينيّة / إتنيّة (إسلاميّة / مسيحيّة).
- كونها صلة وصل بين العالم العربي والغرب (خاصة عبر المسيحيين).
- كونها نموذجاً متواضعاً للحياة الديمقراطية في العالم العربي.

ومن مصلحة إسرائيل، بل ومن أهدافها: إزاحة قوى الاعتدال في المجتمع العربي، وتحويل هوية الصراع من صراع قومي إلى صراع ديني (يهودي – اسلامي – مسيحي)، وتغذية القوى المتطرفة لدى السنّة والشيعة في آن لتسهيل إشعال الفتنة السنيّة / الشيعيّة.

٤ - بالإضافة إلى المطامع الإسرائيليّة، يعاني لبنان من المطامح السوريّة. فسوريا ترفض حتى الآن ترسيم (Démarcation) حدودها مع لبنان، وهي الدولة المحاذية له بما يعني أنها لا تعترف بالحدود المشتركة بينهما، وبالتالي فهي عملياً لا تعترف بسيادة الدولة اللبنانية.

من جهة ثانية، تعتبر سوريا نفسها دولةً إقليميّة مركزيّة، أي: لها رأيها ليس في مصيرها فقط، بل في مصير المنطقة سلماً أو حرباً (لبنان وفلسطين والعراق وكلّ "سوريا الطبيعيّة") ولديها "شعور بالتفوّق الجيوبوليتيكي لقيادة الشرق الأدنى"، كما يقول إيف لاكوست. فدمشق كانت عاصمة الدولة العربيّة وسوريا هي المحاور مع الدول الكبرى، ولديها موقف "الممانعة" النظرية تجاه إسرائيل! ولكن سوريا لا تمتلك عملياً مقوّمات التفوّقات الأربع المطلوبة: الاقتصاديّة والسياسيّة

والعسكرية والثقافية والتي تحدّد دورها كقوة إقليميّة. إلا أنّها تمتلك تفوقاً في الاستخدام الكفوء للأجهزة الأمنيّة (المخابرات والتغلغل في قلب الحركات الدينيّة والسياسيّة الأصوليّة وسواها على مستوى المنطقة والعالم الإسلامي) وهو ما يسمح لها بالتحكّم بالاستقرار من خلال خلق عدم الاستقرار في دول المنطقة، وبالتالي أن تطرح نفسها الحل لمشكلة ساهمت هي في خلقها.. وأن تقبض بالمقابل ثمناً سياسيّاً لها. والأرجح أنّها **عملت منذ ثلث قرن، إلى وقت قريب، على تقديم معلومات ثمينة للإدارة الأميركيّة خدمةً لبقاء النظام**. وهي وسيلة ناجعة ربّما تكون تطوّرت في المرحلة الحاضرة التي يواجه فيها النظام السوري تحدّيات حقيقيّة مصيريّة في زمن الربيع العربي! "فسوريا هي دولة ضعيفة، وليس لديها دائماً الإمكانيات لتحقيق مطامحها الكبرى كدولة محوريّة (Etat Pivot)، وهي تعوّض عن ضعفها باعتماد مهارة خلق الاضطراب الإقليمي"[١]. فإذا كان هذا هو وضعها في الظروف العامة، فما الذي سيكون عليه الأمر عندما تصبح هي نفسها عرضةً للاضطراب وعدم الاستقرار بفعل الانتفاضات العربيّة وغليان الشارع السوري كما يحصل فيها الآن؟

---

(١) Philippe Droz VINCENT, « L'Insertion régionale de la Syrie» in *La Syrie au, Présent*, Sindbad, 2007, p. 374.

٥ - إنّ العامل السوري هو أحد أبرز العوامل المؤثرة على الوضعيّة اللبنانيّة، وإن لم يكن العامل الوحيد. فلبنان بالنسبة للنظام السوري هو:

- ثروة استراتيجيّة لسوريا كما تصفه إليزابيت بيكار (Elizabeth Picard).
- وهو الموقع النموذجي لخلق المشاكل وقبض الثمن.
- وهو المكان المفضل لفتح حوار مع الغرب المسيحي بفعل الوجود المسيحي في لبنان (فرنسا خاصة).
- وهو المجال الأكثر قابلية (بفعل تعدد القوى المتصارعة فيه وعليه) لجعل سوريا تسيطر على لبنان مرحلياً.. ونهائياً إذا أمكن!
- وهو المجال الجغرافي الذي يمكنها من خلاله تحديد وتنظيم علاقتها بإسرائيل على شاكلة ما فعله كيسنجر عام ١٩٧٦ عندما وضع "نظام الخطوط الحمر" (Red Lines System) بين البلدين.. عبر لبنان!
- وهو "العنبر المالي" الذي يمكن من خلاله الحصول على صفقات اقتصادية ومالية لسوريا ولجهات ذات نفوذ فيها!
- ولبنان يمثّل عمقاً استراتيجياً لسوريا، ومن هنا الكلام عن ترابط الأمن بين البلدين. "فمن الصعب الفصل بين أمن لبنان وأمن

سورية"[١]. ويقول الرئيس السوري حافظ الأسد: "إن طبيعة التداخل الجغرافي والتاريخي والبشري بين سوريا ولبنان تفرض العلاقات المميّزة والخاصة"[٢]. ويرى "أن لبنان والبقاع بكامله ضروري للدفاع عن سوريا"[٣]. فلقد أكد "الخبراء العسكريون السوفيات للمسؤولين السوريين أن كل احتمال لحرب إسرائيليّة ضد سوريا في المستقبل ستعني محاولة التفاف على دمشق عبر سهل البقاع"[٤].

- هنري كيسنجر كتب في مذكراته: "هدف حافظ الأسد سوريا الكبرى التي تضمّ سوريا ولبنان والأردن وفلسطين. وإن لم يتحقق هذا الهدف على حياته، سيجيّره لخلفه"[٥].

---

(١) الرئيس حافظ الأسد، **الحوادث**، مقابلة، بيروت، عدد ٩٧٢، ٢٧/٦/١٩٧٥.

(٢) الرئيس حافظ الأسد، **المستقبل**، مقابلة، باريس، ٨/٥/١٩٨٢.

(٣) **العلاقات اللبنانيّة السورية**، جزء أول، توثيق مركز سادر للأبحاث (CEDRE)، ٦/٣/١٩٨٢، بيروت، ١٩٨٢.

(٤) د. نبيل خليفه: **الاستراتيجيّات السوريّة والاسرائيليّة والأوربية حيال لبنان، بحث في مصير الدولة – الحاجز**، مركز بيبلوس، طبعة ثانية، ٢٠٠٨،ص ٦٣.

(٥) Henri KISSINGER: *Les Années du Renouveau (Mémoires traduites)*, Paris , Fayard, 2000, p. 906.

رابعاً: الربيع العربي.. ولبنان!

١ — ليس لبنان مجرد مشارك متأثّر بالربيع العربي، بل هو مهيّئ له. فشعب هذا البلد، لأسباب تاريخيّة، راهن منذ القدم على حرية الإنسان ومارس الديمقراطية بحيث يرى الكثيرون من متابعي تاريخ لبنان بأن الديمقراطيّة هي ثروة لبنانيّة وهي نزعة أصيلة لدى شعبه عاشها ومارسها:

- بحكومات ديمقراطيّة في المدن الفينيقيّة،
- بوجود مجالس شيوخ منتخبة تحدّ من سلطة الملوك منذ أقدم العصور،
- بهيئات منتخبة من المتفوّقين،
- بممارسة الحكم حسب نظام أو دستور (فيليب حتّي / تاريخ لبنان).
- وقد أثّر هذا التنظيم السياسي على الديمقراطيّتين اليونانيّة والرومانيّة
- وكان لدى الأمير فخر الدين المعنيّ الكبير مجلس شورى يأخذ برأيه.
- ثم دور الموارنة (العوام) في انتخاب البطاركة والأساقفة.
- ثم بناء الرهبانية الحلبيّة (١٦٩٥) على انتخاب السلطة الجديدة ضمن مفهوم التقليد الملوكي الرهباني، بحيث تسجد السلطة القديمة للسلطة الجديدة.
- وبعدها كان مجلس الإدارة المنتخب تمثيلاً للطوائف.

- وأخيراً الروح الديمقراطيّة في دستور لبنان الكبير (١٩٢٦)، كما عبّر عنها ميشال شيحا: "فكانت جمهوريّة لبنان الديمقراطيّة أول جمهوريّة من نوعها تأسّست في العالم العربي"[١]، كما يقول فيليب حتّي. "ولئن فشلت الشخصيّة اللبنانيّة بأن تكون قوى فتح وحرب، فهي لم تفشل بأن تكون قوى حضارة ذات فتوحات ذهنيّة مصدرها التنوّع وقوّتها تنبع من احتكاك الأفكار والعقائد"[٢].

٢ - إنّ هذا التراث الديمقراطي للبنان جعل منه المهدَ لأوّل انتفاضة عربيّة. فلا مبالغة في القول، كما يؤكد المفكّر علي حرب، "بأن لبنان كان أول بلد عربي شهد انتفاضة كما تمثّلت في التظاهرة المليونيّة الحاشدة في ١٤ آذار ٢٠٠٥ بعد شهر من استشهاد الرئيس رفيق الحريري.. كان الاغتيال بمثابة حدث بمفاعيله الخارقة التي جعلت المستحيل ممكناً إذ تمثل بخروج القوات السورية وانتهاء نظام الوصاية الأمني على الشأن اللبناني. وهذه التظاهرة على خلاف ما أعقبها من تظاهرات وحشود لم تكن مبرمجة أو مخططاً لها مسبقاً، بل كانت عفوية وشعبية في آن. فالحدث قد شدّ الناس للنّزول إلى الشارع بمن فيهم أخصام الحريري سياسياً من الذين اعتبروا أن اغتياله قد عناهم ومسّهم كلبنانيّين.. إلى

---

(١) فيليب حتي، **تاريخ لبنان**، بيروت، دار الثقافة، بدون تاريخ، ص ٥٩٩.

(٢) يوسف حوراني، **لبنان في قيم تاريخه**، دار المشرق، بيروت، بدون تاريخ، ص ٤٣.

ذلك، كانت التظاهرة جامعة وعابرة إذ شارك فيها أناس من كل الطوائف والمذاهب والشرائح.. والأهم أنّها كانت سلميّة ومدنيّة بما طرحته من مطالب وطنيّة. ولذا فإنّ جمهورها العريض المؤلف من الأجيال الشابة كان أكثر وعياً من القادة والزعماء الذين تصدّروا واجهتها!

لقد عبّرت هذه التظاهرة الخارقة عن حيويّة المجتمع المدني ولفتت أنظار العالم بحجمها الكبير في بلد صغير حيث اجتمع ثلث الشعب اللبناني في ساحة الشهداء (مليون من أصل ثلاثة ملايين)، وهذا يعني حسابياً ما يعادل اجتماع ٢٨ مليون مصري في ميدان التحرير من أصل ٨٥ مليوناً هم سكّان مصر، واجتماع ١٠٠ مليون أميركي في نيويورك من أصل ٣٠٦ ملايين هم سكّان الولايات المتحدة!! من هنا القول إنّه من حيث: العدد والعفوية والسلمية والمدنيّة والوعي والديمقراطية، لم يحصل مثل هذا الحدث، وقد لا يحصل، في أي بلد من بلدان العالم! وعليه يمكن اعتبار الانتفاضة اللبنانيّة بمثابة رائدة للانتفاضات العربيّة والعالميّة[١]!

٣ - من المؤكّد أن المجتمعات العربية تتأثر بعضها ببعض ولكل شعب خصوصيّته ونقطته الفاصلة التي يفيض بعدها الإناء وكانت عندنا

---

(١) علي حرب: **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي**، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧.

استشهاد الرئيس الحريري. فلبنان سيتأثر حكماً بما يحدث في العالم العربي بدءاً بمصر وخصوصاً بسوريا. وحتى كتابة هذه السطور، لا يُعرف بالتمام أين ستصل الأحداث في ديار الشام حيث تتعقّد الأمور وتنبئ بحرب أهليّة مأساويّة ومدمّرة. ولكن، مهما كان نوع التجربة التي سيمرّ بها النظام السوري، فسيكون لها انعكاسات أكيدة ومباشرة وغير مباشرة على لبنان، وعليه أن يتحسّب لها..!

إنّ كل خسارة قد يُمنى بها النظام في سوريا ستجري محاولة لتعويضها في لبنان على يد حلفاء سوريا وفي مقدّمهم حزب الله. وما قد يخسره في سوريا سيعمل على تعويضه في لبنان بإقامة معادلة بين الهلال الشيعي والقوس السنّي- وهذا يطرح موضوع الدور الشيعي (بفروعه المختلفة ومنها العلويّون) ومأزقهم التاريخي بين المثاليّة والواقعيّة. فالشيعة هم صانعو ثورات في التاريخ العربي / الإسلامي، ولكنّهم كانوا على العموم أول ضحاياها!.

إنّ الأوضاع الدمويّة التي تمرّ بها التجربة السورية حالياً، تعود بالمعنى الجيو-سياسي إلى أنّ القوس السنّي (تركيا + مصر + السعوديّة + دول الخليج + .. طلب انضمام الأردن والمغرب) يعمل بشكل هجومي لقطع الهلال الشيعي في منتصفه (إيران + العراق + سوريا + لبنان حزب الله) عبر الممرّ السوري، مستعيناً بالتفوّق الديمغرافي السنّي

الكاسح في سوريا (٧٥٪).. وهكذا يسعى النظام العربي السني القائم منذ ما بعد الحرب العالميّة الأولى، إلى استعادة توازنه وسيطرته التي كاد أن يفقدها بين الخليج والمتوسّط في مواجهة الامتداد الإيراني!

٤ - إنّ التحوّلات الحاصلة شرقيّ المتوسط ستجعل إسرائيل تعيد حساباتها، إذ هي لن تبقى النظام الديمقراطي الوحيد في المنطقة، كما تعرّف دائماً عن نفسها أمام الغرب (الأميركي والأوروبي). بل ستقوم قوى ديمقراطيّة جديدة ومتجدّدة على امتداد الساحة العربيّة، وستبرز نظرة جديدة إلى لبنان، من أنه "ليس خطأ جغرافياً وتاريخياً"، كما يراه موشه أرينز، بل هو "حقيقة جغرافيّة وتاريخيّة" كما يراه الوطنيّون وعلى رأسهم البطريرك الياس الحويّك. انه ليس دولة ضعيفة ومستضعفة بل هو دولة تستمدّ قوّتها من دفاعها عن حرية الإنسان أولاً ومن امتلاكها لطاقات وثروات مهمّة على رأسها المياه والنفط والغاز (في مياهها الإقليميّة في شرق المتوسّط) إلى حدّ القول: إنّ لبنان هو دولة نفطيّة / غازيّة!

٥ - إنّ لبنان، مع ما عرف عنه من حس بالحرية، فإنّه يعاني من مشاكل بنيويّة عضويّة أو عارضة:

- إنّ فيه مجتمعاً تعدّدياً غير متجانس (Hétérogène) فيه: أديان ومذاهب وإتنيّات وجماعات مختلفة.

- إنّه بفعل موقعه الجغرافي، يتمتّع بميزة الازدهار الثقافي والاقتصادي (الاتصال والانفتاح على العالم) وفي الوقت عينه يعاني من القلق والضعف السياسي والعسكري (ممرّ مصالح الأمم، ممرّ الفيلة).

- إنّ القوى المحيطة به **تقوم "بتلغيم" الدولة** (قوى مسلّحة لبنانيّة وغير لبنانيّة، خارج الشرعية، وعلى امتداد الخريطة اللبنانية) **بهدف إسقاط الدولة لنسف الكيان.**

- وهو، كما يقول باتريك سيل، "ساحة المعركة حيث يقود جيرانه صراعاتهم". ذلك أنّه "يقع في نقطة مركزيّة من منطقة تمثّل مركز أزمة العالم"[(١)].

- ومع أنّ الشعب اللبناني، ليس واقعاً كمختلف شعوب الدول العربية بين حدّين: حدّ الحكم الاستبدادي الجائر من جهة، وحدّ الطرح الإسلامي الأصولي الرجعي من جانب آخر، فإنّه يمرّ بمأزق الصراع بين تيّارين معروفين بـــ ١٤ آذار و٨ آذار (٢٠٠٥). فريق غير مسلّح وذو علاقات عربية ودولية "هشة" خاضعة لمصالح الدول (فريق ١٤ آذار) وفريق مسلّح يتزعّمه تنظيم حزب الله (٨ آذار)، وهو فريق يملك قوّة عسكريّة كبيرة يستخدمها لفرض مطالبه على اللبنانيّين، ويستخدمها أيضاً لتعطيل مصالح الدولة.

---

(١) باتريك سيل، مقال في **النهار**، بيروت، ٢٠٠٩/٩/٢٢.

والأخطر في ذلك أن حزب الله مرتبط إيديولوجياً وسياسياً ومالياً وعسكرياً بتحالفات استراتيجيّة عضويّة وبنيويّة مع سوريا وإيديولوجيّة وإقليميّة مع إيران إلى حدّ "فقدان استقلاليّته وتحوّله إلى مجرّد وكيل يعمل لحساب الأصيل ويقوم بتنفيذ استراتيجيّته بصورة مباشرة وغير مباشرة"[١]، كما يقول المفكّر علي حرب.

- هذا الواقع الصعب والمعقّد يجعل من لبنان رأس حربة وحيداً في مواجهة إسرائيل ويتمّ ربط مصيره بالصراع العربي – الإسرائيلي. فهو بهذا المعنى "ساحة أو ورقة أو رهينة"، وبلد معلق ووطن مرجَأ لن يعرف الاستقرار إلا بعد حلّ كل مشاكل المنطقة!

٦ – إن انتفاضة (أو عامية) ١٤ آذار ٢٠٠٥ قد افتتحت زمن الانتفاضات العربيّة إذ هي في ذات الخط والمنحى وجودياً وفكرياً وسياسياً، لكن انعكاس هذه الانتفاضات هو سلبي على حزب الله لجملة أسباب:

- إنّ ما يحدث الآن هو يقظة عربيّة سنيّة تنشأ داخل العالم العربي بأكثريّته السنيّة (٧٠ %).

- إن الترجمة المباشرة لهذه اليقظة تعني وقف المدّ الشيعي الديني – السياسي كما تعمل له الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة، وبالتالي احتواء حركيّة الثورة الشيعيّة على امتداد المنطقة.

---

(١) علي حرب، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٩.

- الإطاحة بالأنظمة السنيّة المتحجّرة وإيقاظ الشارع السنّي على حرياته وحقوقه وقضاياه وأخذ زمام المبادرة.

- محاصرة نفوذ إيران وحزب الله والتضييق على هذا الأخير بوقف إمدادات التسلّح عبر سوريا وتحجيم دوره في لبنان.

- إستعادة العمل للقضيّة الفلسطينيّة وتضييق هامش استغلال حزب الله لهذه القضيّة.

- ترتكز الانتفاضات على ذهنيّة منفتحة ثقافياً ومتأثرة بعالم اليوم في مواجهة طروحات قرن-أوسطيّة لحزب الله والملالي والأصوليّات السنّويّة.

- تقلّص نفوذ حزب الله كحركة سياسية / عسكرية ذات قدرات ووظيفة إقليميّة.

- إنّ أوضاعاً كهذه، وفي ضوء ما يحدث في سوريا، ربّما تُسهم في عزل الحزب جيو-سياسياً، ما يدفعه إلى القيام بمغامرة عسكريّة في الجوار تعيد خلط الأوراق، تجاه الداخل اللبناني أو تجاه إسرائيل أو الإثنين معاً، ومثل هذه المغامرة الخطرة، قد تحفظ له، بحسب رأيه، مكانته كقوّة مقرِّرة، ومكانة زعيمه في الشارع العربي والإسلامي.

- على أن يبقى في الذهن واقع تناغم كلّ الأقليّات في المنطقة، بما فيها إسرائيل، في مواجهة الأكثريّة العربيّة السنيّة! فبقية الأقليات خصوم لإسرائيل، ولكن الديمغرافيا العربيّة السنيّة هي العدوّ الأوّل لإسرائيل لأنّها ترفض دمج إسرائيل الشعب والدولة والكيان في نسيج المنطقة، بحيث تبقى إسرائيل جسماً غريباً فيها!

٧ - إن الانعكاس المباشر لأحداث سوريا على لبنان، لا يتمثل بما يحدث على الحدود الشماليّة والشرقيّة فقط، بل قبل ذلك على تأليف الحكومة. فلم يكن السوريون ولا حلفاؤهم في لبنان في أجواء الانتفاضات العربيّة، وظنّوا فيما بعد أنّ بإمكانهم الالتفاف عليها كما فعلوا مع ثورة الأرز. لكنّ الأمور كانت أعمق وأخطر من ذلك بكثير، مما أوقع الجميع في الحيرة والتردّد والانتظار: لا يريدون التراجع.. ولا يستطيعون التقدّم. وسرعان ما وجدوا أنفسهم أمام موقف عربي / تركي صلب وهجومي (عبر قناتَي الجزيرة والعربية)، وأن زمن المسايرة والتنازلات والخضوع للاملاءات قد انتهى. وكان الموقف من إسقاط حكومة الرئيس سعد الحريري / ومن آل الحريري بالذات، هو الحدّ الفاصل في التعاطي مع النظام السوري. ومع أن الرئيس الأسد هو الذي اختار السيد نجيب ميقاتي لرئاسة الحكومة اللبنانيّة، فإنّ القرار العربي / التركي / الأميركي / الأوروبي بعدم السماح بسقوط لبنان كليّة في المعسكر الإيراني / السوري / الحزب اللاهي، جمّد الأمور كلّها وبدا

الرئيس المكلَّف عاجزاً عن تخطّي هذه المعادلة الجديدة وغير قادر على تجاوزها. وكان ملفتاً وذا مغزى لدى الجميع، في سوريا وفي لبنان، مدى ولاء شريحة مهمّة من سنّة سوريا لبيت الحريري. الأمر الذي يطرح بل يفرض حسابات جديدة على الجميع! وهو ما يحصل الآن! إنّها معركة الأحجام لإرساء ميزان قوى داخل سوريا ينعكس مباشرة على ميزان القوى داخل لبنان. وفي كلّ الأحوال، فإنّ "الحيّز" اللبناني لن يكون تحت سيطرة القوى البرو / إيرانيّة – سوريّة، وإن كان لهذه القوى تأثير مهمّ داخل هذا الحيّز!

٨ – لقد درج السوريّون، منذ حكم بيت الأسد، على اعتبار أن لهم الكلمة الطولى والأولى والأخيرة في قضايا سورية الكبرى (لبنان وفلسطين..)، ولهذا أسقطوا اتفاق مكّة (بين فتح وحماس برعاية الملك عبدالله بن عبد العزيز)، ومنعوا توقيع اتفاق القاهرة كي لا يكون لمصر كلمة فصل في الموضوع الفلسطيني. ولكنّهم الآن، وبعد تصاعد "البخار" السنّي الذي أحرج حماس، وبعد ضعف القبضة السورية على حماس في ظلّ ما يحدث في سوريا، فقد ذهب خالد مشعل إلى القاهرة ووقّع الاتفاق مع فتح إيذاناً بفتح صفحة جديدة من العلاقات الانتر-فلسطينيّة. فإذا أضفنا إلى ذلك مسارعة قوات درع الجزيرة للدخول إلى البحرين وسماح تركيا بعقد مؤتمر للمعارضة السورية في منطقة الاسكندرون، أمكن القول إنّ هناك هجوماً عربياً / تركياً سنياً شاملاً بين المتوسط

والخليج لجبه النفوذ الإيراني / السوري في المنطقة. وهو هجوم لم يكن ليحقق أية نتائج وأية فائدة وأية فعاليّة، لو لم يتغذّ من الاندفاعة الثوريّة العربيّة في مختلف الأقطار من جانب، ومن التجربة التركية والإسلام الإصلاحي، إسلام العدالة والتنمية، من جانب آخر. إنّ ظهور إيران وسوريا وحزب الله بمظهر مَن يرحّب بالانتفاضات العربية ليس صحيحاً، إلا بالنسبة لبلد واحد هو البحرين، يودّون من خلاله قلب النظام وتمديد الهلال الشيعي ومدّه بقاعدة مهمة في قلب الخليج العربي – الفارسي، وهي قاعدة متقدمة جداً وذات خطورة على أهم مركز استراتيجي في العالم فوق بحر النفط! لهذا، فالقرار الدولي بشأنها كان حازماً وحاسماً. وبيانات مجلس التعاون الخليجي ضد تمدّد إيران ومطامعها الخليجيّة تعبّر عن ذلك. وعلى العكس من ذلك، فإنّ مسار الانتفاضات العربية يسير في خطّ مناقض وناسخ لخط الحركات الشيعيّة في المنطقة. فالصراع السنّي – الشيعي قائم، وهو الأساس، وعبثاً تحاول مختلف الفئات أن تغطّيه بأثواب سياسيّة مهلهلة!

القسم الرابع: سنتان من عمر الربيع العربي

.. بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على انطلاق الربيع العربي، ما هي الملاحظات التي يمكن استخلاصها على امتداد الإقليم العربي، علماً بأن الأحداث تحمل كل يوم تطورات جديدة؟

١ - إن الربيع العربي، بدءاً من تونس مروراً بليبيا ووصولاً إلى مصر، كان صرخةً بشريّة من قلب المجتمع جسّدها "بو عزيزي"، ولكنّها صرخة تحرّر شعوب ذاقت الأمرّين طوال عقود من الزمن. إن منطلقها ومنطقها لم يكن فئوياً (حزبياً أو حركياً..) بل كان شمولياً إنسانياً، قضيّته ونضاله: الانعتاق من القهر الاجتماعو – سياسي.

٢ - لكن سرعان ما تلقفت الحركات الإسلاميّة بمختلف طبعاتها واتجاهاتها (من النهضة.. إلى الإخوان المسلمين.. إلى الحركات الأصوليّة التابعة للقاعدة وسواها..) هذه الموجة وأزاحت عصبة الشباب الليبرالي الحالم بالشعارات التحرّرية، وسرقت الثورة كونها قوى منظمة ومؤدلجة ومُسيّسة وذات تاريخ في النضال السياسي المعارض للسلطة في بلدانها، فكان من الأسهل عليها الحصول على تأييد قسم غير قليل من الرأي العام تحت آرمة "الإسلام".

٣ - هذا الدور الجديد، بل المتجدّد للحركات الإسلاميّة طرح بشكل فوريّ وفي قلب اليقظة الشعبيّة مدى وحدود انفتاح هذه الحركات وقابليّتها للعصرنة. وسرعان ما اكتشف جيل الشباب الثائر أنّه أمام شكل آخر من الديكتاتوريّة ذات الغطاء الديني هذه المرّة. وقد لاقت هذه الحركات الإسلاميّة صعوبة في التكيّف مع الوضع الجديد فقهياً وفكرياً وسياسياً ودستورياً لذا واجهت، وتواجه معارضة شرسة من قوى اجتماعيّة غير قليلة عبّرت عنها الأحداث في مصر، لأنّها بفكرها المتزمّت تشكّل تحدّياً للمجتمع وللحداثة وأول وأكثر ما يبدو مأزقها هذا في مجالات الفكر والفن والاعلام.. والرأي الآخر!

٤ - لقد ألقى مجلس التعاون الخليجي بزعامة المملكة العربيّة السعوديّة بثقله السياسي / والعسكري باتجاه كل من اليمن والبحرين. واستطاع الضغط العربي/الدولي أن يدفع بالرئيس علي عبدالله صالح إلى التنحّي وإلى خفض منسوب التوتّر بدخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين. وقد تبع ذلك تحوّلات تدريجيّة أدّت حالياً إلى الانتقال من مرحلة المواجهة بالعنف إلى المواجهة بالحوار في اليمن والبحرين على حدّ سواء.

٥ - لقد كشفت أحداث الربيع العربي مقدار ونوعية التمايزات داخل الأقطار العربيّة ونموذجها الأبرز بين ليبيا وسوريا حيث يعود التأثر والتأثير إلى التركيبة السوسيو-مذهبيّة لكل بلد وإلى مدى كونه جزءاً

من منظومة استراتيجيّة كوضع سوريا في المنظومة الإيرانيّة والحماية الروسيّة مقابل انكشاف ليبيّ كامل، وإلى الاصطفاف المذهبي ببُعده الشيعي كما عبّر عنه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بانتقاله من اتّهام النظام السوري بدعم عمليّات الإرهاب في العراق إلى دعم هذا النظام بتسهيل مرور الأسلحة والمقاتلين من إيران إلى سوريا عبر العراق! .. في حين أن العقيد القذافي كان يعيش في عالم الزعامة الطوباويّة أو ما يُسمّى في قاموس كيسنجر "الزعامة النبويّة".

٦ - إنّ الأمور في سوريا تتجه نحو تصعيد مخيف وخطر، على سوريا وعلى جيرانها وحتى على المشاركين والداعمين للمعارضة فيها. إنّ النظام في سوريا مستعدّ لأن يلعب أوراقه كلّها، ولا خيار أمامه غير ذلك ما دام نظاماً أقلّويّاً يؤمن بالحل الأمنيّ وليس السياسي. إنّ إعلان فرنسا وبريطانيا رغبتهما في تسليح المعارضة ومثلهما قرار الجامعة العربيّة، ومن ثمّ إعلان حكومة سوريّة للمناطق المحرّرة، كل ذلك يوسّع دائرة القتال ومن بواكيره القصف على الجهة الشرقيّة من الأراضي اللبنانيّة الخاصرة الأضعف والأكثر تعرّضاً علماً أن أوضاع سوريا ستنعكس بشكل دراماتيكي على لبنان أولاً. ولعلّ ما يفسّر الوضع المفجع في سوريا هو انتقال سلاح المواجهة بين الجانبين من السلاح التقليدي إلى الطيران.. إلى القنابل العنقوديّة.. إلى الصواريخ..!

٧ - إنّ موقف الولايات المتّحدة من أحداث سوريا يبدو "ملجوماً" من جهة ما. فهو يصل في آخر طبعاته على لسان الوزير كيري إلى حدود الضغط على الرئيس السوري لكي يعدّل في موقفه من الحل. وواضح منذ البداية أن الجهة التي تلجم الموقف الأميركي هي إسرائيل: كونها زعيمة الأنظمة الأقلّويّة في المنطقة أولاً، ولأنّها تعتبر نفسها ثانياً في مواجهة مع خصومها (النظام السوري والشيعة عامةً) وأعدائها (الشعب العربي السنّي) وبالتالي من مصلحتها أن يتقاتل خصومها وأعداؤها لينهك بعضهم بعضاً. إنّ موقف إسرائيل ممّا يحدث الآن في سوريا ليس جديداً. لقد عبّر عنه أدقّ تعبير المعلّق المعروف زئيف شيف صاحب الكلمة المسموعة لدى المؤسّستين السياسيّة والعسكريّة في إسرائيل، حين قال منذ العام ٢٠٠٧: "علينا أن نفكر بهدوء، بأنه رغم كل شيء، من الأفضل أن يسيطر بشّار الأسد في دمشق على أن يسيطر فيها الإخوان المسلمون"(١).

---

(١) **هاآرتز**، ٢/٣/٢٠٠٧ – نشرتها **البلد**، بيروت، ٣/٣/٢٠٠٧

خاتمة عامّة

لكلّ حدث عربي رجع صدى في لبنان.

فكيف إذا كان الحدث انتفاضات وتغييرات وربيعاً عربياً جديداً. ومع أن ميشال شيحا حذّرنا من أن جيراننا لن يجعلونا نرتاح سواء دخلوا إلى لبنان أم خرجوا منه أو أخرجوا منه، فإنّ لبنان معرّض للتجاذبات الإقليميّة والدوليّة، وهي تجاذبات تقوى وتشتدّ بفعل أمرين:

- المعطى السياسي الديمقراطي الجديد كثروة لبنانيّة ثابتة ومؤكّدة ومستمرّة في التاريخ.
- معطى الثروات الطبيعيّ التي أخرجت لبنان من "وظيفة" إلى "مصلحة حيويّة".

ومهما كانت درجة الالتزام بمصيره كما تعبّر عنها القوى الكبرى حديثاً، وعلى رأسها الولايات المتّحدة، فإنّ قوى الجوار الجغرافي لوطن الأرز ستظلّ تعمل وتسعى لاحتيازه واحتوائه! وسيظلّ لبنان نقطة مركزيّة تهدّد الاستقرار والسلام الإقليميّين والدوليّين. وسيكون على محبّي لبنان والمؤمنين به، والعاملين من أجل السلام والحرية فيه، وفي المنطقة والعالم، أن ينقذوه من براثن جيرانه وبعض الطوباويّين من أبنائه.

.. والحلّ الوحيد للوضعيّة اللبنانيّة، والذي أصبح شبه قاعدة في الحياة الدوليّة للدولة – الحاجز، هو العمل على تحييد لبنان (Neutralisation) على الطريقة النمساويّة. فانطلاقاً من موقعه الجغرافي، وواقعه الاجتماعي التعدّدي وتأثيره الفكري، ودوره في التوازنات الإقليميّة، ومكانته في المصالح الدوليّة، فقد استشرفت الديبلوماسيّة البريطانيّة مصير لبنان قبل قرن كامل ووضعت مشروعاً لتحييد لبنان في العام ١٩١٩، أي عشيّة إعلان دولة لبنان الكبير (١٩٢٠). هذا الوعي الدبلوماسي الرؤيوي البريطاني الخارق يؤكّد اليوم مصداقيّته، مردّداً ما قاله كبير المؤرخين الحضاريّين البريطانيّين أرنولد توينبي (Arnold Toynbee) [(١)]، مشيراً إلى شاعر إنكليزي مجّد المقاومة الأوربيّة ضد الهيمنة النابليونية بالقول: "إنّ الحريّة في العالم تعلَن بصوتين: صوت الجبل (سويسرا) وصوت البحر (انكلترا)، ويضيف توينبي: "**وفي لبنان يتّحد هذان الصوتان، إن تاريخ لبنان هو تاريخ أهل الجبال والملاحين على حدّ سواء... فهو تاريخ الحرية**"..

"أجل، إن لبنان الجبل والبحر ليس مجرّد ساحة، بل هو مساحة للحرية. وإن بلداً كهذا، لكي يبقى ويستمرّ، يجب أن تحكمه الأفكار وليس الأوهام"[(٢)].

جبيل – ٢٠١٣.

---

(١) في الندوة اللبنانيّة (١٩٥٧)، في محاضرة عنوانها "لبنان: التعبير عن التاريخ" (Le Liban : Expression de l'Histoire)

(٢) نبيل خليفه: **مدخل إلى الخصوصيّة اللبنانيّة**، بيبلوس (جبيل)، مركز بيبلوس للدراسات، ١٩٩٧، ص ٤٠٣.

الفصل الخامس

المخطّط النظري لمشروع دراسة استراتيجيّة كبرى في جزئين لدولتين متواجهتين حول الشرق الأوسط: إيران.. والسعوديّة!!

الجزء الأول: جيوبولتيك إيران،

واستراتيجيّة المرجع في المحور الشيعي.

الجزء الثاني: جيوبولتيك المملكة العربيّة السعوديّة،

واستراتيجيّة المركزيّة - الوسطيّة لقيادة العالم العربو-اسلامي

تقديم:

أولاً: يعتبر هنري كيسنجر "أن من يسيطر على قارة الوسط (التي هي القارة الاسلامية من اندونيسيا إلى المغرب) يسيطر على العالم"،

ومن يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على قارة الوسط،

ومن يسيطر على الخليج يسيطر على الشرق الأوسط.

هذه المعادلة الثلاثيّة الأبعاد تجعل من منطقة الخليج العربي – الفارسي الموقع الأكثر سخونة في صراع التيّارات السياسيّة والاقتصاديّة والإيديولوجيّة والدينيّة والماليّة والنفطيّة في العالم. من هنا ضرورة بل وجوب القيام بمسح جيو – سياسي واستراتيجي شامل لمختلف مكوّنات القوى الأساسيّة في المنطقة (القوى الاقليميّة والدوليّة)، مع التركيز، بشكل خاص، على الجانبين الأساسيّين المتواجهين:

١ – **جيوبوليتيك إيران واستراتيجيّة المرجع في المحور الشيعي.**

٢ – **جيوبولتيك المملكة العربيّة السعوديّة واستراتيجيّة المركزيّة – الوسطيّة لقيادة العالم العربو – اسلامي.**

ثانياً: هناك جملة أسباب تجعل من تحقيق هذا المشروع ضرورة علميّة ومصلحة قوميّة وعربيّة وإسلاميّة:

١ - في عالم اليوم، لم يعد جائزاً لرجل الدولة المسؤول أن يعتمد معايير العاطفة أو التسرّع أو الاستنساب أو الطوباويّة لتحديد خياراته وقراراته السياسيّة. ذلك أنه "**لم يعد يصح بعد الآن الحديث على السياسة والديبلوماسيّة بمعزل عن الاستراتيجيّة**".

٢ - هذا يعني ضرورة عقلنة العمل السياسي من حيث التحليلات والخيارات والاستراتيجيات والتكتيكات انطلاقاً من فعل إيمان بالعقلانيّة (بالمنطق) وبالقدرة على قيادة مجرى التاريخ في بلد معيّن وفي منطقة محدّدة، على أن يتمّ ذلك ضمن رؤية استراتيجيّة واضحة ومحدّدة.

٣ - إن الهدف الأسمى لهذا العمل السياسي هو **المصلحة العليا للدولة، كلّ دولة**، ومعناها:

أ - "تحقيق أمن الدولة في الداخل والخارج،

ب- وحماية السيادة الوطنيّة،

ج - وتنمية مقدرات الدولة من القوة،

د - وزيادة ثرائها الاقتصادي،

هـ- والدفاع عن معتقداتها الدينيّة والإيديولوجيّة،

و - وصيانة ثقافتها الوطنيّة،

ز - والتمسّك بمبدأ السلام".

٤ - إن أيّ مسؤول، في أية دولة من دول العالم، مهما كانت درجة الوعي السياسي عالية لديه، لا يمكنه لوحده إستشعار وتحقيق هذه الأهداف السبعة المكوّنة للهدف النهائي أي **للمصلحة العليا**. ومن هنا كانت الاستعانة، لدى الدول المتقدمة في العصر الحديث، بمراكز الدراسات والأبحاث كي تضع رؤى، قد تكون مختلفة، حول السبيل الأفضل لرسم وتحقيق هذه الأهداف. ذلك أن كل دولة في العصر الحديث إذا ما كانت تفتقر إلى الرؤية الاستراتيجيّة فستكون معرّضة أكثر من سواها للوقوع في أخطاء تكلّفها الكثير في أمنها وازدهارها.

٥ - إن المنطقة الشرق الأوسط عامة، ومنطقة الخليج خاصة، بحاجة ماسّة إلى دراسة جيوبوليتيكيّة تتناول **المنافسات، والنّزاعات، والصراعات** بين قوى متواجهة "للسيطرة على هذا الحيّز الجغرافي وعلى سكانه وثرواته"، تمهيداً للتحكّم بأمنه ومصيره. فلقد تبيّن، بل تأكد بوضوح، أن لدى إيران مطامح ومطامع ذات أبعاد إيديولوجيّة ودينيّة / شيعيّة تعبيراً عن استراتيجية واضحة للسيطرة على الخليج وعلى منطقة الشرق الأوسط.. امتداداً إلى العالم الإسلامي! وهي تستخدم كافة الطرق والأساليب والوسائل (التكتيكات) للوصول إلى هذه الأهداف، وفي مقدّمها حلف الهلال الشيعي: من إيران مروراً بالعراق والتحالف مع النظام

السوري وصولاً إلى حزب الله في لبنان كفصيل في الثورة الإيرانيّة، واستغلال الحوثيّين في اليمن والشيعة في البحرين!

٦ - إنّ للمملكة العربيّة السعوديّة دوراً أساسياً في التصدي لهذه المطامح والمطامع: حفاظاً على الإيمان الحنيف لأهل السنّة أولاً، ودفاعاً عن مصالح وثروات وسيادة الدول العربيّة ثانياً، وحفاظاً على أمن الخليج ثالثاً، ودرءاً لاستغلال الأقليّات الشيعيّة رابعا، والتزاماً بتحقيق الازدهار والاستقرار لشعوب المنطقة خامساً، والعمل على إرساء الأمن والسلام الإقليميّين والدوليّين سادساً.

٧ - إنّ المقاربة الجيو-سياسيّة لهذه المواجهة تفرض أمرين متلازمين:

الأول: تحليل كامل ودقيق للجانبين المتواجهين عبر الخليج وفي كافة ميادين المواجهة: الجغرافيا والتاريخ والدين والسياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والعسكر والثروات والأحلاف والمحاور والتسلّح والأقليّات والامتدادات الإيديولوجيّة والحزبيّة والعلاقات الاقليميّة والدوليّة.

الثاني: ضرورة البدء منطقياً بشرح الاستراتيجيّة الإيرانيّة لأنها الجهة المبادرة إلى الهجوم على كافة الجبهات، استراتيجياً وتكتيكياً، على أن يتمّ في مواجهة ذلك استشراف الرؤية الاستراتيجيّة للمملكة العربيّة السعوديّة: حصراً للمبادرة الإيرانيّة وتفشيلاً لها، وتمهيداً للانتصار عليها على امتداد المنطقة كلّها.

خلاصة

يمكن اختصار صورة الصراع بين إيران (الخميني وولاية الفقيه) والمملكة العربيّة السعوديّة بصورة رمزيّة تكاد تقول كل شيء وهي: **سعي إيران** (بتراثها الأمبراطوري وثورتها الشيعية) **لإزاحة المملكة العربية السعودية عن موقعها كدولة مركزيّة في الإسلام وفي الخليج والعالم العربي والإسلامي**، آملة أن تتمكن (ايران) يوماً من أن تصبح هي تلك الدولة المركزيّة في الإسلام. من هنا أيضاً ضرورة وأهميّة وخطورة المشروع الاستراتيجي السعودي للردّ المناسب على هذا التحدّي المصيري!

.. كل هذا يبرّر العمل الحثيث لإنجاز مشروع **"الاستراتيجيّة الكبرى حول الشرق الأوسط"**، لأنها ستكون السلاح السعودي الأقوى والأفعل في المواجهة، لأنّها تجسيد للشعار الشهير القائل:

"لكي نربح ونتنصر علينا أن نُقنع"

.(Pour vaincre, il faut convaincre)

جيوبوليتيك إيران

واستراتيجيّة المرجع في المحور الشيعي

Géopolitique de l'Iran
Et
Stratégie de Référence dans l'axe Chiite

مدخل: ما هو الجيوبوليتيك؟ ولماذا؟

هو العلم الحديث في الفكر السياسي لدراسة الدول والخلافات (فيها وبينها) والعلاقات الدوليّة.

ولأنه على ضوئه يمكن بناء الاستراتيجيّة.

أولاً: الشرق الأوسط: الموقع

الأهمية

النظام الشرق أوسطي

ثانياً: الخليج العربي – الفارسي:

١) المعطيات الجيو-سياسيّة: طبيعته وموقعه.

٢) الخليج الذي لم يعد فارسيّاً!
٣) من منطقة عبور جغرافي إلى منطقة اتصال ومصالح حيويّة لدول العالم.
٤) أمن الخليج: من يحرس مصالح العالم؟

ثالثاً: الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة: قراءة جيوبوليتيكيّة.

١) سياسة إيران وجغرافيتها: المعطيات الجغرافيّة.
٢) القراءة الايديولوجيّة للجغرافيا والتاريخ. إشكاليّة "الخليج الفارسي".
٣) الثروات: النفط – الحركية الشيعية – الديمغرافيا – التراث، المال، الموقع الاستراتيجي.
٤) نقاط القوة: الديناميّة، الراديكاليّة الإيديولوجيّة (ضد اسرائيل والغرب)، العسكرة، الأسلحة (النووي)، الصواريخ.
٥) إيران ودول الجوار الجغرافي: مشروع قوة إقليميّة.

رابعاً: الاستراتيجيّة الإيرانيّة

١) الهدف العام: السيطرة على الخليج والشرق الأوسط كمدخل للسيطرة على العالم الإسلامي. وذلك في سياق استراتيجيّة إيرانيّة تقوم على **منطق مزدوج:**

الأول: إقامة "**جبهة رفض**" ضد إسرائيل والولايات المتحدة، والغرب عامة، وهي **في العمق** جبهة خصومة لا جبهة عداوة لأسباب تاريخيّة موضوعيّة.

الثاني: إقامة "**محور شيعي**" يحمل شعار الدفاع عن حقوق ومصالح وتطلعات الأقليات الشيعيّة في المنطقة (جماعات وحركات وتيارات وحكومات (العراق) وأنظمة (سوريا) وأحزاب (حزب الله – لبنان).

٢) البعد الديني: التشيّع + الأرينة (Iranisation).

٣) البعد السياسي: السياسة النفطيّة

النزعة الاستقلالية

امتلاك مكان لائق في عالم اليوم.

٤) البعد العسكري: قوّة ضاربة: جيش عقائدي.

– السلاح النووي.

– الصواريخ.

– المواقع الاستراتيجيّة / مضيق هرمز (قفل العالم مفتاحه بيد إيران)، الجزر الثلاث على مدخل المضيق.

خامساً: التكتيكات المعتمدة:

١) استمرار المنحى الأمبراطوري الإيراني، من الشاه محمد رضا بهلوي.. إلى الإمام الخميني.

٢) استخدام العنف المباشر (أحداث المسجد الحرام (١٩٨٧).

٣) استغلال الأقليات الشيعيّة في الشرق الأوسط (والعالم):

- الحلف الإيراني – السوري (النظام العلوي)
- في لبنان، إنشاء حزب الله كفصيل إيراني على حدود إسرائيل.
- في البحرين: العمل للسيطرة على السلطة.
- في شرق المملكة العربّة السعودية (الاحساء): لإشغال وإضعاف المملكة باعتبارها المنافس الحقيقي لها في الخليج والشرق الأوسط والعالم الإسلامي.. وطرح "شرعية حماية الأماكن المقدسة".
- في دول خليجيّة: الإمارات والكويت.
- في اليمن: حركة الحوثّيين.

٤) استغلال القضيّة الفلسطينيّة: – يوم القدس

– فيلق القدس

- عدم الاعتراف بإسرائيل
- طرح شعار "محو إسرائيل عن الخريطة".

٥) استخدام المال السياسي.

٦) استخدام الترغيب والترهيب سبيلاً إلى التشيّع (الديني – السياسي): الحسينيّات.

٧) الإعلام الموجَّه (المنار).

سادساً: ثورة الخميني في ضوء تاريخ إيران والإسلام

١) الحكومة الاسلامية: الحكم الإلهي.

٢) الإيديولوجيّة الايرانو–شيعية.

٣) الملاّ في السلطة: دولة الملاّ.

٤) مصير الأقليات وخاصة الأقليّة السنيّة (في إيران).

٥) المحفزات: من زمن الصفويين إلى زمن آل فهلوي: الشعب الإيراني وكابوس التدخل الخارجي.

٦) النوايا: بسط هيمنة إقليميّة يؤكّدها: البحرين، شط العرب، الجزر الثلاث، عمان، ظفار، الحوثيون (في اليمن).. إنّها نوايا لم تتعدل أو تتبدل.. بل توسّعت!

٧) الأهداف: من "شرطي الخليج" إلى مرجعيّة الشرق الأوسط والمحور الشيعي في العالم:
من مهمّة سياسيّة قوميّة
إلى مهمة سياسيّة — قوميّة دينيّة عالميّة!

سابعاً: نقاط على حروف الاستراتيجيّة الإيرانيّة: المحدّدات.. والحدود!

١) العطوبيّة (Vulnérabilité) الجغرافيّة: الأرض المطوّقة (١٥ دولة).

٢) المأزق الديمغرافي (١٥ % من مسلمي العالم شيعة : ٨٥ % سنّة)، (٣٠ % من مسلمي الشرق الأوسط شيعة؛ ٧٠ % سنّة). علماً أن للديمغرافيا الدور البارز في تقرير مصائر شعوب ودول الشرق الأوسط في العصر الحديث.

٣) الفارق الايديولوجي: الالتباس الكبير في التوفيق بين ما ليس متوافقاً: (Réconcilier l'inconciliable): إيراني/اسلامي/شيعي/ ثوري/أصولي/ ديمغرافي... في إطار إرادة الله.. لا إرادة الشعب وفي ظلّ مرشد الثورة الإيرانيّة!

٤) المخاطرة التاريخيّة: التجربة الإيرانية الشيعيّة بين حدّي: العنف والمسؤوليّة.

ظلال النّزعة النبويّة والبعد عن الواقع في قيادة الفكر الشيعي.

٥) المحدّدات – الحدود الأربعة للاستراتيجيّة الإيرانيّة:

- تجاوز الحدود الدوليّة
- توسيع الحدود الاستراتيجيّة
- تأكيد حدود النفوذ
- وتحسين حدود المصالح

٦) إيران: الحقائق.. والأوهام!

من العنف "الصبياني" وأصوات التهديد المرتفعة (على لسان الرئيس الإيراني أحمدي نجاد)،

إلى مصداقيّة الدفاع عن الحرية الانسانية في حمى المسؤوليّة إنقاذاً للكرامة البشريّة: في فلسفة المقاومة ومعنى الشعب المقاوم: من أجل ماذا؟

٧) إيران المرجعيّة: لمن؟

للانتماء المذهبي الشيعي في الهلال الشيعي؟

وليس للانتماء الجيو-سياسي لشعوب الشرق الأوسط:

(المرجعيّة الشرعيّة للأقليات الشيعية.. لا للشعوب ولا للدول!)

المذهبيّة الفئويّة... وليس الانتماء الوطني والانساني.

الخلاصة:

كانت إيران، ولا تزال تخطّط وتأمل، مع مختلف امتداداتها في الهلال الشيعي ودول الشرق الأوسط من طهران إلى جنوب لبنان، وعبر الأقليات الشيعيّة في العالم، تأمل بلعب دور تاريخي **معكوس** يقلب الدور الذي قام به صلاح الدين الأيوبي ضد الفاطميين (الشيعة) في القرن الثاني عشر بهدف قلب المعادلة في العالم الإسلامي، ونقله من السيطرة السنيّة إلى السيطرة الشيعيّة، ومن ولاية المتغلّب (السنيّة) إلى ولاية الفقيه (الشيعيّة). وكما كان بيت المقدس الرافعة التاريخيّة لصلاح الدين في انتصاره على الفاطميّين وإعادة تركيز النظام السني على مختلف أرجاء العالم الإسلامي، تحاول إيران اليوم، وبكل الوسائل، وبالاستناد إلى ذات الرافعة التاريخيّة، أي القضيّة الفلسطينيّة والقدس تحديداً، ومباشرة عبر حزب الله والحوثيّين كفصيلين متقدّمين من الحرس الثوري الإيراني، قلب المعادلة داخل العالم الإسلامي مستغلّة: وجود إسرائيل، وكراهية الغرب، ومأساويّة القضيّة الفلسطينيّة كقضيّة إسلاميّة بامتياز، وحاشدة مختلف الوسائل للتأثير على الشعوب الإسلاميّة كافةً وعلى السعوديّة خاصة. لكن الدرس الذي يقدّمه تاريخ الإسلام والمسلمين كان ولا يزال: **"لقد كان الشيعة في أساس معظم الثورات في تاريخ الإسلام.. ولكنّهم كانوا على العموم أول ضحاياها"**[١].

---

(١) الخلاصة التي قلتها لتلاميذي من الشيعة يوم كنت أدرّس الأدب العربي في ثانويّة حسن كامل الصبّاح في مدينة النبطيّة بجنوب لبنان عام ١٩٦٤.

جيوبوليتيك المملكة العربيّة السعوديّة

استراتيجيّة المركزيّة الوسطيّة لقيادة العالم العربو – إسلامي

Géopolitique du Royaume de l'Arabie Saoudite
Stratégie de centralisation intermédiaire de leadership du monde Arabo-Musulman

تقديم: السعوديّة: بين الاستقطاب.. والاستهداف.

داخل اللعبة الكبرى في الشرق الأوسط وفي العالم.

- ضرورة الدراسة الجيوبوليتيكيّة
- ووجوب صياغة استراتيجيّة مناسبة.

A – جيوبوليتيك المملكة العربيّة السعوديّة

أولاً: المعطيات الجغرافيّة: – الاتساع

- الشكل
- الموقع
- الحدود

ثانياً: المعطيات الديمغرافيّة: – السكان

- التطوّر الديمغرافي
- الديمغرافيا والاستراتجيّة

ثالثاً: ثروات السعوديّة:

- التراث الديني: الأماكن المقدّسة الإسلاميّة
- الثروة المادية: النفط والغاز
- الثروة المالية: البترو دولار
- الثروة الجيو-إقليميّة: الخليج – البحر الأحمر
- الثروة الجيو-استراتيجية: الموقع المركزي بين الإسلام الآسيوي والإسلام العربي.

B – السعوديّة: المركزة (Centralisation)..

والمركزية (Centralisme).

١) في معنى المركزة.

٢) في معنى المركزية.

٣) أكثر وأكبر من قوة إقليميّة (Puissance régionale)... قيادة عربو-إسلاميّة! (Leadership arabo-musulman).

٤) مركزة ومركزية في عالم لامركزي (acentral).

- مواجهة الواقع الجغرافي: صحراء.. ورمال.. وواحات
- مواجهة الواقع البشري: قبائل.
- مواجهة المحيط: ولاءات عائليّة.. ومذهبيّة.

- مواجهة القوى الكبرى: بريطانيا بالأمس.. وأميركا اليوم!
- مواجهة القوى الأصوليّة: سنيّة.. وشيعيّة!

٥ – الدور الرائد للملك المؤسِّس عبد العزيز آل سعود.

- على مستوى الأرض والشعب.
- على مستوى الأسرة الحاكمة.
- على مستوى السلطة.
- على مستوى المؤسّسات الأمنيّة والسياسيّة.

٦ – مركزة الأمم (Etat-Nation).. ومركزيّة الأمة (Oumma) (بالمفهوم الإسلامي).

C – السعوديّة ومركزيّة الإسلام = الوسطيّة.

١ – في معنى الوسطيّة.

٢ – الإسلام دين الوسطيّة.

٣ – الوسطيّة والحركات الإسلاميّة المتطرّفة (سنيّة وشيعيّة).

٤ – الوسطيّة كمدخل للاستقرار الديني والثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي في العالم الاسلامي.

٥ – الوسطيّة وحوار الأديان والثقافات.

٦ – السعوديّة دولة وسطيّة في موقعها ودينها وسياستها وممارساتها.

٧ – السعوديّة الوسطيّة والباب المفتوح على اجتهادات مرجعيّة الأزهر.

D – العلاقات السعوديّة – الإيرانيّة من منظور جيو–استراتيجي

١ – صراع مصيري شامل في الدين والإيديولوجيا والجيو – استراتيجيا والدور على قيادة العالم الإسلامي.

٢ – الميدان المباشر: الخليج (مجلس التعاون لدول الخليج العربية).

٣ – الرمز: القدس كحافز لإثارة المشاعر الاسلاميّة.

٤ – الأدوات: الأقليّات الشيعيّة وخاصّة في مناطق شرقيّ المملكة (الاحساء) وجنوبها (الحوثيّون في اليمن).

٥ – أمن الخليج: من يهدّد أمن الخليج؟ ومن يحفظ هذا الأمن الذي يرتبط به أمن العالم؟

٦ – العراق كدولة "حاجز" بين السعوديّة وإيران (الحرب العربيّة الفارسيّة ١٩٨٠-١٩٨٨).

٧ – انعكاسات المحور الإيراني – السوري على علاقات السعوديّة بكل من البلدين.. واستطراداً على القضيّة اللبنانيّة.

٨ – مصر كظهير استراتيجي للسعودية: دينياً وجيو–سياسياً، في إطار "القوس السني" لمواجهة "الهلال الشيعي"!

E – العلاقات السعوديّة الأميركيّة

١ – استرجاع للتاريخ: حقبة الأربعينات!

٢ – عودة إلى استراتيجيّة المصالح العليا.. والمواد الاستراتيجيّة.

٣ – العلاقات السعوديّة – الأميركيّة: محدّداتها.. وحدودها!

٤ – السعوديّة مصلحة استراتيجيّة حيويّة للقوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتّحدة.

٥ – الشركات الكبرى (أرامكو) والمنظمات الكبرى (أوبك)، والقرارات الكبرى: امتحان دائم للاستقلاليّة!

٦ – الطاقة ومصير الحضارات والدول في القرن الحادي والعشرين!

٧ – الانعكاس السلبي للالتزامات الأميركيّة تجاه إسرائيل على العلاقات السعوديّة – الأميركيّة!

F – السعوديّة: التحدّيات والاستجابة! المبادئ.. والأسُس! (نظرية المؤرّخ البريطاني أرنولد توينبي Arnold Toynbee).

١ – إسرائيل.. والصهيونيّة.

٢ – الأقليات الشيعيّة.

٣ – الأصوليّة المرتبطة بالخارج.

٤ – العمالة الأجنبية.

٥ – أوبك وحفظ التوازن الدولي لمصادر الطاقة.

٦ – التصحّر.

٧ – ندرة المياه.

٨ – السلاح الخطر: سلاح النفط.. والتسلّح!

٩ – الإشكاليّة الديمغرافيّة!

١٠ – الديموقراطيّة.

١١ – الإصلاح.

G – السعوديّة ومصيرها التاريخي:

المركزيّة – الوسطيّة: المستلزمات.. والتبعات!

١ – وجوب امتلاك الحد الأعلى من الوعي السياسي لدى المسؤولين السعوديّين على كافة المستويات وفي كافة المؤسّسات العامّة في ما يتخطّى: انتماءاتهم العائليّة، وتركيباتهم النفسيّة والثقافيّة والتزاماتهم الإيديولوجيّة ومواقعهم السلطويّة!

٢ – الانتقال من العروبة المغلقة.. إلى العروبة الحضاريّة، عروبة القرن الحادي والعشرين.

٣ – المرأة: من نقطة ضعف إلى نقطة قوة: الربط بين الإسلام والحياة!

٤ – عقلنة الإنفاق التزاماً بالمستقبل: محدّدات الاقتصاد الريعي!

٥ – تجديد إسلام أهل السنّة: الوهابية في ضوء الوسطية والأزهرية، الاجتهاد.. في الاجتهاد! رجال الدين والاجتهاد!

٦ – لزومية التنسيق الديني مع الأزهر كمرجعيّة دينيّة إسلاميّة: لمقاربة قضايا الإسلام ورؤيته لعالم اليوم.

٧ – الإسلام والحداثة: تجديد الإنسان والمجتمع والدولة في مجتمع تعدّدي ديمقراطي.

٨ – الثقافة كرافعة تاريخية تقرر مصير المملكة ودول العالم بفضل التعليم العالي: "التعليم العالي سيقرّر مصير الدول في القرن الحادي والعشرين" (الأونيسكو)، وعلى قاعدة: **الجامعات.. وليس المخابرات!**

خلاصة:

ليس من دولة في العالم، سوى المملكة العربيّة السعوديّة، تجتمع فيها ولديها مصالح العالم وترتبط بها استراتيجيّات كل الدول، وكل اقتراب منها يشكّل مساساً بالأمن الدولي ومصالح الدول الكبرى والصغرى على السواء. فهي سيّدة الاحتياط النفطي، وسيّدة الإنتاج والتصدير في آن. لذا فالمملكة هي دائماً عرضة للتجاذبات الإقليميّة والدوليّة لكونها حاضنة لأغلى وأغنى ثروة إستراتيجيّة. هذا الوضع الدقيق والصعب والخطر في آن يستدعي من

المسؤولين السعوديّين (ومن الشعب السعودي) أن تكون لديهم اليقظة الدائمة والوعي الكافي والوسائل المناسبة للردّ على كافة المخاطر والتهديدات والتحدّيات التي تواجهها المملكة. وهذا لا ولن يتحقق إلا بوضع إستراتيجيّة شاملة للمملكة نابعة من تحليل وضعيّتها الجيوبولتيكيّة على قاعدة الوقائع وليس التصوّرات أو الأوهام، وبما يحقّق مصالحها القوميّة العليا، على أن تأخذ في الاعتبار مصالح الأسرة الدوليّة في الإنماء والاستقرار والسلام. ومثل هذه الاستراتيجيّة، وبكلّ أسف، هي غير موجودة حتّى الآن، لا بمثل هذه الصيغة، ولا بغيرها من الصيغ!

.. إنّ هذا المخطّط المقترح يشكّل عمليّاً مدخلاً ممكناً لصياغة مثل هذه الاستراتيجيّة.

٢٠١٢/٨/٥

ملاحظات ختاميّة

قد يكون من حسناتنا، أو من سيّئاتنا، كأستاذ ثانوي وجامعي ومحلّل جيو-سياسي، الاهتمام بمسألة الإيصال: إيصال الأفكار بجلاء ووضوح إلى القرّاء بعيداً عن الأساليب الإنشائيّة والسرد الأدبيّ. وعليه، فإننا نختم هذا الكتاب بالملاحظات الأساسيّة التالية:

أوّلاً: الكثيرون يتفاجؤون من عنوان الكتاب وهم يظنّون العكس. فالسنّة في رأيهم، وانطلاقاً من ممارسات بعض الحركات الأصوليّة السنيّة، يَستهدِفون ولا يُستهدَفون. هؤلاء لا يدركون أنّ ما يحصل هو نتيجة لما يواجهه أهل السنّة على صعيد العالم دينيّاً وحضاريّاً واجتماعيّاً وسياسيّاً: إنّهم في مواجهة مع أميركا وأوربا (الغربيّة والشرقيّة) وإيران الشيعيّة وملحقاتها، ومع الصين البوذيّة ومع الهند الهندوسيّة، أي مع أكثر من ثلثي سكان العالم! وما ذلك إلاّ لأنّ أهل السنّة يشكّلون كتلة كبرى ومتراصة، لديها، مثل بقيّة القوى الدينيّة الكبرى، مشروع جيوبولتيكي للسيطرة على العالم.

ثانياً: إنّ الأزمة الكبرى المطروحة أمام عالم اليوم، بعد انهيار الإيديولوجيّات الماركسيّة والقوميّة، هي عقلنة وتأوين (actualisation) الفكر الديني في

الإسلام والمسيحيّة على السواء، وهي تجربة دقيقة وصعبة يترابط فيها الفكر والثقافة والدين والسلطة، وهو ما يفرض الالتزام بمنطق العلم والتاريخ وليس بالعواطف الغريزيّة البائسة!

ثالثاً: إنّ قضيّة الثورة التي يدّعيها الجميع، هي قضيّة الوجود لأنّ الموت والحياة هما اللذان يتصارعان في الثورة. "والمهم في الثورة ليس العنف بل المسؤوليّة: نحو الذات ونحو الآخر، فالمسؤوليّة تعني الحريّة. أما العنف فهو مظهر صبياني يربض في أعماقنا"(١)، كما يقول الأب بولس نويا اليسوعي.

رابعاً: إنّ عمليّة التأوين المطلوبة للفكر والدين والثقافة، تندرج تحت عنوان عريض هو: **الحداثة**. "والحداثة تعريفاً، بحسب محمد أركون، هي عبارة عن استراتيجيّة شموليّة يتّبعها العقل من أجل السيطرة على كل مجالات الوجود والمعرفة والممارسة عن طريق إخضاعها لمعايير الصلاحيّة أو عدم الصلاحيّة. ومن المعلوم أنّ هذه المعايير تتزايد صرامتها ودقتها ومرونتها أكثر فأكثر من أجل فهم الواقع بشكل أكثر مطابقة وصحة ودقة. وبالتالي، فلا يمكن أن نأخذ جزءاً من الحداثة ونترك الباقي"(٢).

---

(١) **مواقف**، السنة الأولى، نيسان ١٩٦٩، ص ١٥٨.

(٢) محمد أركون: **أين هو الفكر الإسلاميّ المعاصر**، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، طبعة ٣، ٢٠٠٦، ص ١٨١.

خامساً: سنأخذ من محمد أركون نموذجاً حداثيّاً هو الأكثر دقّةً وأهميّةً في الإيديولوجيا الإسلاميّة، عنيت مفهوم **الوحدة** (unicité) للدولة والسلطة والمواطنة وهو مفهوم إسلاميّ قائم تاريخيّاً على وحدانيّة الله والوحي والحاكم والسلطة والدولة والقيم والنظم وأنماط الحياة. فالوحدة هي ذروة الأخلاقيّة الإسلاميّة في حين أن الحرية هي ذروة الأخلاقيّة المسيحيّة. يقول الدكتور أركون: "إنّ العرب والمسلمين فكّروا دائماً بمسألة الدولة من خلال المركزيّة التوحيديّة. ولا أي قائد سياسي عربي أو إسلامي ولا أيّ واحد خطر بباله التصوّر المركّب للدولة كحلّ سياسي لمشكلة التعدّديّة الثقافيّة في المجتمع المدني.. علماً أن الاعتراف بالتعدّديّة والتنوّع ليس مضاداً لعاطفة التضامن والوحدة وإنّما هو مقوٍّ لها إذ يجعلها تبدو أكثر واقعيّة وأكثر إنسانيّة"[١].

سادساً: إنّ أسوأ خيار هو خيار حلف الأقلّيات في مواجهة الأكثريّة العربيّة السنيّة. إنّه مشروع مجازر للمستقبل. وإنّ أفضل خيار هو خيار العمل لترويض الصراعات والعمل لقيام تفاهم تاريخي بين الأقلّيات والأكثريّة يكون فيه الحلّ لصالح الجانبين على السواء في ظلّ تحكيم العقل واستبعاد العنف والتزام مصالح الجماعة لا مصالح القوى الدوليّة الساعية إلى إضعاف المسلمين بإذكاء الفتنة في ما بينهم سنّة،

---

(١) محمد أركون: **الفكر الإسلامي**، دار الساقي، ١٩٩٠، ص ٢٨٦-٢٨٧.

خامساً: سنأخذ من محمد أركون نموذجاً حداثيّاً هو الأكثر دقّةً وأهميّةً في الإيديولوجيا الإسلاميّة، عنيت مفهوم **الوحدنة** **(unicité)** للدولة والسلطة والمواطنة وهو مفهوم إسلاميّ قائم تاريخيّاً على وحدانيّة الله والوحي والحاكم والسلطة والدولة والقيم والنظم وأنماط الحياة. فالوحدة هي ذروة الأخلاقيّة الإسلاميّة في حين أن الحرية هي ذروة الأخلاقيّة المسيحيّة. يقول الدكتور أركون: "إنّ العرب والمسلمين فكّروا دائماً بمسألة الدولة من خلال المركزيّة التوحيديّة. ولا أي قائد سياسي عربي أو إسلامي ولا أيّ واحد خطر بباله التصوّر المركّب للدولة كحلّ سياسي لمشكلة التعدّديّة الثقافيّة في المجتمع المدني.. علماً أن الاعتراف بالتعدّديّة والتنوّع ليس مضاداً لعاطفة التضامن والوحدة وإنّما هو مقوٍّ لها إذ يجعلها تبدو أكثر واقعيّة وأكثر إنسانيّة"[١].

سادساً: إنّ أسوأ خيار هو خيار حلف الأقلّيّات في مواجهة الأكثريّة العربيّة السنيّة. إنّه مشروع مجازر للمستقبل. وإنّ أفضل خيار هو خيار العمل لترويض الصراعات والعمل لقيام تفاهم تاريخي بين الأقلّيّات والأكثريّة يكون فيه الحلّ لصالح الجانبين على السواء في ظلّ تحكيم العقل واستبعاد العنف والتزام مصالح الجماعة لا مصالح القوى الدوليّة الساعية إلى إضعاف المسلمين بإذكاء الفتنة في ما بينهم سنّة،

---

(١) محمد أركون: **الفكر الإسلامي**، دار الساقي، ١٩٩٠، ص ٢٨٦-٢٨٧.

وإبراز الروح المدنيّة وخلق حوار دائم بين المسلمين وبين العالمين الإسلامي والمسيحي وتعميم كل جديد (كل تأوين) في الديانتين والمذهبين، ونشر هذا الاجتهاد بما يقدّمه علماء الاجتهاد في الإسلام والمسيحيّة. كل ذلك في إطار احترام عميق لما يجمع وما يفرّق بين الديانتين. فعالم الغد لن يُبنى إلاّ على حوار الحضارات.. وحوار الحضارات لن يُبنى إلاّ على حوار الديانات!!

.. إنّ الأزهر الشريف والفاتيكان ومرجعيّة قُمْ مدعوّون للقيام بهذه المهمّة التاريخيّة التي هي أهمّ وأخطر المهام الاستثنائيّة لهذه المرجعيّات الثلاث.

الإسلام والديمقراطيّة

خمسة تحفّظات للإسلام على الديمقراطيّة:

١ – القوانين في الإسلام هي إلهيّة وليست بشريّة.

٢ – الحاكم هو الله وليس الشعب.

٣ – المواطنيّة: لا تمكن مساواة جميع المواطنين في الدولة الإسلاميّة، فغير المسلمين هم أهل ذمّة.

لذا تعارض الحركات الإسلاميّة لائحة الحقوق المدنيّة.

٤ – ولاية المتغلّب: إطاعة أولي الأمر ولو كانوا مستبدّين ومن خارج، وحتى ضدّ رأي الأمّة أو الغالبيّة فيها.

٥ – الوحدانيّة **L'unicité** في أساس الإيديولوجيّة الإسلاميّة الوحدانيّة أو ما يسمّيه محمّد أركون « **Le centrisme unificateur** »، ولا أيّ قائد سياسي عربي أو إسلامي آمن بالتركيبة التعدّدية للدولة المرتبطة بتعدّديّة المجتمع.

إنّ التوجّس من الديمقراطيّة يعود إلى أمرين:

أ – لأنّ الاستعمار الغربي هو منتج وحامل وحامي الديمقراطيّة (نتاج الحضارة الغربيّة المسيحيّة).

ب– إرتباط الديمقراطيّة بالعلمانيّة، بما ينقض ويناقض الدين والدولة في الإسلام.

الْملاحــــق

وثائق الأزهر

رؤيــــة للدولة الإســـلاميّة

في القرن الحادي والعشرين

(٢٠١١-٢٠١٣)

دستور الأزهر الإسلامي للعام ١٩٧٨[1]

تثير الدساتير الجديدة في عدد من الدول العربيّة مثل مصر وتونس والأردن والمغرب حماس الإسلاميّين نحو طرح دستور متوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلاميّة، هذا ما يستدعي من الذاكرة التاريخيّة على الفور، مشروع دستور إسلامي وضعه الأزهر الشريف في سبعينات القرن العشرين.

تعود قصة هذا الدستور إلى توصية أصدرها مجمع البحوث الإسلاميّة في الأزهر الشريف الذي عقد في تشرين الأوّل (أكتوبر) ١٩٧٧، بأن يقوم الأزهر ومجمع البحوث الإسلاميّة بصفة خاصة بوضع دستور إسلامي ليكون بتصرّف أية دولة تريد أن تأخذ بالشريعة الإسلاميّة.

تمّ إنجاز مشروع الدستور خلال عام وصدر في تشرين الأوّل ١٩٧٨، ونشرته مجلّة الأزهر في نيسان (أبريل) سنة ١٩٧٩ ميلاديّة.

من مواد الدستور الأزهري:

- المسلمون أمّة واحدة.
- الشريعة الإسلاميّة مصدر كل تقنين.

---

(١) نشرته جريدة **الحياة** بتاريخ ٢٠١٣/١١/٩.
وقد تعمّدنا نشره لإبراز التطوّر الذي حدث في فكر الأزهر الديني بين هذا النص والوثائق الحديثة الصادرة عن الأزهر (٢٠١١-٢٠١٣).

- يجوز أن تتعدّد الدول في الأمّة الإسلاميّة، وأن تتنوّع أشكال الحكم فيها.
- يقوم الشعب بمراقبة **الإمام** وأعوانه وسائر الحكّام ومحاسبتهم وفق أحكام الشريعة الإسلاميّة.
- التعاون والتكافل أساس المجتمع.
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض ويأثم مَن يقصر فيه مع القدرة عليه.
- الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق، وتكفل الدولة دعم الأسرة، وحماية الأمومة، ورعاية الطفولة، وتهيئة الوسائل المحقّقة لذلك.
- حماية الأسرة واجب الدولة بالتشجيع على الزواج، وتيسير أسبابه المادية بالإسكان والمعونات الممكنة، وتكريم الحياة الزوجيّة وتهيئة الوسائل لحسن تبعة المرأة لزوجها وخدمة أولادها، واعتبار العناية بالأسرة أول واجباتها.
- العناية بسلامة الأمّة وصحة الأفراد واجب الدولة وعليها توفير الخدمات الطبيّة المجانيّة للمواطنين من وقائيّة علاجيّة.
- طلب العلم فريضة، والتعليم واجب الدولة وفقاً للقانون.
- التربية الدينيّة منهج أساسي في كل مراحل التعليم.
- التبرج محظور، والتصاون واجب، وتصدر الدولة القوانين والقرارات بصيانة الشعور العام من الابتذال.
- اللغة العربيّة اللغة رسميّة، والتاريخ الهجري واجب ذكره في المكاتبات الرسميّة.
- الولاية العامّة منوطة بمصلحة الرعيّة، وبخاصة حماية الدين والعقل والنفس والمال والعرض.

- يجوز أن تتعدّد الدول في الأمّة الإسلاميّة، وأن تتنوّع أشكال الحكم فيها.
- يقوم الشعب بمراقبة **الإمام** وأعوانه وسائر الحكّام ومحاسبتهم وفق أحكام الشريعة الإسلاميّة.
- التعاون والتكافل أساس المجتمع.
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض ويأثم مَن يقصر فيه مع القدرة عليه.
- الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق، وتكفل الدولة دعم الأسرة، وحماية الأمومة، ورعاية الطفولة، وتهيئة الوسائل المحقّقة لذلك.
- حماية الأسرة واجب الدولة بالتشجيع على الزواج، وتيسير أسبابه المادية بالإسكان والمعونات الممكنة، وتكريم الحياة الزوجيّة وتهيئة الوسائل لحسن تبعة المرأة لزوجها وخدمة أولادها، واعتبار العناية بالأسرة أول واجباتها.
- العناية بسلامة الأمّة وصحة الأفراد واجب الدولة وعليها توفير الخدمات الطبيّة المجانيّة للمواطنين من وقائيّة علاجيّة.
- طلب العلم فريضة، والتعليم واجب الدولة وفقاً للقانون.
- التربية الدينيّة منهج أساسي في كل مراحل التعليم.
- التبرج محظور، والتصاون واجب، وتصدر الدولة القوانين والقرارات بصيانة الشعور العام من الابتذال.
- اللغة العربيّة اللغة رسميّة، والتاريخ الهجري واجب ذكره في المكاتبات الرسميّة.
- الولاية العامّة منوطة بمصلحة الرعيّة، وبخاصة حماية الدين والعقل والنفس والمال والعرض.

- يكون للدولة **إمام**، وتجب الطاعة له وإن خولف في الرأي.

- يبيّن القانون طريقة البيعة العامّة في اختيار الإمام، على أن تتم البيعة العامّة تحت إشراف القضاء، وتكون البيعة بالغالبيّة المطلوبة لأصوات المشتركين في البيعة.

- يشترط للمرشح لرئاسة الدولة: الإسلام، والذكورة، والبلوغ، والعقل، والإصلاح، والعلم بأحكام الشريعة الإسلاميّة، لأصحاب الحق في البيعة عزل الإمام متى تحقق سببه، وبالطريق التي يبيّنها القانون، يخضع الإمام للقضاء، وله الحضور أمامه بوكيل عنه، تكفل الدولة استقلال القضاء، والمساس باستقلال القضاء جريمة.

- يكون للدولة مجلس للشورى يمارس الاختصاصات الآتية: سن القوانين بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلاميّة، اعتماد الموازنة العامّة للدولة وحسابها الختامي، ممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذيّة، تقرير مسؤوليّة الوزارة عن أعمالها وسحب الثقة بها عند الاقتضاء.

- تتولّى الحكومة مسؤوليّة إدارة شؤون الحكم وتحقيق المصالح الشرعيّة، وتكون مسؤولة أمام الإمام.

- يحدّد القانون شروط تعيين الوزراء، والأعمال المحظورة عليهم أثناء تولّي مناصبهم، وطريقة محاكمتهم عما يقع منهم في عملهم.

* * *

هذا الدستور فيه العديد من المواد التي تؤكد بصورة أساسيّة حقوق الإنسان، على رأسها تجريم التعذيب واستغلال القضاء، ومن الملفت نصه على إلزام الدولة

بالتربية في المدارس دون تحديد الذين مسيحيّاً أم مسلماً، فضلاً عن تأكيده حرية الرأي والتعبير وتكوين النقابات والأحزاب، لكنّه احدث توازناً بين الرأسماليّة الشرسة والرأسماليّة المتوازنة، فهذا الدستور متوازن يذكرنا بالرأسماليّة المتوازنة بين العدالة الاجتماعيّة وحق الكسب وتنمية رأس المال، فيكفل حق العلاج على نفقة الدولة لكل المواطنين، وتكوين الجمعيّات والنقابات، بل اعتبر الدستور التعاونيّات ضمن مواده.

لكن الدستور لم يكن عصريّاً في بعض المصطلحات السياسيّة، فأصرّ على مصطلح البَيعة لكنّه يعود ليذكر الانتخابات، ومصطلح الإمام بدلاً من الرئيس، علماً بأن مصطلح الإمام يحمل سلطتين دنيويّة وروحيّة، بينما سلطة الرئيس دنيويّة، ولم يحدد الدستور هل الإمام يُنتخب إلى وفاته أم إلى مدة محدّدة، لكن يبقى هذا الدستور اجتهاداً فيه العديد من المواد التي يمكن الأخذ بها ومناقشتها، وتحمل بعض مواده نظرة تقدّميّة اجتهاديّة تستحق التقدير.

الحياة، ٩/١١/٢٠١٣.

نصّ وثيقة الأزهر حول مستقبل مصر

الوثيقة تطالب بدولة ديمقراطيّة على أساس دستور توافقي وأن تكون الشريعة هي المصدر الأساسي للتشريع

٢١ يونيو ٢٠١١

بمبادرة كريمة من الأستاذ الدكتور أحمد الطيّب شيخ الأزهر، اجتمعت كوكبة من المثقفين المصريين على اختلاف انتماءاتهم الفكريّة والدينيّة مع عدد من كبار العلماء والمفكرين في الأزهر الشريف، وتدارسوا خلال اجتماعات عدة مقتضيات اللحظة التاريخيّة الفارقة التي تمرّ بها مصر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير وأهميتها في توجيه مستقبل مصر نحو غاياته النبيلة وحقوق شعبها في الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعيّة.

وقد توافق المجتمعون على ضرورة تأسيس مسيرة الوطن على مبادئ كليّة وقواعد شاملة تناقشها قوى المجتمع المصري وتستبصر في سيرها بالخطى الرشيدة، لتصل في النهاية إلى الأطر الفكريّة الحاكمة لقواعد المجتمع ونهجه السليم.

واعترافاً من الجميع بدور الأزهر القيادي في بلورة الفكر الإسلامي الوسطيّ السديد، فإنّ المجتمعين يؤكّدون أهمّيته واعتباره المنارة الهادية التي يُستضاء بها، ويحتكم إليها في تحديد علاقة الدولة بالدين وبيان أسس السياسة الشرعيّة الصحيحة

التي ينبغي انتهاجها؛ ارتكازاً على خبرته المتراكمة، وتاريخه العلمي والثقافي الذي ارتكز على الأبعاد التالية:

١- البُعد الفقهي في إحياء علوم الدين وتجديدها، طبقاً لمذهب أهل السنّة والجماعة الذي يجمع بين العقل والنقل ويكشف عن قواعد التأويل المرعيّة للنصوص الشرعيّة.

٢- البُعد التاريخي لدور الأزهر المجيد في قيادة الحركة الوطنيّة نحو الحريّة والاستقلال.

٣- البُعد الحضاري لإحياء مختلف العلوم الطبيعيّة والآداب والفنون بتنوّعاها الخصبة.

٤- البُعد العملي في قيادة حركة المجتمع وتشكيل قادة الرأي في الحياة المصريّة.

٥- البُعد الجامع للعلم والريادة والنهضة والثقافة في الوطن العربي والعالم الإسلامي.

وقد حرص المجتمعون على أن يستلهموا في مناقشتهم روح تراث أعلام الفكر والنهضة والتقدم والإصلاح في الأزهر الشريف، ابتداءً من شيخ الإسلام الشيخ حسن العطّار وتلميذه الشيخ رفاعة الطهطاوي إلى الإمام محمد عبده وتلاميذه وأئمته المجتهدين من علمائه من أمثال المراغي ومحمد عبدالله دراز ومصطفى عبد الرازق وشلتوت وغيرهم من شيوخ الإسلام وعلمائه إلى يوم الناس هذا.

كما استلهموا في الوقت نفسه إنجازات كبار المثقفين المصريّين ممّن شاركوا في التطوّر المعرفي والإنساني، وأسهموا في تشكيل العقل المصري والعربي الحديث في نهضته المتجدّدة، من رجال الفلسفة والقانون، والأدب والفنون، وغيرها من المعارف التي صاغت الفكر والوجدان والوعي العام، اجتهدوا في كل ذلك وركّزوا

في وضع القواسم المشتركة بينهم جميعاً، تلك القواسم التي تهدِفُ إلى الغاية السامية التي يرتضيها الجميع من عقلاء الأمّة وحكمائها، والتي تتمثّل في الآتي:

تحديد المبادئ الحاكمة لفهم علاقة الإسلام بالدولة في المرحلة الدقيقة الراهنة، وذلك في إطار استراتيجيّة توافقيّة، ترسم شكل الدولة العصرية المنشودة ونظام الحكم فيها، وتدفع بالأمّة في طريق الانطلاق نحو التقدّم الحضاري، بما يحقق عمليّة التحوّل الديمقراطي ويضمن العدالة الاجتماعيّة، ويكفل لمصر دخول عصر إنتاج المعرفة والعلم وتوفير الرخاء والسلم، مع الحفاظ على القيم الروحيّة والإنسانيّة والتراث الثقافي؛ وذلك حماية للمبادئ الإسلاميّة التي استقرّت في وعي الأمّة وضمير العلماء والمفكّرين من التعرّض للإغفال والتشويه أو الغلوّ وسوء التفسير، وصوناً لها من استغلال مختلف التيّارات المنحرفة التي قد ترفع شعارات دينيّة طائفيّة أو ايدلوجيّة تتنافى مع ثوابت أمّتنا ومشتركاتها، وتحيد عن نهج الاعتدال والوسطيّة، وتُناقِض جوهر الإسلام في الحرية والعدل والمساواة، وتبعدُ عن سماحة الأديان السماويّة كلّها.

من هنا نعلن توافقنا نحن المجتمعين على المبادئ التالية لتحديد طبيعة المرجعيّة الإسلاميّة النيّرة، التي تتمثل أساساً في عدد من القضايا الكليّة، المستخلصة من النصوص الشرعيّة القطعيّة الثبوت والدلالة، بوصفها المعبّرة عن الفهم الصحيح للدين، ونجملها في المحاور التالية:

أولاً: دعم تأسيس الدولة الوطنيّة الدستوريّة الديمقراطيّة الحديثة، التي تعتمد على دستور ترتضيه الأمّة، يفصل بين سلطات الدولة ومؤسّساتها القانونيّة الحاكمة. ويحدّد إطار الحكم، ويضمن الحقوق والواجبات لكل أفرادها على قدم المساواة،

بحيث تكون سلطة التشريع فيها لنوّاب الشعب؛ بما يتوافق مع المفهوم الإسلاميّ الصحيح، حيث لم يعرف الإسلام لا في تشريعاته ولا حضارته ولا تاريخه ما يعرف في الثقافات الأخرى بالدولة الدينيّة الكهنوتيّة التي تسلّطت على الناس، وعانت منها البشريّة في بعض مراحل التاريخ، بل ترك للناس إدارة مجتمعاتهم واختيار الآليّات والمؤسّسات المحقّقة لمصالحهم، شريطة أن تكون المبادئ الكليّة للشريعة الإسلاميّة هي المصدر الأساس للتشريع، وبما يضمن لأتباع الديانات السماويّة الأخرى الاحتكام إلى شرائعهم الدينيّة في قضايا الأحوال الشخصيّة.

ثانياً: اعتماد النظام الديمقراطي، القائم على الانتخاب الحر المباشر، الذي هو الصيغة العصريّة لتحقيق مبادئ الشورى الإسلاميّة، بما يضمنه من تعدّديّة ومن تداول سلمي للسلطة، ومن تحديد للاختصاصات ومراقبة للأداء ومحاسبة للمسؤولين أمام ممثّلي الشعب، وتوخي منافع الناس ومصالحهم العامة في جميع التشريعات والقرارات، وإدارة شئون الدولة بالقانون - والقانون وحده - وملاحقة الفساد وتحقيق الشفافيّة التامّة وحريّة الحصول على المعلومات وتداولها.

ثالثاً: الالتزام بمنظومة الحريات الأساسيّة في الفكر والرأي، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمرأة والطفل، والتأكيد على مبدأ التعدّديّة واحترام الأديان السماويّة، واعتبار المواطنة مناط المسؤوليّة في المجتمع.

رابعاً: الاحترام التام لآداب الاختلاف وأخلاقيات الحوار، وضرورة اجتناب التكفير والتخوين واستغلال الدين واستخدامه لبعث الفرقة والتنابذ والعداء بين المواطنين، مع اعتبار الحث على الفتنة الطائفية والدعوات العنصرية جريمة في حق

الوطن، ووجوب اعتماد الحوار المتكافئ والاحترام المتبادل والتعويل عليهما في التعامل بين فئات الشعب المختلفة، دون أية تفرقة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.

خامساً: تأكيد الالتزام بالمواثيق والقرارات الدوليّة، والتمسك بالمنجزات الحضاريّة في العلاقات الإنسانيّة، المتوافقة مع التقاليد السمحة للثقافة الإسلاميّة والعربيّة، والمتسقة مع الخبرة الحضارية الطويلة للشعب المصري في عصوره المختلفة، وما قدمه من نماذج فائقة في التعايش السلمي ونشدان الخير للإنسانيّة كلّها.

سادساً: الحرص التام على صيانة كرامة الأمّة المصريّة والحفاظ على عزّتها الوطنيّة، وتأكيد الحماية التامة والاحترام الكامل لدور العبادة لأتباع الديانات السماويّة الثلاث، وضمان الممارسة الحرة لجميع الشعائر الدينيّة دون أية مُعوِّقات، واحترام جميع مظاهر العبادة بمختلف أشكالها، دون تسفيهٍ لثقافة الشعب أو تشويهٍ لتقاليده الأصيلة، وكذلك الحرص التام على صيانة حرية التعبير والإبداع الفني والأدبي في إطار منظومة قيمنا الحضارية الثابتة.

سابعاً: اعتبار التعليم والبحث العلمي ودخول عصر المعرفة قاطرة التقدم الحضاري في مصر، وتكريس كل الجهود لتدارك ما فاتنا في هذه المجالات، وحشد طاقة المجتمع كلّه لمحو الأمّيّة، واستثمار الثروة البشريّة وتحقيق المشروعات المستقبليّة الكبرى.

ثامناً: إعمال فقه الأولويّات في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، ومواجهة الاستبداد ومكافحة الفساد والقضاء على البطالة، وبما يفجر طاقات المجتمع وإبداعاته في الجوانب الاقتصاديّة والبرامج الاجتماعيّة والثقافيّة والإعلاميّة على أن

يأتي ذلك على رأس الأولّيات التي يتبناها شعبنا في نهضته الراهنة، مع اعتبار الرعاية الصحيّة الحقيقيّة والجادة واجب الدولة تجاه كل المواطنين جميعاً.

تاسعاً: بناء علاقات مصر بأشقائها العرب ومحيطها الإسلامي ودائرتها الأفريقيّة والعالميّة، ومناصرة الحق الفلسطيني، والحفاظ على استقلال الإرادة المصريّة، واسترجاع الدور القيادي التاريخي على أساس التعاون على الخير المشترك وتحقيق مصلحة الشعوب في إطار من الندّيّة والاستقلال التام، ومتابعة المشاركة في الجهد الإنساني النبيل لتقدم البشرية، والحفاظ على البيئة وتحقيق السلام العادل بين الأمم.

عاشراً: تأييد مشروع استقلال مؤسّسة الأزهر، وعودة "هيئة كبار العلماء" واختصاصها بترشيح واختيار شيخ الأزهر، والعمل على تجديد مناهج التعليم الأزهري؛ ليسترد دوره الفكري الأصيل، وتأثيره العالمي في مختلف الأنحاء.

حادي عشر: اعتبار الأزهر الشريف هو الجهة المختصة التي يُرجع إليها في شؤون الإسلام وعلومه وتراثه واجتهاداته الفقهيّة والفكريّة الحديثة، مع عدم مصادرة حق الجميع في إبداء الرأي متى تحققت فيه الشروط العلميّة اللازمة، وبشرط الالتزام بآداب الحوار، واحترام ما توافق عليه علماء الأمّة.

ويُهيبُ علماء الأزهر والمثقّفون المشاركون في إعداد هذا البيان بكل الأحزاب والاتجاهات السياسيّة المصريّة أن تلتزم بالعمل على تقدم مصر سياسيّاً وانتصاديّاً واجتماعيّاً في إطار المحدّدات الأساسيّة التي وردت في هذا البيان.

والله الموفّق لما فيه خير الأمّة.

بيان الأزهر والمثقّفين عن منظومة الحريّات الأساسيّة

١٠ يناير ٢٠١٢

يتطلّع المصريّون، والأمّة العربيّة والإسلاميّة، بعد ثورات التحرير التي أطلقت الحريّات، وأذكت رُوح النهضة الشاملة لدى مختلف الفئات، إلى علماء الأمّة ومفكّريها المثقفين، كي يحدّدوا العلاقة بين المبادئ الكليّة للشريعة الإسلاميّة السمحاء ومنظومة الحريّات الأساسيّة التي أجمعت عليها المواثيق الدوليّة، وأسفرت عنها التجربة الحضاريّة للشعب المصري، تأصيلاً لأُسُسِها، وتأكيدًا لثوابتها، وتحديدًا لشروطها التي تحمي حركة التطوّر وتفتح آفاق المستقبل., وهي حرية العقيدة وحرية الرأي والتعبير، وحرية البحث العلمي، وحرية الإبداع الأدبي والفني، على أساس ثابت من رعاية مقاصد الشريعة الغراء، وإدراك روح التشريع الدستوري الحديث، ومقتضيات التقدم المعرفي الإنساني، بما يجعل من الطاقة الروحيّة للأمّة وقودًا للنهضة، وحافزًا للتقدم، وسبيلاً للرقيّ المادي والمعنويّ، في جهد موصول يتسق فيه الخطاب الثقافي الرشيد مع الخطاب الديني المستنير، ويتآلفان معًا في نسق مستقبلي مُثمِر، تتحد فيه الأهداف والغايات التي يتوافق عليها الجميع.

ومن هنا فإنّ مجموعة العلماء الأزهريّين والمثقّفين المصريّين الذين أصدروا وثيقة الأزهر الأولى برعاية من الأزهر الشريف، وأتبعوها ببيانِ دعمِ حراك الشعوب العربيّة الشقيقة نحو الحريّة والديموقراطيّة، قد واصلوا نشاطهم وتدارسوا في ما بينهم القواسم الفكرية المشتركة في منظومة الحريّات والحقوق الإنسانيّة، وانتهوا

إلى إقرار جملةٍ من المبادئ والضوابط الحاكمة لهذه الحريات، انطلاقاً من متطلبات اللحظة التاريخيّة الراهنة، وحفاظاً على جوهر التوافق المجتمعي، ومراعاة للصالح العام في مرحلة التحوّل الديموقراطي، حتى تنتقل الأمّة إلى بناء مؤسّساتها الدستوريّة بسلامٍ واعتدال وتوفيق من الله تعالى.

وبما لا يسمح بانتشار بعض الدعوات المغرضة، التي تتذرّع بحجة الدعوة إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للتدخل في الحريات العامة والخاصة الأمر الذي لا يتناسب مع التطوّر الحضاري والاجتماعي لمصر الحديثة، في الوقت الذي تحتاج فيه البلاد إلى وحدة الكلمة والفهم الوسطي الصحيح للدين والذي هو رسالة الأزهر الدينيّة ومسؤوليّته نحو المجتمع والوطن.

أولاً: حرية العقيدة

تُعتبر حرية العقيدة وما يرتبط بها من حقّ المواطنة الكاملة للجميع، القائم على المساواة التامة في الحقوق والواجبات حجر الزاوية في البناء المجتمعي الحديث، وهي مكفولة بثوابت النصوص الدينيّة القطعيّة وصريح الأصول الدستوريّة والقانونيّة، إذ يقول المولى عزّ وجلّ "لا إكْرَاه فِي الدِّينِ قد تبيَّن الرُشدُ مِنَ الغيّ" ويقول: "فَمَنْ شاءَ فلْيُؤمِنْ ومَنْ شاءَ فَلْيَكْفُر"، ويترتّب على ذلك تجريم أي مظهر للإكراه في الدين، أو الاضطهاد أو التمييز بسببه، فلكلّ فردٍ في المجتمع أن يعتنق من الأفكار ما يشاء، دون أن يمس حق المجتمع في الحفاظ على العقائد السماويّة، فللأديان الإلهيّة الثلاثة قداستها، وللأفراد حريّة إقامة شعائرها دون عدوان على مشاعر بعضهم أو مساس بحرمتها قولاً أو فعلاً ودون إخلال بالنظام العام.

ولَمّا كان الوطن العربي مهبط الوحي السماوي وحاضن الأديان الإلهيّة، كان أشدّ التزاماً برعاية قداستها واحترام شعائرها وصيانة حقوق المؤمنين بها في حريّة وكرامة وإخاء.

ويترتّب على حق حرية الاعتقاد التسليم بمشروعيّة التعدّد ورعاية حق الاختلاف ووجوب مراعاة كل مواطن مشاعر الآخرين والمساواة بينهم على أساسٍ متينٍ من المواطنة والشراكة وتكافؤ الفرص في جميع الحقوق والواجبات.

كما يترتب أيضاً على احترام حريّة الاعتقاد رفض نزعات الإقصاء والتكفير، ورفض التوجهات التي تدين عقائد الآخرين ومحاولات التفتيش في ضمائر المؤمنين بهذه العقائد، بناءً على ما استقرّ من نظم دستوريّة بل بناءً على ما استقرّ – قبل ذلك – بين علماء المسلمين من أحكام صريحة قاطعة قرّرتها الشريعة السمحاء في الأثر النبويّ الشريف: (هلا شققتَ عن قلبه) والتي قرّرها إمام أهل المدينة المنوّرة الإمام مالك والأئمة الآخرون بقوله: "إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مئة وجه ويحتمل الإيمان من وجه واحد، حُمِلَ على الإيمان ولا يجوز حَمْلُه على الكفر". وقد أعلى أئمّة الاجتهاد والتشريع من شأن العقل في الإسلام، وتركوا لنا قاعدتهم الذهبيّة التي تقرّر أنّه: "إذا تعارض العقل والنقل قُدِّم العقل وأُوِّل النقل" تغليباً للمصلحة، المعتبرة وإعمالاً لمقاصد الشريعة.

ثانياً: حرية الرأي والتعبير

حرية الرأي هي أم الحريات كلّها، وتتجلّى في التعبير عن الرأي تعبيراً حرًّا بمختلف وسائل التعبير من كتابة وخطابة وإنتاج فنّي وتواصل رقمي، وهي مظهر

الحريات الاجتماعيّة التي تتجاوز الأفراد لتشمل غيرهم مثل تكوين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، كما تشمل حرية الصحافة والإعلام المسموع والمرئي والرقمي، وحرية الحصول على المعلومات اللازمة لإبداء الرأي، ولا بدّ أن تكون مكفولة بالنصوص الدستوريّة لتسمو على القوانين العاديّة القابلة للتغيير. وقد استقرّت المحكمة الدستوريّة العليا في مصر على توسيع مفهوم حرية التعبير ليشمل النقد البنّاء ولو كان حادّ العبارة ونصّت على أنّه "لا يجوز أن تكون حرية التعبير في القضايا العامّة مقيّدةً بعدم التجاوز، بل يتعيّن التسامح فيها" لكن من الضروري أن ننبه إلى وجوب احترام عقائد الأديان الإلهيّة الثلاثة وشعائرها لما في ذلك من خطورة على النسيج الوطني والأمن القومي. فليس من حق أحد أن يثير الفتن الطائفيّة أو النعرات المذهبيّة باسم حريّة التعبير، وإن كان حق الاجتهاد بالرأي العلمي المقترن بالدليل، وفي الأوساط المتخصّصة، والبعيد عن الإثارة مكفولاً كما سبق القول في حرية البحث العلمي.

ويعلن المجتمعون أن حريّة الرأي والتعبير هي المظهر الحقيقي للديموقراطيّة، وينادون بتنشئة الأجيال الجديدة وتربيتها على ثقافة الحرية وحق الاختلاف واحترام الآخرين، ويهيبون بالعاملين في مجال الخطاب الديني والثقافي والسياسي في وسائل الإعلام مراعاة هذا البُعد المهمّ في ممارساتهم، وتوخي الحكمة في تكوين رأي عام يتّسم بالتسامح وسعة الأفق ويحتكم للحوار ونبذ التعصّب، وينبغي لتحقيق ذلك استحضار التقاليد الحضاريّة للفكر الإسلامي السمح الذي كان يقول فيه أكابر أئمّة الاجتهاد؟ "رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب" ومن

ثم فلا سبيل لتحصين حرية الرأي سوى مقارعة الحجة بالحجة طبقاً لآداب الحوار، وما استقرّت عليه الأعراف الحضارية في المجتمعات الراقية.

ثالثاً: حريّة البحث العلمي

يُعَدّ البحث العلميّ الجادّ في العلوم الإنسانيّة والطبيعيّة والرياضيّة وغيرها، قاطرة التقدّم البشري، ووسيلة اكتشاف سنن الكون ومعرفة قوانينه لتسخيرها لخير الإنسانيّة، ولا يمكن لهذا البحث أن يتمّ ويؤتي ثماره النظريّة والتطبيقيّة دون تكريس طاقة الأمّة له وحشد إمكاناتها من أجله. ولقد أفاضت النصوص القرآنيّة الكريمة في الحث على النظر والتفكر والاستنباط والقياس والتأمّل في الظواهر الكونيّة والإنسانيّة لاكتشاف سننها وقوانينها، ومهّدت الطريق لأكبر نهضة علميّة في تاريخ الشرق، نزلت إلى الواقع وأسعدت الإنسان شرقاً وغرباً، وقادها علماء الإسلام ونقلوا شعلته لتضيء عصر النهضة الغربيّة كما هو معروف وثابت. وإذا كان التفكير في عمومه فريضة إسلاميّة في مختلف المعارف والفنون كما يقول المجتهدون فإنّ البحث العلمي النظري والتجريبي هو أداة هذا الفكر. وأهم شروطه أن تمتلك المؤسّسات البحثيّة والعلماء المتخصّصون حرية أكاديميّة تامّة في إجراء التجارب وفرض الفروض والاحتمالات واختبارها بالمعايير العلميّة الدقيقة، ومن حق هذه المؤسّسات أن تمتلك الخيال الخلاّق والخبرة الكفيلة بالوصول إلى نتائج جديدة تضيف للمعرفة الإنسانيّة، لا يوجههم في ذلك إلا أخلاقيّات العلم ومناهجه وثوابته، وقد كان كبار العلماء المسلمين مثل الرازي وابن الهيثم وابن النفيس وغيرهم أقطاب المعرفة العلميّة وروّادها في الشرق والغرب قروناً عديدة، وآن

الأوان للأمّة العربيّة والإسلاميّة أن تعود إلى سباق القوّة وتدخل عصر المعرفة، فقد أصبح العلم مصدر القوة العسكريّة والاقتصاديّة وسبب التقدم والتنمية والرخاء، وأصبح البحث العلمي الحر مناط نهضة التعليم وسيادة الفكر العلمي وازدهار مراكز الإنتاج إذ تخصص لها الميزانيات الضخمة، وتتشكل لها فرق العمل وتُقترح لها المشروعات الكبرى، وكل ذلك مما يتطلّب ضمان أعلى سقف للبحث العلمي والإنساني. وقد أوشك الغرب أن يقبض بيديه على كل تقدم علمي وأن يحتكر مسيرة العلم لولا نهضة اليابان والصين والهند وجنوب شرقي آسيا التي قدمت نماذج مضيئة لقدرة الشرق على كسر هذا الاحتكار، ولدخول عصر العلم والمعرفة من أوسع الأبواب، وقد آن الأوان ليدخل المصريّون والعرب والمسلمون ساحة المنافسة العلميّة والحضاريّة، ولديهم ما يؤهّلهم من الطاقات الروحيّة والماديّة والبشريّة وغيرها من شروط التقدّم في عالم لا يحترم الضعفاء والمتخلّفين.

رابعاً: حريّة الإبداع الأدبيّ والفنّي

ينقسم الإبداع إلى إبداع علميّ يتصل بالبحث العلمي كما سبق، وإبداع أدبي وفنّي يتمثّل في أجناس الأدب المختلفة من شعر غنائي ودرامي، وسرد قصصي وروائي، ومسرح وسير ذاتيّة وفنون بصريّة تشكيليّة، وفنون سينمائيّة وتلفزيونيّة وموسيقيّة، وأشكال أخرى مستحدثة في كل هذه الفروع.

والآداب والفنون في جملتها تستهدف تنمية الوعي بالواقع، وتنشيط الخيال، وترقية الإحساس الجمالي وتثقيف الحواس الإنسانيّة وتوسيع مداركها وتعميق خبرة الإنسان بالحياة والمجتمع، كما تقوم بنقد المجتمع أحيانًا والاستشراف لما هو أرقى

وأفضل منه، وكلّها وظائف سامية تؤدّي في حقيقة الأمر إلى إثراء اللغة والثقافة وتنشيط الخيال وتنمية الفكر، مع مراعاة القيم الدينيّة العليا والفضائل الأخلاقيّة.

ولقد تميّزت اللغة العربيّة بتراثها الأدبي وبلاغتها المشهودة، حتى جاء القرآن الكريم في الذروة من البلاغة والإعجاز، فزاد من جمالها وأبرز عبقريّتها، وتغذّت منه فنون الشعر والنثر والحكمة، وانطلقت مواهب الشعراء والكتّاب – من جميع الأجناس التي دانت بالإسلام ونطقت بالعربيّة – تبدع في جميع الفنون بحرية على مرّ العصور دون حرج، بل إنّ كثيرًا من العلماء القائمين على الثقافة العربيّة والإسلاميّة من شيوخ وأئمّة كانوا هم من رواة الشعر والقصص بجميع أشكاله، على أن القاعدة الأساسيّة التي تحكم حدود حريّة الإبداع هي قابليّة المجتمع من ناحية، وقدرته على استيعاب عناصر التراث والتجديد في الإبداع الأدبي والفني من ناحية أخرى، وعدم التعرّض لها ما لم تمس المشاعر الدينيّة أو القيم الأخلاقيّة المستقرّة، ويظلّ الإبداع الأدبي والفنّي من أهمّ مظاهر ازدهار منظومة الحريات الأساسيّة وأشدّها فعاليّة في تحريك وعي المجتمع وإثراء وجدانه، وكلّما ترسّخت الحريّة الرشيدة كان ذلك دليلاً على تحضّره، فالآداب والفنون مرآة لضمائر المجتمعات وتعبير صادق عن ثوابتهم ومتغيّراتهم، وتعرض صورةً ناضرة لطموحاتهم في مستقبل أفضل، والله الموفّق لما فيه الخير والسداد.

الأزهر يتمسّك بنصّ المادّة الثانية من الدستور المصري: المبادئ .. وليس الأحكام !

أكّدت مشيخة الأزهر إصرارها على بقاء المادة الثانية من الدستور المصري المعطّل، والتي تنص على أن "مبادئ" الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع من دون تغيير في الدستور الجديد، رافضة أيّة صياغات جديدة قد يفهم منها أن أحكام الشريعة وليست مبادئها هي مصدر التشريع.

وقال شيخ الأزهر أحمد الطيّب في بيان إنّه يرفض أيّ زيادة أو حذف في المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن "الإسلام دين الدولة الرسمي واللغة العربيّة لغتها الرسميّة، ومبادئ الشريعة الإسلاميّة هي المصدر الرئيسي للتشريع".

وأكد أنّ "هذه المادة بصياغتها الحاليّة هي عنوان توافق جميع القوى السياسيّة في مصر التي اجتمعت في رحاب الأزهر"، والتي وافقت قبل بضعة أشهر على وثيقة استرشاديّة وضعتها مؤسّسة الأزهر تتضمّن المبادئ الرئيسيّة للدستور المصري الجديد.

وقال شيخ الأزهر في بيانه إنّه "ثار جدل كثير خلال الفترة الماضية، حول المادة الثانية من الدستور، وجرى الحديث عنها في وسائل الإعلام مسموعة ومقروءة ومرئيّة، وهو جدل رأى فيه الأزهر خروجاً على ما تمّ الاتفاق عليه في وثيقة الأزهر، وما سبق أن وقعت عليه كافة ألوان الطيف السياسي في مصر من أحزاب وتيارات وجماعات".

وتطالب الأحزاب السلفيّة في مصر لجنة إعداد الدستور التي بدأت عملها نهاية الشهر الماضي بتغيير المادة الثانية من الدستور لحذف كلمة "مبادئ" ولتصبح "الشريعة الإسلاميّة المصدر الرئيسي للتشريع" ما يعارضه بشدّة أنصار الدولة المدنيّة والمسيحيّون إذ يرون أن حذف كلمة مبادئ يسمح بتفسير النص على أن "أحكام" الشريعة وليست مبادئها العامّة هي المصدر الرئيسي للتشريع.

وأضاف الطيّب أن "الأزهر الشريف يرى من موقع مسؤوليّته الشرعيّة والوطنيّة والتاريخيّة أن يعلن أن موقفه كان وما زال إبقاء المادة الثانية على صياغتها كما وردت في دستور ١٩٧١"، مشدّداً على أن الإبقاء على المادة الثانية من دون تغيير يقي "الأمّة من خلافات تبدّد الطاقات وتثير المخاوف وتفتح أبواب الفرقة والفتنة التي تشغلنا عن الالتفات إلى عظائم الأمور"

("السفير"، أ ف ب، رويترز، أب، أ ش أ — ٢٠١٢/٧/١١).

نصّ وثيقة الأزهر لنبذ العنف

(رويترز)

هنا نصّ وثيقة الأزهر لنبذ العنف:

"باسم جمهرة من شباب الثورة وفي رحاب مشيخة الأزهر وباسم الأزهر الشريف، المؤسّسة العلميّة الوطنيّة العريقة، وبمشاركة طائفة من هيئة كبار العلماء وممثّلي الكنائس المصريّة، نعلن التزامنا المبادئ الوطنيّة والقيم العليا لثورة الخامس والعشرين من يناير والتي يحرص عليها كل المشتغلين بالسياسة والشأن الوطني من السياسيّين وقادة الفكر ورؤساء الأحزاب والائتلافات وسائر الأطياف الوطنيّة دون تمييز.

الموقّعون على الوثيقة يلتزمون ما يلي:

١ - حق الإنسان في الحياة مقصد من أسمى المقاصد في جميع الشرائع والأديان والقوانين ولا خير في أمّة مجتمع يهدر أو يراق فيه دم المواطن أو تبتذل فيه كرامة الإنسان أو يضيع فيه القصاص العادل وفق القانون.

٢ - التأكيد على حرمة الدماء والممتلكات الوطنيّة العامّة والخاصّة والتفرقة الحاسمة بين العمل السياسي والعمل التخريبي.

٣ - التأكيد على واجب الدولة ومؤسّساتها الأمنيّة في حماية أمن المواطنين وسلامتهم وصيانة حقوقهم وحريّاتهم الدستوريّة والحفاظ على الممتلكات العامّة والخاصّة وضرورة أن يتم ذلك في إطار احترام القانون وحقوق الإنسان دون تجاوز.

٤ – نبذ العنف بكل صوره وأشكاله وإدانته الصريحة القاطعة وتجريمه وطنيّاً وتحريمه دينيّاً.

٥ – إدانة التحريض على العنف أو تسويغه أو تبريره أو ترويجه أو الدفاع عنه أو استغلاله بأيّة صورة.

٦ – إنّ اللجوء إلى العنف والتحريض عليه والسكوت عنه وتشويه كل طرف للآخر وترويج الشائعات وكلّ صور الإغتيال المعنوي للأفراد والكيانات الفاعلة في العمل العام كلّها جرائم أخلاقيّة يجب أن ينأى الجميع بأنفسهم عن الوقوع فيها.

٧ – التزام الوسائل السياسيّة السلميّة في العمل الوطني العام وتربية الكوادر الناشطة على هذه المبادئ وترسيخ هذه الثقافة ونشرها.

٨ – التزام أسلوب الحوار الجاد بين أطراف الجماعة الوطنيّة وبخاصة في ظروف التأزم والخلاف والعمل على ترسيخ ثقافة وأدب الاختلاف واحترام التعدّدية والبحث عن التوافق من أجل مصلحة الوطن. فالأوطان تتسع بالتسامح وتضيق بالتعصب والانقسام.

٩ – حماية النسيج الوطني الواحد من الفتن الطائفيّة المصنوعة والحقيقيّة ومن الدعوات العنصريّة ومن المجموعات المسلّحة الخارجة على القانون ومن الاختراق الأجنبي غير القانوني ومن كل ما يهدّد سلامة الوطن وتضامن أبنائه ووحدة ترابه.

١٠- حماية كيان الدولة المصريّة مسؤوليّة جميع الأطراف حكومةً وشعباً ومعارضةً وشباباً وكهولاً وأحزاباً وجماعات وحركات ومؤسّسات، ولا عذر لأحد إن تسبّبت حالات الخلاف والشقاق السياسي في تفكيك مؤسّسات الدولة أو إضعافها.

ونحن إذ نعلن إيماننا بهذه المبادئ وما تعبّر عنه من أصول فرعيّة وثقافة وديموقراطيّة ووحدة وطنيّة وتجربة ثوريّة – ندعو كل السياسيّين قادةً أو ناشطين إلى التزامها وتطهير حياتنا السياسيّة من مخاطر وأشكال العنف أياً كانت مبرّراتها أو شعاراتها وندعو كلّ أبناء الوطن حكّاماً ومحكومين في أقصى الصعيد والواحات وفي أعماق الدلتا والبادية وفي مدن القناة وسيناء إلى المصالحة ونبذ العنف وتفعيل الحوار – الحوار الجاد وحده – في أمور الخلاف وترك الحقوق للقضاء العادل واحترام إرادة الشعب وإعلاء سيادة القانون، سعياً إلى استكمال أهداف ثورة الخامس والعشرين من يناير كاملة – بإذن الله".

النهار ٢٠١٣/٢/١

الأزهر ينتصر للمرأة بوثيقة جديدة

طالبت عالمات دين وحقوقيّات في مصر بأن تؤكد وثيقة الأزهر لحقوق المرأة على المساواة التامّة والمطلقة بين المرأة والرجل في كل المناحي، وأن يكون أيّ تمييز في أقلّ الحدود الممكنة ومبنياً على مبرّرات قويّة، وقلن لـــ"الشرق الأوسط": "لا نريد حقوقاً أكثر مما أعطاها الإسلام للمرأة.. نريد الحقوق التي حفظها الرسول والصحابة". وأعربن عن تخوّفهنّ من التطبيق خلال عمل بنود الوثيقة، بقولهن: "الأزهر مثله مثل أيّ مؤسّسة فيها تيّارات متشدّدة وأخرى مستنيرة"، كما تخوفن من تدخل الإسلاميّين بجعل الوثيقة وسطيّة ما بين الانفتاح والانغلاق وبالتالي لا تقدم جديداً للمرأة.

جاءت مطالبات نساء مصر بعد إعلان الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر اعتزام الأزهر إطلاق وثيقة جديدة للتعريف بحقوق المرأة ومكانتها في الشريعة الإسلاميّة، والردّ على الشبهات التي يوجهها البعض تجاه حقوق المرأة في الشريعة الإسلاميّة، وكيف كرمها الإسلام وصانها أمّاً وأختاً وبنتاً وزوجة بصورة لم يسبق لها مثيل في أيّ تشريع آخر.

يأتي هذا في وقت رفض مجمع البحوث الإسلاميّة في الأزهر برئاسة الدكتور الطيب مطالب البرلمان بإلغاء قانون الخلع (بموجبه يحق للزوجة إذا طلبت من زوجها الطلاق ورفض أن تلجأ للقضاء بطلب طلاقها من زوجها خلعاً وتعرض أن

ترد عليه الصداق المذكور في وثيقة الزواج ويكفيها فقط أن تذكر أمام القاضي أنّها تبغض العيش مع زوجها وتخاف ألا تقيم حدود الله.

وتُعدّ وثيقة المرأة التي يعكف علماء الأزهر على صياغة بنودها الآن، هي الوثيقة الثالثة بعد تصدره للمشهد السياسي عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، التي أطاحت بنظام حكم مبارك بعد ٣٠ عاماً، فكانت الوثيقة الأولى لمستقبل مصر وهي الوثيقة التي طالب المجلس العسكري الحاكم وقوى سياسيّة بأن تتضمن بنودها عند صياغة الدستور الجديد، والثانية وثيقته لنصرة الشعوب العربيّة.

وأكد الدكتور الطيب أن "الشريعة الإسلاميّة كرّمت المرأة وأعطتها حقوقها كاملة وأن الأزهر لن يسمح بأن تُسلب منها حقوقها من أي فئة"، موضحاً أن "هناك رياحاً عاتية قادمة من الخارج تهدف إلى زعزعة الضوابط الأخلاقيّة للمرأة المسلمة، مثل حرية الإجهاض والزواج المثلي والعنف ضد الأطفال والتي لا تفرق بين حقوق المرأة في الإسلام وغيرها في الغرب، في الوقت الذي حطّم فيه الإسلام القيود التي كبّلت المرأة في الجاهليّة".

من جهته، قال الدكتور محمود عزب، مستشار شيخ الأزهر، عضو المجلس القومي للمرأة، إنّ "الشريعة الإسلاميّة منحت المرأة حقوقاً عظيمة منذ فجر الإسلام، وجعلتها في مكانة لائقة من الكرامة، لم تمنحها لها أي من الثقافات ولا الحضارات التي سبقت الإسلام أو الموازية له في التاريخ"، مشيراً إلى أن الإسلام يقوم في ذلك على نصّ القرآن الكريم والسنّة النبويّة المطهرة، ثم على مراجع الحضارة الإسلاميّة في عصور ازدهارها، حيث حقّق حياة واقعيّة ملموسة لمجتمع

راقٍ، كانت المرأة فيه عالمة وأديبة وفقيهة وسيّدة لمجالس علميّة وشعريّة وسياسيّة.

وأضاف الدكتور عزب أن "الأزهر باعتباره مؤسّسة أمينةً على الإسلام والعلوم والحضارة والتراث الوسطي المعتدل والمتسامح، والتعدد، يؤكّد لمصر وللعالم العربي والإسلامي وللعالم كلّه أنّه لن يسمح بأن تُسلب المرأة حقاً من هذه الحقوق الكثيرة والمشرفة التي منحتها إياها الشريعة السمحاء وهي حقوق تؤصل لحرية حقيقيّة لا شكليّة ولا سطحيّة".

وفي إطار سعي الأزهر للحفاظ على حقوق المرأة، رفض مجمع البحوث الإسلاميّة بالأزهر طلبات تقدم بها برلمانيّون بإلغاء قانون الخلع، وقال أعضاء المجمع إنّ "القانون منح المرأة حق إنهاء الحياة الزوجيّة بإرادتها وهو حق مشروع منذ عهد الرسول (صلّى الله عليه وسلّم)، ووردت فيه آيات قرآنية وأحاديث صحيحة تبيح للمرأة استخدام هذا الحق عند استحالة العشرة الزوجيّة، وانه حق كفلته الشريعة الإسلاميّة للمرأة كما كفلت للرجل حق الطلاق، وإنّ إلغاء الخلع يتعارض مع ما جاء في الكتاب والسنّة، مستندين على مشروعيّة الخلع في الشريعة الإسلاميّة وفي السنّة النبويّة الشريفة، وهو ما رواه البخاري والنسائي عن عبدالله بن عباس بشأن أول خلع في الإسلام عندما "ردت امرأة ثابت بن قيس بن الشماس الحديقة إلى زوجها، فطلقها". ورحب المركز المصري لحقوق المرأة ومؤسّسة قضايا المرأة المصريّة برفض الأزهر إلغاء الخلع.

الشرق الأوسط، ٢٠١٢/٦/١٩

المصادر والمراجع

أ – باللغة العربيّة

أرنولد توينبي: الندوة اللبنانيّة (١٩٥٧)، محاضرة عنوانها "لبنان: التعبير عن التاريخ"(Le Liban : Expression de l'Histoire)

الإمام الخميني، **الحكومة الإسلاميّة**، مركز بقية الله الأعظم، بيروت، ١٩٩٩.

جامعة الأزهر: **وثائق الأزهر** (ملاحق هذا الكتاب).

دار الساقي: ندوة "الإسلام والحداثة"، ١٩٩٠.

ريتشارد نيد ليبو، **لماذا تتحارب الأمم**، عالم المعرفة ٤٠٣، أغسطس ٢٠١٣.

فرنسوا تويال: **الشيعة في العالم**، الفارابي، ٢٠٠٧.

العلاقات اللبنانيّة السورية، جزء أول، توثيق مركز سادر للأبحاث (CEDRE)، ١٩٨٢/٣/٦، بيروت، ١٩٨٢.

علي حرب: **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: نحو تفكيك الديكتاتوريّات والأصوليّات**، بيروت، الدار العربيّة للعلوم، ٢٠١١.

فيليب حتي، **تاريخ لبنان**، بيروت، دار الثقافة، بدون تاريخ، ص ٥٩٩.

محمّد أركون: **أين هو الفكر الإسلامي المعاصر**، دار الساقي، طبعة ٣، ٢٠٠٦.

مركز الإمارات، يوسف الحسن، مجموعة باحثين: **أمن الخليج وتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي**، الشارقة، ١٩٩٣.

مركز القاهرة لحقوق الإنسان: **تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطيّة وحقوق الإنسان**، ١٩٩٧.

ميشال شيحا: **فلسطين**، الترجمة العربيّة (نبيل خليفه)، مؤسّسة شيحا ودار النّهار، بيروت، ٢٠٠٣، ص١.

ندوة مواقف: **الإسلام والحداثة**، مجموعة مفكّرين، دار الساقي، ١٩٩٠

ناصيف نصّار: **منطق السلطة**، دار أمواج، بيروت، ١٩٩٥.

نبيل خليفه: **الاستراتيجيّات السوريّة والاسرائيليّة والأوربية حيال لُبنان، بحث في مصير الدولة – الحاجز**، مركز بيبلوس، طبعة ثانية، ٢٠٠٨،ص ٦٣.

نبيل خليفه: **مجالس التعاون وعروبة القرن ٢١**، جبيل ١٩٨٩.

نبيل خليفه: **مدخل إلى الخصوصيّة اللبنانيّة**، بيبلوس (جبيل)، مركز بيبلوس للدراسات، ١٩٩٧، ص ٤٠٣.

يوسف حوراني، **لبنان في قيم تاريخه**، دار المشرق، بيروت، بدون تاريخ.

ب – باللغة الفرنسيّة:

ATLASECO : 2013, *Nouvel Observateur.*

Bernard Hourcade : *Géopolitique de l'Iran*, Armand Colin, 2010.

Brigitte Dumortier : *Géographie de l'Orient Arabe,* Armand Colin, 1997.

Frédéric ENCEL : *Atlas géopolitique d'Israël*, Autrement, Paris, 2008.

Friedrich RATZEL : *Géographie politique.* Paris, Economica, 1988, p. 265,

Henri KISSINGER: *Les Années du Renouveau (Mémoires traduites)*, Paris , Fayard, 2000.

Hérodote : *Géopolitique des Islams*, N° 35, 1984.

Hérodote : *Les Centres de l'Islam*, N° 36, 1985.

Jean GOTTMANN: *La politique des Etats et leur géographie*, Paris, Armand Colin, 1952, p. 138-139.

K. Bennafla et autres : *Géopolitique du Magreb et du Moyen-Orient*, Sedes, 2007.

Georges Mutin, *Géopolitique du Monde Arabe*, Ellipsco, 2009.

L'Histoire : « Les Islamistes », n° 281, novembre 2002.

Magazine littéraire, « Le Réveil de l'Islam : religion morale, culture », n° 181, Février 1982.

Martine Gozelam : *Sunnites Chiites : Pourquoi ils s'entretuent ?* Seuil, 2008.

Olivier Roy : *La laïcité face à l'Islam*, Pluriel, 2013.

Patrice GOURDIN: *Géopolitiques*, Paris, Choiseul, 2010.

Philippe Droz VINCENT, « L'Insertion régionale de la Syrie» in *La Syrie au, Présent*, Sindbad, 2007.

Pouvoirs 12, 1983 : « Les Régimes Islamiques ».

Raoul Delcode : *La Sécurité et la stratégie dans le Golfe Arabo-Persique*, Le Sycomore, Paris, 1983.

Samir AITA : « Abattre le pouvoir pour libérer l'Etat », *Le Monde Diplomatique*, Paris, 2011.

Yves LACOSTE : «Géopolitique», Paris, *Larousse*, 2006.

الصحف والمجلاّت:

الأخبار ٢٠١٠/٢/٢٦.

الأخبار، ٢٠١٠/٥/١٠ (في مؤتمر مع أردوغان).

الحوادث، عدد ٩٧٢، ١٩٧٥/٦/٢٧.

الحياة، ٢٠١٠/٢/٢٦

الحياة، أدونيس: "مدارات"، بيروت، ٢٠١١/٤/٢٨.

الحياة، ٢٠١٣/١١/٩.

السفير، بيروت، ٢٠١١/٤/٣٠.

السفير، صادق جلال العظم: "الحركات الإسلاميّة والنموذج التركي"، بيروت، ٢٠١١/٥/١٦.

الشرق الأوسط، عبد المنعم سعيد، بيروت، ٢٠١١/٤/٢٧.

دراسات فلسطينيّة، برهان غليون، ٨٦، ربيع ٢٠١.

شؤون عربيّة، العدد ١٥٩، خريف ٢٠١٤، "دولة داعش وفشل استعادة الإسلام السنّي".

شؤون فلسطينيّة، العدد ٢٥٧، صيف ٢٠١٤.

شؤون فلسطينيّة، أيلول ٢٠١٤.

العمل، الآحاد: ١١، ١٨، ٢٥ نيسان ١٩٨٢، و١٦ أيار ١٩٨٢.

المستقبل، العدد ١٠٨، السبت ١٧ آذار ١٩٧٩.

المستقبل، باريس، ١٩٨٢/٥/٨.

مواقف، الأب بولس نويا، السنة الأولى، نيسان ١٩٦٩، ص ١٥١.

النهار، باتريك سيل، بيروت، ٢٠٠٩/٩/٢٢.

النهار، ٢٠٠٦/١٢/١٣: طوني بلير (رئيس الحكومة البريطانيّة).

هاآرتز، ٢٠٠٧/٣/٢ – نشرتها **البلد**، بيروت، ٢٠٠٧/٣/٣.

المحتويات

الصفحة